الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **١٤**

الخميس، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شافا (زمبابوي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٢٥

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة

خطاب السيد غيورغي كفيريكاشفيلي، رئيس وزراء جورجيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جورجيا.

اصطُحب السيد غيورغي كفيريكاشفيلي، رئيس وزراء جورجيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد غيورغي كفيريكاشفيلي، رئيس وزراء جورجيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كفيريكاشفيلي (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ في البداية أن أعرب عن خالص التعازي والمواساة لضحايا الكوارث الطبيعية التي ضربت أمريكا الشمالية على مدى الأيام القليلة الماضية، بما في ذلك الأعاصير التي دمرت الدول الجزرية في منطقة البحر الكاريبي وأجزاء من الولايات المتحدة، والزلازل التي ضربت المكسيك. إننا نعرب عن تضامننا مع حكومات وشعوب تلك البلدان خلال هذه الأوقات الصعبة. ما من بلد، بما في ذلك جورجيا، بمنأى عن الكوارث الطبيعية. إن التضامن هو ما يقوي الأمم عند التصدّي لهذه التحديات الشديدة.

ويشاطرني مواطنو بلدي شرف مخاطبة الجمعية العامة اليوم، لأن الرسالة التي أنيط بي إيصالها رسالة يعرفونها معرفة يقينية، شهدوها بأنفسهم وعاشوها ويتبنوها. تلك الرسالة – رسالتهم – واضحة ومباشرة: إننا بوضع المواطنين الجورجيين في صميم استراتيجيتنا نهدف إلى زيادة تعزيز المؤسسات الديمقراطية وكفالة السلام وتسريع النمو الاقتصادي. تلك هي المضاعفات الأساسية للتنمية المستدامة، وهي مشروع يربطنا بالمنطقة وبالعالم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعضوية جورجيا في الأمم المتحدة. لقد تمكّنا خلال تلك الفترة من تحويل بلدنا من متلقّ للمعونة الإنسانية من الأمم المتحدة إلى أحد أفضل منفذي الإصلاحات وانتُخب مؤخراً رئيساً لشراكة الحكومات المنفتحة. تجلب جورجيا لتلك المهمة نفس الرؤية التي تتبناها، وهي: وضع مواطنيها في صدارة أولوياتها. وستدعم رئاسةُ جورجيا لشراكة الحكومات المنفتحة أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦ المتعلق بتشجيع قيام مجتمعات مسالمة وجامعة من أجل التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع.

وبتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق إدماجها في سياساتنا الوطنية رأينا الحاجة إلى الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة، وندعم الرؤية الجديدة للأمين العام، على النحو المبين في إعلان الدعم الذي انضممنا إليه مؤخرا. عندما تكلمتُ أمام الجمعية في العام الماضي (انظر A/71/PV.13)، كانت جورجيا مقبلة على انتخابات عامة. أسفرت تلك الانتخابات العامة عن تكليف الشعب لنا بمزيد من التأييد بقيادة البلد. رأى الناس أمرين. أولاً، رأوا أننا ملتزمون بجعل الحقوق الديمقراطية والأمن عاملين محركين رئيسيين لجميع سياساتنا. ثانياً، رأوا أننا نقدّم مساراً واضحاً للمزيد من الإصلاحات.

يشعر مواطنونا بشكل واضح بالتغيرات التي ما فتئت المؤسسات الدولية تشير إليها. وقد تقدّمت جورجيا في جميع التصنيفات الدولية خلال السنوات الخمس الماضية. يصنّف معهد فريزر الاقتصاد الجورجي بوصفه يحتل المرتبة الخامسة في العالم من بين الأكثر تحرراً. لقد تصدينا للفساد. وصنّفت مؤسسة التراث جورجيا في المرتبة الحادية والثلاثين فيما يتعلق بالتحرر من الفساد في عام ٢٠١٧، وهذا تحسن عن تصنيفها في المرتبة التاسعة والستين في عام ٢٠١٢. ورددت منظمة الشفافية الدولية الحديث عن ذلك التقدم في عام ٢٠١٦ بتصنيف جورجيا الأولى في المنطقة في هذا الصدد. وقد أعطينا الأولوية لحماية حقوق الملكية. إن التقرير عن القدرة التنافسية في العالم لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي قد رفع تصنيف جورجيا ٩٧ مرتبة في التصنيفات منذ عام ٢٠١٢. ونحن ملتزمون بقضاء مستقل. ويصنّف المنتدى الاقتصادي العالمي جورجيا في المرتبة الثالثة والستين في هذا الصدد، بزيادة ٢٨ مرتبة. وفي المجال بالغ الأهمية المتمثل في إنفاذ القانون والأمن المادي، يصنّف البنك الدولي جورجيا في المرتبة السادسة والعشرين فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة، وهي زيادة بمقدار ٤١ مرتبة.

إننا لا نقوم بمجرد تغييرات شكلية. لقد وعدنا شعبَنا بأننا سنستحدث نظاماً برلمانياً ونحسّن دستورنا بحيث يتوافق مع أفضل المعايير الأوروبية. وبالإضافة إلى معالجة العديد من أوجه التناقض في الدستور الحالي، يُدخل المشروع الجديد العديد من المبادرات التقدمية الجديدة، من قبيل الحق في السلامة الجسدية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والحق في الوصول إلى الإنترنت، والحماية البيئية وغيرها كثير مما يتماشى مع توصيات اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون، المعروفة أيضاً بلجنة فينسيا. وتجسّد هذه الالتزامات تطلعات الجورجيين لتحقيق العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. يفهم الجورجيون أن ذلك قدرهم، لأن جورجيا كانت منذ وقت طويل جزءاً لا يتجزأ من النسيج الثقافي والتاريخي الواسع لأوروبا.

وبالتوازي مع الإصلاح الدستوري، بدأنا تنفيذ خطتنا ذات النقاط الأربع للإصلاح الاقتصادي الرامية إلى كفالة النمو الاقتصادي السريع. وأطلقنا خطة طموحة للإصلاح التعليمي من أجل تيسير الروابط بين النظام التعليمي والصناعة وتطوير تعليم عالٍ وتعليم مهني قائمين على الطلب وتعزيز المهارات والقدرات الاقتصادية للقوى العاملة.

إن العيش في مجتمع مبتكِر هو مفتاح النجاح لشبابنا الموهوبين. وإننا نستثمر المزيد في نظمنا الإيكولوجية الوطنية وإدماجها في النظم العالمية لفتح الأبواب وبناء الجسور التي تربط مبتكرينا بالأسواق العالمية.

وما فتئت سياسات الاقتصاد الكلي الحكيمة تشكل أساس نجاحنا وسط البيئة الاقتصادية المضطربة في المنطقة. والتقرير المعني بالقدرة التنافسية في العالم الصادر عن المحفل الاقتصادي العالمي رفع تصنيف جورجيا ٩٧ مرتبة منذ عام ٢٠١٢. وفي هذا الشهر، رفعت مؤسسة مودي تقدير الجدارة الائتمانية السيادية لجورجيا إلى Ba2، منوّهة بأن جورجيا نجحت في التغلب على الصدمة الإقليمية التي حدثت في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

وبغية زيادة حوافز الاستثمار في جورجيا، أجرينا إصلاحاً ضريبياً جريئاً يشمل إلغاء الضريبة على الأرباح غير الموزعة، وتحرير نظام الإدارة الضريبية. ونحن نتوقع ارتفاعاً في النمو الاقتصادي يصل حتى إلى ٥ في المائة هذا العام، وارتفاعاً يصل إلى ٧ في المائة وأعلى في السنوات المقبلة.

وإننا ملتزمون بتحديث الهياكل الأساسية لجورجيا. وهذا أمر هام من أجل تحقيق هدف جورجيا الذي يرمي إلى جعلها مركزاً للأعمال التجارية في المنطقة، بحيث تربط بين الشرق والغرب. وتحديث هياكلنا الأساسية أمر ضروري من أجل كفالة سرعة تقديم الخدمات، وتحقيق الكفاءة في مجال السياحة والخدمات اللوجستية، وإيصال السلع إلى الأسواق بشكل فعال. ونعتبر ذلك سبيلاً قوياً لتهيئة فرص العمل التي تنتشل الناس من براثن الفقر. وقد اتفقنا على برنامج متعدد السنوات مع صندوق النقد الدولي، ووفرنا التمويل لمشاريع تبلغ قيمتها عدة بلايين الدولارات من المنظمات المالية الدولية.

وجورجيا، مثل أوكرانيا ومولدوفا، وقّعت على اتفاق شراكة مع منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة التابعة للاتحاد الأوروبي. وأمّنت السفر إلى الاتحاد الأوروبي دون تأشيرة. وفي الوقت نفسه، أصبحت جورجيا أول بلد في المنطقة يوقّع اتفاقاً للتجارة الحرة مع الصين. فمن ناحية، نحن بصدد الاندماج في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى، نحن نعمل على جعل الأسواق الآسيوية أقرب إلينا. ومن شأن ذلك أن يمكّن جورجيا من استخدام كامل إمكانات شبكاتها المتعلقة بالتجارة الحرة، كجزء من أكثر مشاريعنا الإنمائية نشاطاً في عصرنا.

ونحن نساهم في مشروع حزام واحد طريق واحد، الأمر الذي يؤدي إلى تيسير التجارة في السلع والخدمات ذات القيمة العالية بين أوروبا وآسيا، وتقليص مدة النقل التقليدي بشكل كبير عبر البحار المحيطة بالمنطقة الأوروبية الآسيوية. وسوف تلتقي آسيا وأوروبا من ضمن هذا المشروع الكبير عن طريق السكك الحديدية بين باكو وتبليسي وكارس التي نقوم بإنشائها إلى جانب شركائنا الأتراك والأذربيجانيين، وعن طريق ميناء جورجيا الجديد والحديث الطراز الذي أنشأته جورجيا على البحر الأسود في أناكليا. وهذا الميناء ذو المياه العميقة سيكون قادراً على استقبال أكبر السفن لنقل الحاويات، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في قدرة جورجيا على عبور البضائع المشحونة بحراً. وستعمد عدة أطراف فاعلة دولية إلى تطوير ميناء أناكليا، وستقوم شركة أمريكية مشهورة جداً بتشغيله.

إن جورجيا تبعد الآن أقل من عشرة أيام عن شرق آسيا، وخمسة أيام عن أي نقطة في أوروبا. ونحن عاكفون على إنشاء بنية أساسية متعددة الوسائط للمرور العابر، تتسم بالكفاءة وتقيم الروابط وتنشئ العمليات، وتوطد العلاقات بين الدول والشعوب من أوروبا إلى آسيا. وهي تمثل الصلة الأساسية بين بناء الاستقرار الاقتصادي لمواطني جورجيا وإنشاء منطقة أكثر ازدهاراً وسلاماً.

وفي عالم حافل بالتحديات – صراعات ساخنة وأخرى مجمدة، واعتداءات من الدول ومن غير الدول — فإن جورجيا ليست استثناء. وهنا أيضا، وضعنا مواطنينا في صميم

استراتيجيتنا. ويدرك أعضاء الأمم المتحدة تمام الإدراك أن الاتحاد الروسي لا يزال يحتل منطقتين تاريخيتين من أراضي جورجيا السيادية، في انتهاك للعديد من التزاماته الدولية، بما في ذلك العشرات من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

ومنذ بداية عام ٢٠١٧، يعزّز الاتحاد الروسي سياسة الاحتلال ويعمل فعلياً على ضم منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين. وقد نفّذ ما يسمى بمعاهدات التكامل ووقّع على ما يسمى بالاتفاقات مع سلطات الأمر الواقع، بغية ضم هاتين المنطقتين الجورجيتين المحتلتين إلى النظم العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في روسيا. كما سارع إلى تعزيز وجوده العسكري في كل من المنطقتين الجورجيتين المحتلتين. وعزّز الاتحاد الروسي خطوط الاحتلال عن طريق تركيب أسوار من الأسلاك الشائكة، وإقامة الخنادق، ووضع ما يسمى بالعلامات الحدودية وغيرها من الحواجز المصطنعة. وتعاني الأُسر من أسياج الأسلاك الشائكة هذه التي تشق طريقها وسط أماكن سكنهم ومزارعهم. والفئات الضعيفة، مثل الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية وتلاميذ المدارس الذين يعبرون للحصول على التعليم بلغتهم الأم المحظور في المناطق المحتلة، يواجهون طريقاً مسدوداً بفعل المعابر المغلقة. وفي غضون ذلك، تواصل روسيا تركيب أجهزة استشعار الحركة وغيرها من الأجهزة التكنولوجية بغية التأكد من سيطرتها الكاملة على جميع المعابر الواقعة على طول خط الاحتلال.

وتلتزم جورجيا التزاماً راسخاً بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع بين روسيا وجورجيا. وتمتثل الحكومة الجورجية لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة الاتحاد الأوروبي. وقد أعادت التأكيد مرات عديدة على تمسكها بعدم استعمال القوة وهو أمر ملزم قانوناً. لكن روسيا لا تقابل ذلك بالمثل. والجهود التي تبذلها جورجيا باستمرار لإيجاد حل سلمي للنزاع تبيّنها شهادات البلدان والمنظمات الدولية العديدة. وأود أن أشكر قادة العالم على كلامهم عن الحاجة إلى التعجيل بالتسوية السلمية للنزاع، وعلى دعمهم لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية أثناء هذه المناقشة العامة.

وفي كل عام، تتخذ الجمعية العامة قراراً يؤكد على حق عودة جميع المشردين داخليا واللاجئين إلى المناطق المحتلة. وأبناء جورجيا ممتنون للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، وإنما القرارات لم تُترجم إلى واقع بالنسبة إلى مئات الآلاف من أبناء بلدي الذين ينتظرون العودة إلى ديارهم، وذلك لمجرد أن دولة عضواً في الأمم المتحدة ترفض الامتثال لالتزاماتها الدولية.

وتعمل حكومة جورجيا على توفير أدوات جديدة لإعادة بناء الثقة مع مواطنينا الذين يعيشون على الجانب الآخر من خط الاحتلال. ونحن عازمون على جعل الناس الذين يعيشون على الجانب الآخر من خط الاحتلال يستفيدون من مزايا الخطة الأوروبية المعنية بجورجيا. والحزمة الكبيرة من مبادراتنا تجاه الواقعين تحت الاحتلال تشمل توفير الفرص للاضطلاع بأعمال تجارية عبر الخط الحدودي، وإمكانية الوصول إلى الفرص التي تتيحها جورجيا بشأن التجارة الحرة في السوق العالمية. كما نوفر لهم الرعاية الصحية، والتعليم، والإعانات الاجتماعية الأخرى.

وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها، فإن جورجيا تساهم إسهاماً كبيراً في الأمن الأوروبي – الأطلسي. وقد أثبتت شراكتنا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة أنها عامل رئيسي لتنميتنا واستقرارنا، ونحن ملتزمون بزيادة تعميق تلك الروابط. وقد نوّهت الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي بنجاح جورجيا بوصفها ديمقراطية مزدهرة ومسالمة ومستقرة، وبوصفها مساهماً كبيراً في منطقة الجوار.

ونحن نواصل مشاركتنا النشطة في العمليات الدولية، بما في ذلك في أفغانستان وفي العمليتين الأوروبيتين لإدارة الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وفي عام ٢٠١٤، أصبحت جورجيا عضواً في التحالف العالمي لدحر تنظيم الدولة الإسلامية

في العراق والشام (تنظيم داعش)، وانضمت إلى ثلاثة أفرقة عاملة تُعنى بالتصدي لتنظيم داعش في مجالات مكافحة التمويل، والاتصالات، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وجورجيا طرف في ١٤ اتفاقية أبرمتها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب، وهي تفي بالتزاماتها في هذا الصدد.

إن جورجيا آخذة في النمو. وجورجيا تنبض بالحياة. وجورجيا قادرة على الصمود في مواجهة التحديات. وجورجيا تتحمل نصيبها من المسؤوليات الدولية. وجورجيا هي كل هذه الأمور، لأن جورجيا تتمثل في مواطنيها. إنهم في صلب استراتيجية حكومتنا، وسيبقون هكذا. وكما نتواصل مع العالم، كذلك يتواصل العالم معنا. إن مواطنينا هم المستفيدون من زيادة التواصل مع العالم. ونجاحهم الاقتصادي شرط مسبق لتحقيق الرفاه والرخاء المستدامين، سواء في الداخل أو خارج حدود جورجيا. إنني أتكلم اليوم بصفتي أحد قادة أمتنا، مع توجيه الشكر إلى جميع من يحبون جورجيا ويوفرون الدعم لها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جورجيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد جورجي كفيريكاشفيلي، رئيس وزراء جورجيا، من المنصة.

خطاب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا.

اصطحب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد براون (أنتيغوا وبربودا) (*تكلم بالإنكليزية*): في ٦ أيلول/سبتمبر، وقعت دولتي الجزرية الصغيرة، أنتيغوا وبربودا، ضحية لضراوة الإعصار إيرما، العاصفة الأكبر التي يشهدها المحيط الأطلسي في تاريخ البشرية. ودمرت جزيرة بربودا، وأصبح سكانها بلا مأوى واختزلت مبانيها لتصبح خاوية على عروشها.

ولحسن الحظ، نجت أنتيغوا وبربودا من كامل عصف الإعصار ماريا بعد تسعة أيام فقط، رغم أن الريح التي كانت تعصف بسرعة ٦٠ ميلا في الساعة جعلتنا نعي المعاناة المثيرة للقلق في الجزر المجاورة التي ضربها الإعصار، غواديلوب وبورتوريكو ودومينيكا. وظلت أنتيغوا وبربودا قادرة على الصمود. وبعد أن شهدنا الدمار في بربودا وخراب سكانها بعد ويلات إيرما، فإن قلبي ينفطر حزنا على شعوب البلدان التي دمرتها الآن بوحشية ماريا، وتلك التي ستعاني من قسوتها في الأيام المقبلة.

لقد جئت إلى الجمعية العامة، لأنني أعتبر أنه من الأهمية بمكان أن أتكلم إلى ممثلي العالم وأن نفعل ذلك على نحو جماعي من أجل تشاطر تجربة بلدي، فضلا عن ضخامة التحديات التي تواجه جزر البحر الكاريبي بشكل عام. كانت بربودا وسكانها الأكثر تأثرا بالإعصار إيرما في المنطقة. وبربودا تبلغ مساحتها ٦٢ ميلا مربعا. وعندما ضربت إيرما الجزيرة، كان الإعصار يغطي مساحة ٣٧٥ ميلا، بريح تعصف بسرعة ٢٢٠ ميلا في الساعة. وما كانت بربودا لتصمد في وجه إعصار بهذا الحجم والشدة والضراوة. لقد دمرت الجزيرة تماما، وحكومتي اضطرت إلى إجلاء جميع السكان إلى أنتيغوا.

للمرة الأولى في أكثر من ٣٠٠ عام، لا يوجد الآن أشخاص مقيمون بشكل دائم في بربودا. بصمات حضارة كاملة مُحيت جراء ضراوة وشدة إيرما. كل ما يعني أي شيئ إلى السكان قد خلفوه وراءهم – ديارهم وممتلكاتهم وتاريخهم، بل كل ما يعرفهم كمجتمع وكشعب. ومن حسن الحظ أن أنتيغوا، الجزيرة الأكبر،

لم يلحق بها أضرار كبيرة، ويمكن أن تبدأ العمل بشكل عادي في غضون ٤٨ ساعة.

لو لم يكن الحال كذلك، كيف كان لنا التكيف هو ببساطة أمر أبعد من الخيال. بين عشية وضحاها، زاد عدد سكان أنتيغوا بحوالي ٣ في المائة. أعرف أنه لا يوجد بلد يمكن بسهولة أن يواكب هذه الزيادة المفاجئة وغير المتوقعة وغير المخطط لها في عدد سكانه.

وبالإضافة إلى توفير المأوى والسكن والاحتياجات الأساسية إلى السكان الذين تم إجلاؤهم من بربودا، تعاني الخدمات الاجتماعية في أنتيغوا الآن من ضغوط كبيرة. يكافح قطاع الخدمات الاجتماعية من أجل توفير أماكن في المدارس لـ ٦٠٠ طالب إضافي والخدمات الطبية للمسنين ووسائل لكسب الدخل للأصحاء. وبطبيعة الحال، فإن المقيمين في بربودا يتوقون للعودة إلى وطنهم. لكن، وبينما أتكلم إلى الجمعية العامة، لا تزال الجزيرة غير صالحة للسكن الآدمي. لا توجد كهرباء أو مياه صالحة للشرب، و٩٥ في المائة من المباني دمرت أو لحقت بها أضرار كبيرة.

وأفادت التقديرات الأولية بأن تكاليف إعادة بناء بربودا حوالي ٢٥٠ مليون دولار. ويمثل هذا الرقم ١٥ في المائة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي للبلد البالغ حوالي ١,٥ مليار دولار. ببساطة، هذه التكاليف باهظة وتتجاوز قدراتنا.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إن أنتيغوا وبربودا تحتاج بصورة عاجلة إلى مساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية والإنمائية الدولية، من أجل إنجاز المهمة الحيوية المتمثلة في إعادة بناء بربودا. وينبغي لي أن أقول إننا لم نمد أيدينا لأننا ببساطة نتوق للمساعدات؛ إننا نناشد لأننا نحتاج.

وبربودا ليست مجرد إحدى الكوارث الطبيعية؛ بل أزمة إنسانية تستنفد الآن أنتيغوا. وإذ تتطلع حكومتي وشعبي إلى مساعدة دول العالم الأفضل حالا، فإنني أشكر تلك الدول والأشخاص الذين سارعوا وكانوا أول المستجيبين، ولا سيما حكومة وشعب جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي تجاوزت نداء الواجب في تقديم المساعدات. كما أود أن أنوه بالتزام وتبرعات حكومة وشعب جمهورية الصين الشعبية، وحكومة كوبا، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وكندا، والجمهورية الدومينيكية والدول الشقيقة في الجماعة الكاريبية، التي أعطت بسخاء مما لديها على قلته. ويشمل ذلك دومينيكا التي فقدت خلال ليلة واحدة بائسة عددا كبيرا من الأرواح الغالية وسنوات تنمية تحققت بشق الأنفس تحت شدة وطأة الإعصار ماريا.

في أنتيغوا، يتلقى أهل بربودا الرعاية بقدر ما نستطيع بما لدينا من موارد محدودة للغاية. ولكن كلما امتدت فترة الرعاية، لا تسوء الأوضاع فحسب، بل تزيد التكاليف، مما أجبر حكومة بلدي على اقتراض الأموال بشروط تجارية بأسعار فائدة عالية، فيتضخم الدين القومي لثقيل بالفعل.

الهيكل المالي الدولي الحالي يترك الدول الصغيرة مثل بلدي وراء الركب. أيا كان الموقف الذي قد تتخذه دولة ما بشأن تغير المناخ، فإن البراهين على الاحترار العالمي الآن أقوى بما لا يقبل الجدل. إعصاران من الفئة ٥ في غضون ١٢ يوما فقط، ضربا بقوة العديد من البلدان، لم يعد بالإمكان تجاهلهما باعتبارهما تقلبات في الطقس، ولا يمكن تفسيرهما بأنها من أفعال الطبيعة. إن الأعاصير أصبحت أقوى وأكبر حجما لأنها تمتص الرطوبة من البحار التي تصبح دافئة بشكل متزايد بسبب الاحترار العالمي.

وهذه ظاهرة من صنع الإنسان، وتعزى إلى الدول التي تستهلك ٨٠ في المائة أو أكثر من الطاقة الأولية في العالم، والتي ينبعث عنها مستويات خطرة من التلوث في الغلاف الجوي. جميع بلدان الجماعة الكاريبية الـ ١٤ تتسبب معا في أقل من ٠,١ في المائة من الانبعاثات العالمية. إننا أقل الملوثين لكننا

أكبر الضحايا. وعدم الإنصاف والظلم وعدم المساواة في الحالة واضح بشكل مؤلم.

إذا كان لنا الصمود في وجه هذه العواصف الضارية والمتكررة، ستكون جزر البحر الكاريبي وأجزاء معينة من الولايات المتحدة بحاجة إلى تشييد المزيد من المباني والهياكل الأساسية الأكثر قدرة على الصمود من تلك القائمة حاليا. ويعني ذلك أنه ينبغي للمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية أن توفر التمويل بشروط تساهلية دون عوائق مصطنعة. وإذا لم يحدث ذلك، ستكون التكاليف اللاحقة في الأرواح والممتلكات مخيفة لحد يتعذر تصوره.

يتزايد عدد الدول مثل بلدي التي تسقط ضحايا لنظام اقتصادي ومالي دولي ينظر إلينا باعتبارنا مجرد إحصاء أو مجرد ضرر وتكاليف.

المعيار الذي نُقاس به هو مستوى الدخل، على الرغم من أن ذلك معياراً غير كاف وغير معقول لتثبيت حالة الضعف والفقر والحاجة. وبلدي النامي على غرار العديد من الدول الجزرية الصغيرة الأخرى، يصنف بوصفه من البلدان ذات الدخل المرتفع، مما يحرمه من إمكانية الحصول على التمويل بشروط ميسرة ومنح التمويل من المؤسسات المالية الدولية والحكومات المانحة.

من الواضح بجلاء أن معيار دخل الفرد عامل غير صحيح وتشويه العيوب. ينبغي إلغاء ذلك المعيار والتخلص منه فورا. لأننا اقتصادات صغيرة وتكوين رأس المال المحلي فيها غير كاف، تفتح بلداننا أبوابنا أمام الاستثمار الأجنبي، وتقدم امتيازات ضريبية كبيرة لاجتذاب الاستثمارات والمساعدة في توفير فرص العمل للحد من الفقر. ونتيجة ذلك أن نسبة مئوية صغيرة من الأشخاص في مجتمعنا، معظمهم من المغتربين، يحتلون مكانا على رأس الشركات ويكسبون أكبر نسبة مئوية من الدخل المرتفع، بينما يكسب قطاع كبير من السكان أقل منهم بكثير.

وبالإضافة إلى ذلك، تنخفض الإيرادات الضريبية الحكومية كثيرا جراء الامتيازات الاستثمارية الممنوحة. لقد حان الوقت للذين يسيطرون على مقاليد السلطة في المجتمع الاقتصادي والمالي الدولي الاعتراف بأن نظام قياس دخل الفرد تمييزي ولا بد من تغييره. حان الوقت لتجفيف ذلك المستنقع بالذات، ودقت ساعة العمل للقيام بذلك.

في الولايات المتحدة، حيث يقع مقر الأمم المتحدة وتجتمع فيه الجمعية العامة اليوم، أعلن أحد قادتها السابقين، أبراهام لنكولن، في فترة حرجة من تاريخها أن هذا البلد لا يمكنه البقاء على قيد الحياة بوضعه الراهن ”أي نصفه من الرقيق والنصف الآخر من الأحرار“. إنه ربما قد تحدث على وجه التحديد عن أمريكا وعن الشقاق الذي سيطر عليها في ذلك الوقت، لكنه كان يتحدث عما هو أكثر من اللاأخلاقية. بل كان يتحدث عن العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وهذه الملاحظة التي أبداها لنكولن ذات صلة قوية بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية في عالم اليوم. الظلم وعدم المساواة يولدان عدم الاستقرار. فلا يمكن للعالم البقاء على قيد الحياة بينما تسيطر الأقلية الثرية على ٩٠ في المائة من الموارد العالمية. وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ مركزها لن يستمر. ولن يستمر مركزها إذا ظل عدم المساواة بين الدول الغنية والفقيرة في ازدياد. ولن يكون هناك استقرار حتى تسود العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

إن بلدي والمواطنين لا يريدون التسول من أجل لقمة العيش. نريد أن نعمل للحصول عليها. نريد أن نكسب رزقنا، ولكن لا يتيسر لنا ذلك إذا كان النظام الدولي يرفض تزويدنا بالوسائل والأدوات اللازمة لبناء مستقبلنا. إذ أن الحصول على التمويل بشروط ميسرة يمثل ضرورة حتمية تعطينا قفزة كبيرة إلى الأمام. وسوف يخلصنا ذلك التمويل من دوامة الديون التي نرزح تحت وطأتها نظراً لحاجتنا المتكررة إلى إعادة البناء عقب الكوارث بتكلفة عالية بسبب الحصول على الأموال التجارية.

أين هي العدالة في ذلك؟ الاقتراض في البلدان الغنية الكبيرة يحدث في أسواق رأس المال بواقع ٣ في المائة سنوياً بينما تُضطر ما تسمى بالدول الجزرية الصغيرة ذات الدخل المرتفع المزعوم إلى الاقتراض التجاري بنسبة ١٢ في المائة سنوياً لإعادة بناء الهياكل الأساسية مرارا وتكرارا بسبب الأضرار التي تلحق بها جرّاء الأعاصير. أين هو العدل؟ أنه شيء غير عقلاني وعقابي أن تنقل دولة جزرية صغيرة لا تستطيع تسديد ديونها إلى مصافّ البلدان ذات الدخل المرتفع، مما يستثنيها من الحصول على تمويل التنمية التي تمس الحاجة إليه.

موضوع المناقشة العامة لدورة الجمعية العامة هذه: ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“. إن جميع شعب بلادي وشعوب الدول الجزرية الصغيرة تريد السلام والعيش حياة كريمة على كوكب مستدام. ونستحق ذلك، ولا نتوقع شيئا أقل من ذلك. وفي هذا الصدد، أود أن استرعي الانتباه إلى أنه حتى في خضم الأزمة الراهنة، تواجه أنتيغوا وبربودا مطالب من مجموعة نادي باريس المؤلف من البلدان الغنية لتسوية مبلغ ١٣٠ مليون دولار من الديون المتكبدة قبل أربعة عقود لأننا التمويل التساهلي كان ولا يزال غير متاح لنا. وإذا قامت تلك البلدان الغنية في نادي باريس بإعفائنا من الديون التي تثقل كاهلنا أو تخفيضها إلى حد كبير، فمن شأن ذلك أن يساعدنا على نحو هائل في التعامل مع المحنة التي نواجهها الآن والمهمة الشاقة المتمثلة في إعادة بناء بربودا بتكلفة تصل إلى أكثر من ٢٥٠ مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن المبلغ المستحق يمثل أساسا الفوائد المتراكمة. هذه خطوة ستوفر لنا الحيز المالي للاقتراض ونحن نسعى إلى تعبئة كل سنت للانتعاش وإعادة البناء من إعصار إيرما، وإعطاء فرصة لتحقيق حياة كريمة تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة لشعبنا.

وفي ذلك السياق نفسه، فاز بلدي الصغير في نزاع تجاري مع الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤ أمام منظمة التجارة العالمية. وأدت هذا الانتهاك التجاري إلى خسائر كبيرة في العوائد المالية لبلدي وإلى زيادة البطالة في صفوف أبناء شعبي. لقد مضى ١٣ عاماً طويلا على هذا الحكم، وسبع سنوات منذ أصبح الاستئناف النهائي للولايات المتحدة حكما نهائيا لصالح بلدي، ومع ذلك، ترفض الولايات المتحدة التوصل إلى تسوية. لقد ارتفعت الخسائر في الإيرادات التجارية لبلدي الصغير إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار. وقد عملت حكومتنا دون جدوى على مدى أكثر من ١٣ عاماً للتوصل إلى تسوية ودية ومعقولة مع الولايات المتحدة. هذه حالة كلاسيكية على أن الحق للقوة وعلى ضياع حقوق دولة صغيرة لا حول لها ولا قوة.

أود أن أذكر أن الولايات المتحدة تتمتع بفائض تجاري مع بلدي الصغير يزيد على مبلغ بليوني دولار طيلة السنوات الـ ١٣ الماضية، وأكرر مبلغ بليوني دولار. أنني أدرك جيدا أن إطالة أمد التسوية في الحكم المذكور ليس من صنع الإدارة الحالية للولايات المتحدة التي ورثته. ولكن حرصا على الإنصاف والعدالة والضمير الحي، سيكون مفيداً لأمتي في هذا الوقت العصيب أن تعمل حكومة الولايات المتحدة على تسوية هذه القضية.

في هذه القاعة بالذات قبل يومين، قال الرئيس ترامب، رئيس الولايات المتحدة،

> ”لم يعد الممكن استغلالنا أو إبرام صفقات أحادية الجانب حيث لا تحصل الولايات المتحدة منها على شيء في المقابل“ (A/72/PV.3، صفحة. ١٤ و ١٥).

إن ملاحظته التي أرحب بها، تصدق أيضا على العلاقة مع أنتيغوا وبربودا. فالوفاء بالتزاماتها نحو أنتيغوا وبربودا ليست صفقة أحادية الجانب لا تستفيد منها الولايات المتحدة في المقابل، لأنه في نهاية المطاف سيصب ٩٠ في المائة من عوائد التسوية في اقتصاد الولايات المتحدة لكونها المصدر الرئيسي لأسواقنا. فالولايات المتحدة المستفيد الأكبر من التجارة مع بلدي عاماً بعد عام لعقود عديدة. إن التسوية معنا بعد أكثر من ١٣ عاماً من الخسائر التجارية تستغرق أقل من سنة واحدة من قيمة

الفائض التجاري لاقتصاد الولايات المتحدة البالغ ٢٠ تريليون دولار مع أنتيغوا وبربودا التي يبلغ اقتصادها بليون دولار.

على مدى الأيام القليلة الماضية أثبتت تجربة جزر البحر الكاريبي أن مجتمعات قديمة بأكملها يمكن أن تنتهي بين عشية وضحاها، وتتراجع نوعية حياتها فجأة وبشكل لا رجعة فيه. وأنا أذكّر الأعضاء بأنه للمرة الأولى منذ أكثر من ٣٠٠ عام، لا يوجد إنسان مقيم بشكل دائم في بربودا، غير أن حكومتي عازمة على إعادة بناء بربودا، مهما استغرقنا ذلك من الوقت، وبما يتوفر لدينا من الموارد التي يمكننا تعبئتها لذلك الغرض. نحن مصممون على عدم زوال أي مجتمع كاريبي، وأن دول منطقة البحر الكاريبي ينبغي أن تظل على الخريطة العالمية على نحو راسخ.

ولكن حتى وبينما نعقد العزم على إبقاء مجتمعاتنا حية ونابضة بالحياة بوسائل محدودة، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالتزامه تجاه الإنسانية وجميع الشعوب، التي لا يمكن من دونها أن تنعم مجتمعاتها بالازدهار ولن تزدهر. وكما قال الشاعر جون دون،

”موت أي إنسان ينتزع بعضا مني لأني جزء من البشرية. ولذا، إياك أبداً أن ترسل أحداً لمعرفة لمن تقرع الأجراس، إنها تقرع لك أنت“.

فلنعترف بإنسانيتنا المشتركة، كمواطنين على كوكب الأرض، ولنعمل في وئام لجعل عالمنا مكانا أفضل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، من المنصة.

خطاب السيد شهيد خاقان عباسي، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

اصطُحب السيد شهيد خاقان عباسي، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد شهيد خاقان عباسي، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد عباسي (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن خالص مواساة شعب باكستان وحكومتها لشعب المكسيك، الذي تضرر جراء الزلزال الذي وقع مؤخرا، ولجميع أولئك المتضررين من إعصاري إيرما وماريا.

ثم، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وإنني على ثقة من أن خبرتكم الطويلة في مجالي الخدمة العامة والعلاقات الدولية ستكون ذخرا في إدارة أعمال الجمعية بنجاح للتصدي للتحدي الكبير الذي يواجه العالم اليوم، متمثلا في الأمن والتنمية والحوكمة.

على مدى أكثر من ٧٠ عاما، وعلى الرغم من الحرب الباردة وسباق التسلح النووي والعشرات من النزاعات الإقليمية، تمكن عالمنا من تفادي اشتعال مواجهة عالمية. ويمكن أن يعزى ذلك إلى حد كبير إلى التزام معظم الدول بحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، إلا في إطار سلطة ميثاق الأمم المتحدة.

ومن دواعي الأسف أن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ما برحت تتآكل تدريجيا في الألفية الجديدة. وفي السنوات الأخيرة، أبدت بعض البلدان ميلا متناميا إلى اللجوء إلى القوة والتدخل بصورة أحادية ضد دول أخرى. وظهر الإكراه

والتهديد مرة أخرى بوصفهما الوسيلة الرئيسية في إدارة النزاعات والخلافات بين الدول. وتجدد التوترات بين الشرق والغرب قد يُغرق أوروبا في حرب باردة أخرى. والسلام والازدهار في آسيا في خطر بسبب الاحتكاك الناشئ بين الدول الكبرى والتوترات المتصاعدة في جنوب آسيا وشرقها وغربها.

وتعاني منطقة الشرق الأوسط من الحروب والعنف في سورية والعراق واليمن وفي أماكن أخرى. وعلى الرغم من أنه يبدو أنه قد جرى إضعاف تنظيم داعش في العراق وسورية، فقد انتشر وتصاعد العنف الإرهابي في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم. ولا تلوح في الأفق أي بارقة أمل في انتهاء مأساة فلسطين. وقد يؤدي استمرار إسرائيل في احتلالها طويل الأمد والتوسع في المستوطنات غير القانونية إلى تجدد العنف واتساع نطاقه في الأراضي المقدسة.

تواصل قوات الاحتلال الهندية القمع الوحشي للكفاح المشروع لشعب جامو وكشمير من أجل تقرير المصير. وينجم عن تزايد العنصرية والكراهية الدينية، اللتين تتجليان في كره الأجانب وكراهية الإسلام، إقامة جدران مادية وحواجز نفسية بين الدول والشعوب، حتى فيما يصبح عالمنا عالما متزايد الترابط. والتطهير العرقي للروهينغيا لا يهين جميع المعايير الإنسانية فحسب، ولكنه أيضا يتحدى ضميرنا الجماعي.

وفي حين تتآكل ركائز النظام العالمي، تتعاظم ضرورة التعاون الدولي من أجل التصدي للفقر والمرض ولتغير المناخ والانتشار النووي والإرهاب والتشريد القسري. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى الأمم المتحدة كي توفر المعايير والعمليات والمنابر للتعاون على الصعيد العالمي، وهو أمر لا غنى عنه إذا أردنا معالجة الطائفة الواسعة من التحديات التي تواجه السلام والأمن والتنمية.

وترحب باكستان بالجهود التي أطلقها الأمين العام أنطونيو غوتيريش الرامية إلى تنشيط قدرات الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن والتنمية والإدارة. ونحن ملتزمون أيضا بإجراء الإصلاحات التي تحول مجلس الأمن إلى جهاز أكثر تمثيلا وديمقراطية وخضوعا للمساءلة، وليس إلى ناد موسع النطاق للأقوياء وأصحاب الامتيازات.

احتفلت باكستان بالذكرى السنوية السبعين لاستقلالها في الشهر الماضي. وتصادف في هذا الشهر الذكرى السنوية السبعون لعضوية باكستان في الأمم المتحدة. ويتضح التزام باكستان بمبادئ الأمم المتحدة من السجل الطويل لدورها البناء في المبادرات والمساهمات التي شكلت القرارات ولغة الخطاب في المنظمة العالمية فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار والتنمية والتجارة والقانون الدولي وحقوق الإنسان واللاجئين وحفظ السلام والأمن ونزع السلاح وميزانية الأمم المتحدة وإدارتها.

وباكستان هي دائما أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسنظل على الخطوط الأمامية لعمليات حفظ السلام وسنواصل تزويد الأمم المتحدة بموظفين مدربين تدريبا جيدا ومن ذوي الكفاءة المهنية على الرغم من التحديات الأمنية التي نواجهها.

وينبع التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة من إعلان مؤسس دولتنا، القائد الأعظم محمد علي جناح، الذي قال إن سياستنا الخارجية هي سياسة قوامها الود والنوايا الحسنة تجاه جميع دول العالم.

وللأسف، ومنذ اليوم الأول لتأسيس باكستان، واجهت العداء المتواصل من قبل جارتها الشرقية. فالهند ترفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتخذة بالإجماع التي تنص على إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة لتمكين شعب جامو وكشمير من تقرير مصيره بحرية. وبدلا من ذلك، نشرت الهند قرابة ٧٠٠ ٠٠٠ جندي في كشمير المحتلة لقمع الكفاح المشروع للكشميريين من أجل ممارسة حقهم في تقرير المصير. وهذا يمثل أشد احتلال عسكري أجنبي في التاريخ الحديث. وكما كان

الحال في الماضي، فإن الشعب الكشميري يكافح اليوم كفاحا بطوليا وشعبيا لتخليص نفسه من حكم الهند القمعي. وهم يخرجون إلى الشوارع يوميا لدعوة الهند إلى الرحيل عن جامو وكشمير.

وترد الهند باستخدام القوة المفرطة والعشوائية لقمع الكشميريين، حيث تطلق النار بشكل عشوائي على الأطفال والنساء والشباب. وقُتل المئات من الكشميريين الأبرياء أو أصيبوا، وتسببت مقذوفات بنادق الرش في تشويه آلاف الكشميريين، بمن فيهم الأطفال، وإصابتهم بالعمى. ومن الواضح أن تلك الأعمال الوحشية وغيرها تشكل جرائم حرب وتنتهك اتفاقيات جنيف.

وتطالب باكستان بإجراء تحقيق دولي في جرائم الهند في كشمير المحتلة. ونطلب إلى الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان إيفاد لجنة تحقيق إلى كشمير المحتلة للتحقق من طابع ونطاق الانتهاكات الهندية لحقوق الإنسان وضمان معاقبة المسؤولين عنها وتوفير العدالة والإغاثة للضحايا.

كما تحث باكستان المجتمع الدولي على دعوة الهند إلى وقف الهجمات باستخدام البنادق الهوائية وغيرها من أشكال العنف ضد المتظاهرين العزل والتوقف عن استخدام الاغتصاب كأداة لسياسة الدولة ووضع حد للتعتيم الإعلامي وإلغاء قوانين الطوارئ المتعسفة وإطلاق سراح جميع القادة السياسيين الكشميريين .

ولكي تصرف الهند انتباه العالم عن أعمالها الوحشية، فإنها مرارا وتكرارا تنتهك وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة في كشمير. وبالرغم من وقوع أكثر من ٦٠٠ انتهاك منذ كانون الثاني/يناير، تصرفت باكستان بضبط النفس، ولكن إذا غامرت الهند عبر خط المراقبة، أو اتخذت إجراء بناء على مبدئها للحرب المحدودة ضد باكستان، فإنها ستواجه برد قوي ومماثل. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بشكل حاسم لمنع الحالة من التحول إلى تصعيد خطير.

وينبغي تسوية النزاع في كشمير بصورة عادلة وبالوسائل السلمية وعلى وجه السرعة. ونظرا لأن الهند غير راغبة في استئناف عملية السلام مع باكستان، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى الوفاء بالتزامه بضمان تنفيذ قراراته بشأن جامو وكشمير. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للأمين العام أن يعين مبعوثا خاص لجامو وكشمير. وينبغي أن تنبثق عن ولاية الممثل من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الصادرة منذ أمد طويل ولكنها لم تنفذ.

وأود أن أؤكد من جديد على أن باكستان لا تزال على استعداد لاستئناف الحوار الشامل مع الهند بهدف معالجة جميع المسائل المعلقة، ولا سيما جامو وكشمير، ومناقشة التدابير الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ويجب أن يرافق ذلك وضع حد لحملة الهند للتخريب والإرهاب الذي ترعاه الدولة ضد باكستان، بما في ذلك عبر حدودنا الغربية.

وإلى جانب شعب أفغانستان، عانت باكستان وشعبها أشد المعاناة من أربعة عقود من التدخل الأجنبي والحروب الأهلية في أفغانستان. وعصفت تلك الحروب ببلدنا بتدفق المتطرفين والإرهابيين والأسلحة والمخدرات، فضلا عن تدفق الملايين من اللاجئين. وأدت إلى انتكاس تنميتنا الاقتصادية لفترة عقود. وحتى اليوم، تستضيف باكستان أكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني. وما من أحد يرغب في إحلال السلام في أفغانستان أكثر من باكستان. ومن فترة الأعوام الـ ١٦ لاستمرار الحرب في أفغانستان، من الواضح أن السلام لن يستعاد باللجوء إلى القوة العسكرية بصورة مستمرة. ولا يمكن لأي من كابول أو الائتلاف أو حركة طالبان الأفغانية فرض حل عسكري على الآخر. إن المجتمع الدولي – على نحو ما أعرب عنه في عدة قرارات للأمم المتحدة – خلص إلى أنه لا يمكن استعادة السلام في أفغانستان إلا بالتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات.

وبعد أن عانت باكستان وضحت كثيرا بسبب دورها في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، فإن باكستان ترى أن من الوقاحة على وجه الخصوص أن تلام على حالة الجمود العسكري أو السياسي في أفغانستان. إننا لسنا مستعدين لنكون كبش فداء لأي أحد. ولا تقع الملاذات الآمنة لحركة طالبان في باكستان ولكن في المساحات الكبيرة من الأرض التي تسيطر عليها حركة طالبان في أفغانستان. نعم، تقع الهجمات عبر الحدود. وهي في الغالب يشنها الإرهابيون المناهضون لباكستان انطلاقا من الملاذات الآمنة عبر الحدود. ومن أجل وضع حد لجميع الهجمات عبر الحدود، نطلب من الحكومة الأفغانية والتحالف دعم وإكمال الجهود المتواصلة التي تبذلها باكستان لتعزيز مراقبة الحدود ورصد جميع التحركات عبر الحدود.

وما ليست باكستان مستعدة للقيام به هو خوض الحرب الأفغانية على تراب باكستان، ولا يمكننا أن نوافق على أي استراتيجية فاشلة ستطيل وتكثف معاناة شعوب أفغانستان وباكستان والبلدان الأخرى في المنطقة. وترى باكستان أن الأهداف العاجلة والواقعية في أفغانستان ينبغي أن تكون: أولا، بذل جهود متضافرة للقضاء في أفغانستان على وجود تنظيمي داعش والقاعدة والجماعات المنتسبة لهما، بما في ذلك حركة طالبان باكستان وجماعة الأحرار التي أعلنها مجلس الأمن مؤخرا منظمة إرهابية؛ وثانيا، تشجيع المفاوضات بين كابل وحركة طالبان الأفغانية – ضمن إطار مجموعة التنسيق الرباعية أو أية صيغة ثلاثية أخرى – بغية التوصل إلى تسوية سلمية في أفغانستان. وتوفر هاتان الخطوتان أكثر الفرص واقعية لاستعادة السلام والاستقرار في أفغانستان وفي منطقتنا.

ولا يمكن التشكيك في مؤهلات باكستان في مجال مكافحة الإرهاب. ففي أعقاب هجوم أيلول/سبتمبر على الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١، كانت الجهود الباكستانية هي التي مكنت من إبادة تنظيم القاعدة. ونجحت الحملات العسكرية الباكستانية في تطهير المناطق القبلية من جميع الجماعات المقاتلة تقريبا. لقد نقلنا الحرب إلى الإرهابيين. ودفعنا ثمناً باهظاً. واستشهد على يد الإرهابيين أكثر من ٢٧ ٠٠٠ باكستاني، بما في ذلك ٦ ٥٠٠ من الأفراد العسكريين والعاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القوانين. وأُصيب حوالي ٥٠ ٠٠٠ من المواطنين الباكستانيين، بمن فيهم ١٥ ٠٠٠ من أفراد الجيش، والعديد منهم فقدوا أطرافهم.

وخضنا الحرب ضد الإرهاب بمواردنا الخاصة. وتقدر خسائر باكستان الاقتصادية بأكثر من ١٢٠ بليون دولار. بيد أننا لا نزال ملتزمين التزاما كاملا بتنفيذ خطة عملنا الوطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف. إن دحر أعمال العنف الإرهابي أمر حيوي لتحقيق أولويتنا الطاغية المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة.

ويمثل الإرهاب حاليا ظاهرة عالمية لا بد من معالجتها بصورة شاملة. ونرى أن هناك فجوتين رئيسيتين في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب؛

أولا، إن المجتمع الدولي أخفق في معالجة مسألة الإرهاب الذي ترعاه الدولة. وذلك هو الأداة المفضلة لوكلاء الفوضى والطامحين في الهيمنة. وفي العديد من المناطق، سيكون من الصعوبة بمكان استعادة الاستقرار ما لم يدان الإرهاب الذي ترعاه الدولة، ويحظر ويعاقب عليه.

ثانيا، من أجل القضاء على الإرهاب، لا بد من معالجة أسبابه الجذرية، التي تتجاوز الفقر والجهل. إن الإرهاب بالأحرى استجابة متطرفة لمظالم سياسية و/أو مظالم أخرى حقيقية أو متصورة، بما في ذلك التدخل الأجنبي والقهر والظلم. وما لم تعالج تلك الأسباب الجذرية، سيكون من الصعوبة بمكان مواجهة الخطاب الملتوي للجماعات الإرهابية.

وما فتئت باكستان، وهي مجابهة بجارة عدائية ومتزايدة العسكرة مضطرة للحفاظ على قدراتها على الردع الموثوق.

ولم يستحدث بلدي الأسلحة النووية إلا حينما أدخلتها تلك الجارة في منطقتنا. وتكتسي أصولنا الاستراتيجية أهمية حيوية لردع التهديدات المتكررة بالعدوان. وهي خاضعة لمراقبة محكمة وفعالة، على نحو ما ظل يعترف به الخبراء على نطاق واسع. إن المجتمع العالمي سيحسن صنعا بتمكين باكستان من الانضمام إلى الترتيبات العالمية لعدم الانتشار، مثل مجموعة موردي المواد النووية، على أساس غير تمييزي.

ويمثل تغير المناخ تهديد ووجوديا لمستقبل البشرية. وتتضاعف الحوادث المناخية القصوى. وآثارها، مثل الفيضانات في تكساس، والانهيالات الأرضية في نيبال وسيراليون، والدمار الذي ألحقته الأعاصير في منطقة البحر الكاريبي وبورتوريكو، واختفاء الأنهار الجليدية في الهيمالايا، آثار عالمية وعشوائية. إن باكستان، باعتبارها إحدى أشد الدول عرضة لخطر آثار تغير المناخ، ترى أن من مصلحتنا الجماعية السعي لتحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وبناء نموذج جديد وأكثر مراعاة للبيئة لتحقيق النمو والتنمية.

ولا يزال النمو والتنمية الأهداف الرئيسية للبلدان النامية. وتمثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أكثر خطط التنمية طموحا في التاريخ. بل إن التحدي الإنمائي أصبح أكثر صعوبة بسبب القيود المجتمعة لتغير المناخ، وتزايد النزعة الحمائية، وتدهور التعاون الدولي وانتشار النزاعات. وتوفر رؤية النمو المشترك المبينة في مبادرة الحزام والطريق التي قدمها الرئيس الصيني شي جين بينغ مسارا ثابتا نحو تحقيق الرخاء ونموذجا للتعاون بين بلدان الجنوب جديرا بأن يحتذى به.

وقد سجل الاقتصاد الباكستاني انتعاشا ملحوظا خلال السنوات الأربع الماضية. وسيسهم الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان في زيادة انتعاشنا الاقتصادي. بل وسيتضاعف ذلك الانتعاش بصورة مطردة، فالشراكة بين باكستان والصين تتجاوز قطاعي الطاقة والنقل لتشمل العديد من القطاعات الأخرى. وسيوفر انخراط باكستان في مبادرة الحزام والطريق في المنطقة الأوروبية الآسيوية أساسا متينا لها لتحقيق التقدم الاقتصادي السريع فيها. وبسكان شباب عددهم ٢٠٧ مليون نسمة، إننا على ثقة أنه من شأن استراتيجية اقتصادية ترتكز على رفع مستويات الدخل والاستهلاك والإنتاج أن تدفع باكستان نحو تحقيق قدر أكبر من الازدهار، لا سيما في بلد يبلغ عدد سكانه، الذين يشكل الشباب غالبيتهم، ٢٠٧ مليون شخص. وتسعى باكستان، من أجل تحقيق تلك الأهداف ذات الأولوية بالنسبة لشعبنا، إلى بناء السلام داخل بلدنا واستتباب الأمن حول حدودنا. ونسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع جميع الدول استنادا إلى مبدأ المساواة في السيادة. وسنعمل على الاستجابة بشكل إيجابي لجميع عروض الصداقة والتعاون.

نحن الآن على مشارف الدخول في منعطف حرج في تاريخنا. فالنظام العالمي الذي منع نشوب حرب عالمية على مدى أكثر من ٧٠ عاما أصبح مهددا. ومع ذلك، فإن التطورات الثورية في مجالي العلم والتكنولوجيا، والقدرات الهائلة للاستثمار والإنتاج والاستهلاك والتجارة على الصعيد العالمي، لا سيما في البلدان النامية، وتوافر الهياكل والآليات اللازمة للعمل الجماعي، تتيح فرصة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية للتصدي للتحديات المختلفة التي نواجهها اليوم. ومن هنا، من خلال هذه الأمم المتحدة، بوسع شعوب العالم أن تغتنم الفرص المتاحة لتحقيق رؤيتنا المشتركة لعالم يسوده العدل والسلام والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد شهيد خاقان عباسي، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، من المنصة.

خطاب السيد برافِـند كومار جوغنوث، رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية والتنمية الوطنية، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية، في جمهورية موريشيوس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية والتنمية الوطنية، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية، في جمهورية موريشيوس.

اصطُحب السيد برافِـند كومار جوغنوث، رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية والتنمية الوطنية، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية، في جمهورية موريشيوس، إلى المنصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد برافِند كومار جوغنوث، رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية والتنمية الوطنية، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية، في جمهورية موريشيوس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد جوغنوث (موريشيوس) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن عميق تعاطفي وتضامني مع حكومة المكسيك وشعبها في أعقاب الزلزال المدمر الذي أودى بحياة المئات من الرجال والنساء والأطفال.

إنه شرف كبير لي أن أخاطب الجمعية العامة لأول مرة بصفتي رئيس وزراء موريشيوس. أقف هنا اليوم لكي أؤكد مجددا استمرار التزام بلدي بالقيم العالمية للمنظمة.

وأود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأؤكد دعمنا الكامل لكم في إدارتكم لدفة أعمال الجمعية العامة. فالأولويات الست التي حددتم في إطار موضوع التركيز على الناس تجسد تطلعاتنا كدولة.

وأود أيضا أن أعرب عن تهانينا الحارة للسيد أنطونيو غوتيريش على تعيينه في منصب الأمين العام الجديد. وأشيد برؤيته متعددة الأبعاد للأمم المتحدة والعملية التي أطلقها لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ فعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونرحب أيضا بالعملية الاستشارية التي بدأها مع الدول الأعضاء لذلك الغرض. ونؤيد مبادرته تأييدا تاما ونشجعه على تعظيم توظيف تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والقدرات المحلية في تنفيذ المشاريع التي ترعاها الأمم المتحدة. ونقدر أيضا رأيه بأن الإصلاح الذي نسعى إليه ليس إلا جزءا من عملية إصلاح أوسع نطاقا لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إعادة تنشيط دور الجمعية العامة.

هذا علاوة على أننا لم نشهد إصلاحا لمجلس الأمن منذ عام ١٩٦٥، أي قبل أكثر من ٥٠ عاما. وكان عدد أعضاء الجمعية العامة في ذلك الحين ١١٧ دولة. وأصبحنا الآن ١٩٣ دولة عضوا. لذا، يجب أن يجسد مجلس الأمن تلك التغييرات، وأن يقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. وأعتقد أنه قد آن الأوان لنمضي في إجراء مفاوضات تستند إلى نص للخروج باتفاقات في غضون إطار زمني متفق عليه. والموقف الأفريقي الموحد بشأن هذه المسألة، الذي لم يُطعن فيه حتى الآن، مع بعض الإضافات المناسبة، يمكن أن يشكل أساسا تستند إليه هذه المفاوضات، فإلى الآن لم يجر التشكيك في صلاحيته. وتؤيد موريشيوس تأييدا راسخا توافق آراء إيزولويني وتطلعات أفريقيا إلى الاضطلاع بدور أكثر بروزا في مجلس الأمن. فلزمن طويل جدا، أسقطت أفريقيا من الحسبان فيما يتعلق بالحوكمة العالمية. وقد آن الأوان لجبر ذلك الظلم الفادح.

ونؤيد تماما تطلعات الهند للحصول على مقعد في مجلس الأمن. وبالمثل، نعتقد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية يجب أن تؤدي دورا أكثر بروزا في مجلس الأمن وأن مطلبها بتخصيص مقعد غير دائم لها أمر مشروع ومناسب.

إن صون السلم والأمن يتطلب جهودا هائلة ومستدامة، فضلا عن الحاجة إلى إجراء المفاوضات وثقافة التفاهم والتوافق. وقد صوتت موريشيوس مُؤيدةً لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في شهر تموز/يوليه الماضي، ونأمل أن نشهد عالما خاليا من السلاح النووي بصورة كاملة في جميع أنحاء العالم. ونحث جميع الضالعين في النزاعات المحتملة في جميع أنحاء العالم، لا سيما حين يكون استخدام الأسلحة النووية محتملا، على ممارسة ضبط النفس وتعزيز الحوار عوضا عن التلميحات العدائية، التي لا يترتب عنها سوى التصعيد الخطير للاضطرابات وتأجيج جذوتها.

لذا، نحث على ممارسة ضبط النفس وإقامة الحوار في ميانمار، حيث لا يزال العنف يتسبب في تشريد الآلاف من الناس وسقوط العديد من الضحايا. وهنا، نوجه نداء لتقديم المساعدات الإنسانية دون قيد أو شرط إلى جميع المتضررين. كما ندعو إلى التنفيذ المبكر لتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين بهدف التوصل إلى حل دائم.

وعلى الرغم من كل ما نبذله من جهود، لا يزال الإرهاب يحصد أرواح الأبرياء ويقوض سيادة الدول. وهنا، ندين الإرهاب بجميع أشكاله، أينما يحدث، ونعرب عن تضامننا مع الحكومات والشعوب التي سقطت ضحايا له. ونود أن نهنئ الأمين العام على إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونتوقع أن يوفر هذا المكتب الجديد ما يلزم من القيادة والتنسيق والاتساق لتعزيز تقديم المساعدة الرامية إلى بناء قدرات الدول الأعضاء، ونشر الوعي بجهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والترويج لها وتعبئة الموارد اللازمة لها. ويتعين علينا أيضا معالجة الأسباب الجذرية لتلك الآفة، ونتوقع أن يكون لمكتب مكافحة الإرهاب إسهامات قيمة في ذلك الصدد.

ما زالت الحالة في الشرق الأوسط ومحنة الشعب الفلسطيني تشكلان مسألتين تبعثان على القلق الشديد. لذلك، ندعو جميع الأطراف إلى بدء محادثات جدية من أجل التوصل إلى حل سلمي للمسألة الفلسطينية. وما فتئت موريشيوس تؤيد الحل القائم على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان بسلام جنبا إلى جنب.

إن دولة فلسطين مستقلة وقابلة للبقاء هو ما يوفر الأمن لإسرائيل والمنطقة على الأرجح.

وموريشيوس تقدر تقديراً عالياً أهمية اندماجها في أفريقيا وتؤمن بالمنافع العالمية للتكامل القاري في أفريقيا. وإن خطة عام ٢٠٦٣، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تتفق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتوفر استراتيجية للتنمية التي يحركها الشعب وتحترم سيادة القانون. وهذه الرؤية لأفريقيا ستحملها شعوبها وشبابها، وأفريقيا اليوم وطن يتزايد تعداد سكانه من الشباب وتشهد زيادة في التحضر. وإلى جانب التحول الرقمي للقارة، وتحسن الهياكل الأساسية والربط، وقدراتها الغنية بفعل الرياح والطاقة المائية والطاقة الشمسية، يمكن لأفريقيا أن تصبح علماً على التنمية المستدامة. وهي مؤهلة لأن تكون محركاً للنمو الاقتصادي وسوقاً استهلاكية ضخمة.

وفي تموز/يوليه، اجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لاستعراض حالة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بعد سنتين من اعتمادها. وأود أن أهنئ البلدان الأربعة والأربعين التي قدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية. وفي موريشيوس، أنشئت آلية للتنسيق من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونحن بصدد التشاور مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، ونتوقع تقديم استعراضنا الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى القادم في عام ٢٠١٨.

إن معالجة تغير المناخ أمر أساسي وحاسم للتنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠. ومع تزايد عدد وشدة الكوارث المتصلة بالمناخ، بما في ذلك العواصف وحالات الجفاف والفيضانات المفاجئة، في جملة أمور، سيكون من السذاجة من جانبنا أن

نتجاهل تغير المناخ. فقد شهدنا مؤخراً العنف المدمر لإعصاري هارفي وإيرما. وأود أن أعرب عن عميق تعاطف حكومة بلادي ومشاعر المواساة والتضامن مع حكومات وشعوب جزر البحر الكاريبي والولايات المتحدة للأرواح التي فقدت في المسالك المدمرة لتلك الأعاصير.

وسيتطلب التخفيف من آثار تغير المناخ والتنفيذ الفعال لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث قدراً كبيراً من الجهد والموارد، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية، كيما نكون أكثر قدرة على الصمود في أعقاب هذه الكوارث الطبيعية. ومع ترحيبنا بالتعهدات السخية التي قدمت حتى الآن، بما في ذلك إنشاء صندوق المناخ الأخضر، فإننا نحتاج إلى مواءمة وتبسيط الإجراءات حتى يتسنى للدول الجزرية الصغيرة النامية الوصول إلى تلك الأموال، خصوصاً في ضوء الأحداث الأخيرة.

وقد أقر المنتدى السياسي الرفيع المستوى لهذا العام بالتحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل. والتصنيف حسب البلد متوسط الدخل يجعل الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل موريشيوس غير مؤهلة للحصول على معظم المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل بشروط ميسرة. وكثيراً ما تكون البلدان المتوسطة الدخل ضحية لنجاحها في التخرج من فئة أقل البلدان نمواً، وتتعرض لخطر أن تظل عالقة في شرك الدخل المتوسط. إن الدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل مثل موريشيوس تتطلع إلى أن تكون شركاء في التنمية وليس مجرد متلقين للمساعدة الإنمائية الرسمية. وبمساعدة من المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة والشركاء الآخرين، فضلاً عن توفير البرامج المعدة حسب الطلب، يمكن لتلك البلدان أن تسهم في تقاسم الخبرات والمعارف مع البلدان التي تتطلع إلى التخرج من فئة أقل البلدان نمواً وتعزيز تنميتها الاقتصادية في نفس الوقت.

إن المحيطات ذات أهمية حيوية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وموريشيوس، التي تبلغ مساحة منطقتها الاقتصادية الخالصة أكثر من ٢,٣مليون كيلومتر مربع، هي دولة محيطية كبيرة. ولذلك، وضعت حكومة بلدي استراتيجية للمحيطات تشمل مصائد الأسماك والسياحة وتطبيقات المياه العميقة في المحيطات، فضلاً عن استكشاف الموارد واستغلالها. وندعو شركاءنا إلى مساعدتنا على تنفيذ تلك الاستراتيجية، على النحو الوارد في الفقرة ١٣ (ف) من النداء من أجل العمل في مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات.

وموريشيوس يشرفها أن تشارك في رئاسة الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه الذي دعا إلى إنشائه الأمين العام السابق ورئيس البنك الدولي. وقد اجتمع الفريق اليوم لتقييم التقدم المحرز عقب اعتماد خطة العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، التي دعت إلى اتباع نهج تحويلي لإدارة الموارد المائية. ومن المتوقع أن تصدر عن هذا الفريق مجموعة مقترحات محددة لتحقيق غايات الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، ونأمل أن يدعمها جميع زعماء العالم.

إن الالتزام بالقانون الدولي وحماية حقوق الإنسان الأساسية واحترام السلامة الإقليمية للبلدان هو الأساس الذي تقوم عليه العلاقات بين البلدان. وفيما يتعلق بموريشيوس، فقد ضرب بكل تلك المبادئ عرض الحائط حين تم استقطاع جزء لا يتجزأ من إقليمها، وهو أرخبيل شاغوس، قبل استقلالها، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات الواردة في القرارين ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، وتم إخلاء جميع سكان الأرخبيل قسراً. ولا يزال إنهاء استعمارنا لم يكتمل بعد خمسة عقود من اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

إن الدور الأساسي لمحكمة العدل الدولية هو الإرشاد من خلال فتاواها للأجهزة والوكالات التابعة لمنظمتنا من أجل الوفاء بمسؤولياتها. ومن هذا المنطلق، اقترحت الدول الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية قراراً في حزيران/يونيه بالتماس فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥. وكان من دواعي سرورنا البالغ اتخاذ هذا القرار، والأكثر من ذلك أنه حظي بتأييد الأغلبية الساحقة. ويبين هذا التصويت الأهمية البالغة التي توليها الدول الأعضاء من جميع أنحاء العالم – لا في أفريقيا فحسب، بل أيضا في أوروبا وآسيا والأمريكتين – لضرورة إكمال عملية إنهاء الاستعمار، فضلاً عن قلقها إزاء أوجه الإجحاف التي لحقت بسكان الأرخبيل بعد إخلائهم قسراً. والواقع أن هذا التصويت الساحق يجدد أملهم في العودة إلى مسقط رأسهم في نهاية المطاف.

وعضوية الأمم المتحدة قد أوضحت أنها ترغب في أن تكتمل عملية إنهاء الاستعمار في موريشيوس، والقيام، ولهذا الغرض، فقد توجهت إلى محكمة العدل الدولية التماساً للفتوى. ونأمل ألا تؤدي فتوى محكمة العدل الدولية إلى توجيه العمل المهم الذي تضطلع به الجمعية العامة فحسب، بل أن تسمح لموريشيوس أيضاً بالمضي قدماً، بما في ذلك وضع برنامج مناسب لصالح السكان الذين نزحوا من ذلك الجزء من أراضي موريشيوس. وقد أتيحت الفرصة للعديد من الأعضاء في حزيران/يونيه لرؤية معرض عن المأساة المحيطة بالإخلاء والتفاعل مع أولئك الذين أجبروا على الرحيل في ظروف غير إنسانية.

ونشكر الدول الأعضاء على دعمها ونتطلع إلى استمرار تشجيعها خلال مسيرتنا لإنهاء الاستعمار. وفي هذا الصدد، نأمل أن يساهم أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء في الإجراءات التي دعتها المحكمة للمشاركة فيها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن موريشيوس لا تنوي السعي إلى تعطيل الترتيبات الأمنية القائمة حاليا في دييغو غارسيا، أكبر جزيرة في أرخبيل تشاغوس. وأود أيضا أن أكرر ما ذكرته حكومات موريشيوس المتعاقبة بوضوح. إن موريشيوس مستعدة لإبرام عقود إيجار طويلة الأجل قابلة للتجديد مع الولايات المتحدة للتمكين من استمرار سريان هذه الترتيبات الأمنية. وفي هذا الصدد، فإن استكمال عملية إنهاء الاستعمار من شأنها تعزيز الأمن من خلال توفير المشروعية واليقين.

وفيما يتعلق بتروميلين، التي طالما شكلت ولا تزال تشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي موريشيوس، فإننا نرحب بالتقدم البناء المحرز مع فرنسا، بما في ذلك الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠١٠.

وخلال هذه الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، أمامنا فرصة لكي نلزم أنفسنا بالاتفاقات والقرارات التي من شأنها تحسين حياة الناس العاديين في جميع أنحاء العالم بشكل كبير. ونحن إذ نستعد لتسليم هذا الكوكب للأجيال القادمة، أود أن أجدد التزامنا بالسعي إلى تحقيق عالم لا يظل فيه السلام والأمن والازدهار مجرد أحلام بعيدة المنال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية، والاتصالات الخارجية ووحدة التنمية الوطنية، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية في جمهورية موريشيوس، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد برافند كومار جوغنوث، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية، والاتصالات الخارجية ووحدة التنمية الوطنية، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية في جمهورية موريشيوس، من المنصة.

خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية إلى المنصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخة حسينة (بنغلاديش) (*تكلمت باللغة البنغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية*): أود، سيدي الرئيس، أن أتقدم بتهاني القلبية لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ويؤكد لكم وفد بلدي دعمنا الكامل خلال الاضطلاع بأولوياتكم المعنية بالناس والسلام والكوكب.

إن هذه هي المرة الرابعة عشرة التي أخاطب فيها الجمعية العامة، وقد جئت هنا هذه المرة بقلب يعتصره الألم.لقد جئت هنا بعد مشاهدة الجوعى والمكروبين واليائسين من الروهينغيا من ميانمار الذين اتخذوا من كوكس بازار في بنغلاديش مأوى لهم. إن هؤلاء المشردين قسرا في ميانمار يفرون من التطهير العرقي في بلدهم، حيث ما برحوا يعيشون منذ قرون.ويمكنني أن أشعر بآلامهم لأنني وشقيقتي الأصغر سنا كنا من اللاجئين لمدة ست سنوات بعد اغتيال أبي – الأب المؤسس لدولة بنغلاديش، بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن – وجميع أفراد أسرتي تقريبا عام ١٩٧٥.

لقد قال والدي في أول خطاب لبنغلاديش في الجمعية العامة:

> ”إنني أعلم أن أرواح شهدائنا تشارك شعب بنغلاديش في إلزام نفسه ببناء نظام عالمي تتحقق فيه أماني الإنسان من أجل السلام والعدالة“ (A/PV.2243، الفقرة ٢).

ونحن حاليا نوفر الملاذ الآمن لأكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ من الروهينغيا الذين شردوا قسرا من ميانمار.لقد عملت الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في ولاية راخين في ميانمار مرة أخرى على تفاقم الحالة على الحدود بين بنغلاديش وميانمار. فهناك مئات الآلاف من الروهينغيا من ولاية راخين يدخلون بنغلاديش للفرار من العنف.وحسب تقديرات المنظمة الدولية للهجرة، ففي الأسابيع الثلاثة الماضية وحدها، دخل أكثر من ٤٣٠ ٠٠٠ من الروهينغيا إلى بنغلاديش.ونحن نشعر بالفزع من أن نرى السلطات في ميانمار تزرع الألغام الأرضية على طول حدودها الممتدة لتمنع الروهينغيا من العودة إلى بلدهم.يجب أن يتمكن هؤلاء الناس من العودة إلى ديارهم في أمان وأمن وكرامة.

كما أدين، في الوقت نفسه، كل أنواع الإرهاب والتطرف العنيف.وتنتهج حكومتنا سياسة عدم التسامح مطلقا في هذا الصدد.وأشكر الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن على محاولاتهم الاستباقية الرامية إلى وقف الفظائع وإحلال السلام والاستقرار في ولاية راخين في ميانمار.

وأدعو كذلك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة من أجل إيجاد حل دائم لأزمة الروهينغيا هذه التي طال أمدها.وفي هذا الصدد، أقترح اتخاذ الإجراءات التالية. أولا، يجب أن تتوقف ميانمار فورا وبشكل دائم بدون شروط عن العنف وممارسة التطهير العرقي في ولاية راخين. ثانيا، ينبغي للأمين العام على الفور إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى ميانمار. ثالثا، يجب حماية جميع المدنيين بغض النظر عن الدين والأصل الإثني في ميانمار.وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن إنشاء مناطق آمنة داخل ميانمار تحت إشراف الأمم المتحدة. رابعا، يجب كفالة العودة المستدامة لجميع المشردين قسرا من الروهينغيا في بنغلاديش إلى ديارهم في ميانمار. خامسا، يجب تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لمؤسسة كوفي عنان فورا ودون قيد أو شرط في مجملها.

لقد عانينا في حرب التحرير عام ١٩٧١ ضد باكستان من شكل متطرف من أشكال الإبادة الجماعية.وفي حرب التسعة أشهر، قتل حوالي ٣ ملايين من الأبرياء، واغتصبت أكثر من

٠٠٠ ٢٠٠ امرأة.وأطلق الجيش الباكستاني عملية البحث الشائنة في ٢٥ آذار/مارس إيذانا ببدء الإبادة الجماعية لعام ١٩٧١.وانطوت هذه الإبادة الجماعية على القضاء المستهدف على أفراد على أساس الدين والعرق والعقيدة السياسية.فقتل مفكرون بوحشية.ولتكريم ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية، أعلن برلماننا الوطني مؤخرا يوم ٢٥ آذار/مارس ذكرى الإبادة الجماعية.

وفي بنغلاديش، اضطلعنا بالفعل بالمهمة الشاقة المتمثلة في تقديم المرتكبين الرئيسيين لهذه الانتهاكات إلى العدالة عن طريق محكمة الجرائم الدولية.وأحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات جماعية للحيلولة دون تكرار مثل هذه الجرائم البشعة في أي مكان وفي أي وقت بصفتها هذه. وأعتقد أن الإقرار بالمآسي التي حدثت في الماضي، مثل أعمال الإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٧١، يمكن أن توجهنا نحو ”عدم تكرارها أبدا“.

إننا منذ نشأتنا كدولة، اتبعنا سياسات داخلية وخارجية متمحورة حول السلام.

من هذا المنطلق، قامت بنغلاديش بدور ريادي في عرض القرار المتعلق بثقافة السلام في كل عام في الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٠.

ونؤكد من جديد الدعوة إلى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، من أجل إنهاء جميع أشكال الأعمال العدائية والتمييز ضد الشعب الفلسطيني الشقيق.

واعترافا بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة لبناء السلام، فإننا نتطلع إلى تلقي اقتراحات جريئة ومبتكرة من الأمين العام بشأن تمويل الحفاظ على السلام. ويسرني أن أعلن التبرع بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من بنغلاديش لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

وباعتبار بنغلاديش من أهم البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، فإنها تشدد على أهمية التمسك بفعالية ومصداقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسنحتفظ بقدرتنا على التأهب، ونظل منفتحين على المزيد من التعهدات الذكية، وتعزيز نطاق التدريب في مجال حفظ السلام ونشر المزيد من حفظة السلام من النساء.

ونواصل التمسك بنهج عدم التسامح إطلاقا مع أي ادعاء بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكمؤيد للاتفاق الطوعي بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فإنني ملتزم تجاه دائرة قيادة الأمين العام لمكافحة هذه الآفة. ويسرني أيضا أن أعلن تقديم مساهمة قدرها ١٠٠ ٠٠٠ دولار إلى صندوق دعم الضحايا الذي أنشئ لهذا الغرض.

لقد أضحى الإرهاب والتطرف العنيف تهديدا رئيسيا للسلام والاستقرار والتنمية. وليس للإرهابيين دين أو معتقد وهم لا ينتمون إلى عرق معين. ولأنني كنت هدفا لعدد من الهجمات الإرهابية، فإنني أتعاطف بشكل شخصي مع ضحايا الإرهاب، وأقدر حاجتهم إلى الحماية.

إننا نشجب استخدام الدين لتبرير التطرف العنيف. وقد أشركت الأسر والنساء والشباب ووسائط الإعلام والزعماء الدينيين على الصعيد المجتمعي المحلي، للتخفيف من انتشار التطرف العنيف. وفي هذا الصدد، فإنني أكرر دعواتي، أولا، إلى وقف توريد الأسلحة إلى الإرهابيين؛ وثانيا، إلى منع تمويل الإرهاب؛ وثالثا، إلى التسوية السلمية للمنازعات الدولية؛ كما أحث الأمم المتحدة على التصدي للتهديدات المتزايدة الناشئة عن الفضاء الإلكتروني من أجل منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الجرائم المنظمة عبر الوطنية.

ونحن نؤمن بتعزيز هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة. وقد اقترحنا في العام الماضي، وضع إطار سليم لإدارة الهجرة، من خلال الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية. ويسرني تحقيق الأمم المتحدة نتائج فيما يخص صياغة الاتفاق المتعلق بالهجرة واللاجئين.

ويظل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، يشكل محفزا للأمل في تحقيق العدل المناخي. ومن خلال الإقرار بضعفنا أمام تغير المناخ، نقوم ببناء القدرة على مواجهة الآثار الخطيرة لتغير المناخ. ونؤمن بإمكانات الاقتصاد الأزرق في الدفع قدما بالحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار.

وقد حققت بنغلاديش نجاحا نموذجيا في بناء القدرة على الصمود لمكافحة الفيضانات وغيرها من الكوارث. إن تكثيف المحاصيل واختراع المحاصيل المقاومة للمياه، ساعدنا على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية. وقد استجبنا بكفاءة للفيضانات الضخمة التي ضربت منطقة جنوب آسيا برمتها في هذا العام.

وبوصفنا عضوا في الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه، فإننا نولي أولوية قصوى لتنفيذ خطة العمل الشاملة. وضمنت بنغلاديش الوصول إلى المياه المأمونة لـ٨٧ في المائة من سكانها في عام ٢٠١٥، ونحن نهدف إلى الوصول التام إلى المياه المأمونة لسكان بلدنا بحلول عام ٢٠٣٠.

ونؤمن بوجود روابط وثيقة بين السلام والاستقرار والتنمية. ونحن على قناعة بأن التصدي للفقر والجوع والأمية والبطالة وعدم المساواة، هو أمر بالغ الأهمية لبناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة. والتزمنا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، اعتمدت حكومتنا نهجا يشمل المجتمع كله. إن أهداف التنمية المستدامة تكمّل رؤية بنغلاديش للتحول إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢١، وبلد متقدم بحلول عام ٢٠٤١.

وحتى قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة، بدأنا البرامج الاجتماعية الفريدة التي تعكس أهداف التنمية المستدامة، مواضيع مثل إكتي بري إكتي خمر، أي مشروع ”مزرعة لكل أسرة معيشية“. والعيادات المجتمعية المحلية؛ ومشروع مأوى عشريان ومبادرة بنغلاديش الرقمية. ونقوم أيضا بتعزيز دعم التعليم، وتمكين المرأة، وتوفير التعليم للجميع، وتوفير شبكة الأمان الاجتماعي، وحماية البيئة، والاستثمار والتنمية. لقد أبرز الاستعراض الوطني الطوعي المقدم إلى الأمم المتحدة، التقدم الذي أحرزناه في هذا العام والالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وحقق اقتصاد بنغلاديش خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي تجاوز ٧,٢٤ في المائة وبلغ احتياطي العملات الأجنبية ٣٢,١ بليون دولار. وخفضنا مستويات الفقر من ٥٦,٧ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٢٣,٢ في المائة اليوم. ومن المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من الدخل، ليصل إلى ١٦٠٢ دولارات بنهاية السنة المالية الحالية، بعد أن كان يبلغ ٥٤٣ دولارا فقط خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وزاد العمر المتوقع إلى ٧٢ عاما تقريبا. وتشير تلك الأرقام إلى تنميتنا الشاملة للجميع، التي لم يتم التخلي فيها عن أحد.

ومن أجل ضمان النمو الشامل للجميع، وتشجيع الاستثمار وتوفير فرص العمل للجميع، أطلقنا مبادرة لتطوير ١٠٠ منطقة اقتصادية خاصة في جميع أنحاء البلد. إن تدابيرنا الواسعة النطاق، تغطي العديد من الفئات الضعيفة من سكاننا، بمن فيهم المسنون والأشخاص ذوو الإعاقة، وضحايا العنف المنزلي والفئات الضعيفة من الأمهات في ظل الضائقة الاقتصادية.

وتم التركيز بشكل خاص على إطلاق إمكانات الأطفال والأشخاص المعوقين بدنيا. ويلبي ما يناهز ١٠٣ مرافق ومركز عناية، إلى جانب ٣٢ شاحنة علاج متنقلة، احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم المتضررون من مرض التوحد. وبلغ مجموع عدد العيادات الصحية المجتمعية ٥٠٠ ١٨ عيادة، يجري استكمالها بالخدمات الطبية من خلال استخدام الهواتف المحمولة وكاميرات شبكة الإنترنت، في المقاطعات والمقاطعات الفرعية.

وتوجد الآن مدرسة ابتدائية عامة في كل قرية في البلد، وتم تجهيز ٣٣١ ٣٨ مؤسسة تعليمية، بمختبرات رقمية، وأقسام

متعددة الوسائط. ويجري التركيز بشكل خاص على تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني للشباب.

ويعد الشباب القوة الرئيسية لتحقيق رؤيتي القائمة على المعرفة، والوصول إلى بنغلاديش رقمية. إننا نعمل على تهيئة بيئة تتيح لهم مواصلة التعليم الذي يؤدي إلى التغيير، وإيجاد وظائف لائقة، والتحول إلى مواطنين حقيقيين في العالم.

ويسرني أن أعلن أن البانغاباندو ١، وهو أول ساتل لدينا، سنقوم بإطلاقه هذا العام في يوم انتصارنا، ١٦ كانون الأول/ديسمبر.

وفي الختام، أود أن أشدد على أننا لا نريد الحرب. بل نريد السلام. ونسعى إلى تحقيق رفاه البشرية، وليس إلى تدميرها. ونصبو إلى تحقيق التنمية المستدامة. وليكن هذا هو هدفنا الجماعي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطُحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، من المنصة.

خطاب السيد شارلو سالواي تابيماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

اصطحب السيد شارلو سالواي تابيماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، إلى المنصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد شارلو سالواي تابيماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد تابيماسماس (فانواتو) (*تكلم بالفرنسية*): إنه لشرف عظيم لي أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية فانواتو. وأشارك المتكلمين الآخرين في تهنئة معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ويسر فانواتو، بصفتها نائبا منتخبا لرئيس هذه الهيئة، أن تعمل عن كثب معكم، سيدي، وأنتم تقودون أعمالنا خلال هذه الدورة. وأؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي.

كما أود أن أثني على سعادة السيد بيتر طومسون على رؤيته وقيادته وتفانيه أثناء فترة توليه منصب رئيس الجمعية العامة خلال الدورة الحادية والسبعين. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني العميق للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على ما أبداه من قيادة ملحوظة حتى يومنا هذا.

وأتقدم، بالنيابة عن شعبي، شعب فانواتو، بالتعازي القلبية إلى ضحايا الزلزال الذي وقع في المكسيك، ولضحايا الإعصارين ماريا وإيرما، اللذين دمرا منطقة البحر الكاريبي، ولضحايا الإعصار هارفي الذي خرب تكساس.

يرحب وفد بلدي بموضوع الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“. إنه موضوع يأتي في الوقت المناسب وهو ضروري. وهو يجيء في الوقت المناسب لأننا، عندما ننظر حولنا، نرى عالما غارقا في نزاعات واضطرابات سياسية لا نهاية لها. ونشهد تصاعدا في التطرف والعنف الناجم عن العنصرية وكره الأجانب والعداء والتعصب. كما إن الموضوع ضروري لأننا يجب أن نتذكر أن الكائن البشري وبناء مستقبل مستدام هما في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

واليوم، وبعد مرور ٧٢ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، ما زالت الشكوك تثقل كاهلنا. فمتى تتعلم الدول، غنيها وفقيرها، والناس من جميع الأعراق العيش معا في سلام والاحتفاء بالتنوع وممارسة التسامح؟ وعلينا أن نسأل أنفسنا متى ستصبح النزاعات

والحروب من آفات الماضي. من حين لآخر خلال السنوات ال ٧٢ الماضية، لم نف بواجبنا في أن نكون أمما متحدة تسعي جاهدة إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع شعوبنا وإلى توحيد الجهود لتعزيز السلام والأمن في العالم.

ولا يزال العالم يواجه تحديات اقتصادية وسياسية ولا يزال الاقتصاد العالمي يمر بفترة طويلة من النمو البطيء حيث تشير التقديرات إلى أن نمو الناتج الإجمالي العالمي سيكون حوالي ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٧. إن هذا ليس سوى نوع من الاستقرار الاقتصادي ولا يلبي النمو في الطلب العالمي. وقد وصل تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف، والحروب غير المتناظرة وعدم الاستقرار السياسي في العالم إلى مستوى لم يسبق له مثيل في عام ٢٠١٧، وهي أمور ستظل تلقي بثقلها على الآفاق الاقتصادية للعديد من المناطق.

لا تزال فانواتو تشعر بقلق بالغ إزاء حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، والكثيرون منهم فارون من النزاعات العنيفة والكوارث والفقر. ففي عام ٢٠١٦، شُرد حوالي ٦٥ مليون نسمة قسرا في جميع أنحاء العالم. كما يمثل النزوح من الريف إلى المدينة والارتفاع النسبي في معدل التوسع الحضري نفس التحديات على الصعيد الوطني.

وتشير فانواتو ببالغ القلق إلى الصلة التي لا جدال فيها بين الأزمة العالمية وعدم احترام مبادئ المسؤولية عن الحماية ومنع وقوع جرائم الفظائع الجماعية في سورية والعراق واليمن وجنوب السودان، على سبيل المثال لا الحصر.

إنني أناشد المجتمع الدولي، بوصفنا دولة جزرية صغيرة معرضة لارتفاع مستوى سطح البحر الذي سيبتلع جزرها ويجبر شعبها على التماس اللجوء، حشد جهوده وبدء نقاش بشأن إنشاء إطار قانوني دولي لإيجاد حل حقيقي لمشكلة لاجئي تغير المناخ من الدول الجزرية الصغيرة.

وفانواتو، بوصفها دولة جزرية صغيرة في المحيط الهادئ، ممن يؤيدون تأييدا قويا قيام نظام دولي يرتكز على القواعد، يمكن للدول أن تتعامل من خلاله بإنصاف وشفافية مع بعضها بعضا، ويمكن من خلاله للتنمية الاقتصادية أن تثمر ويمكن الحفاظ في ظله على السلام والأمن في العالم. وهذا هو السبب في أن فانواتو تؤمن بالأمم المتحدة. فالأمم المتحدة تظل بالنسبة لفانواتو أفضل أمل ومحفز للسلم والأمن الإقليميين والعالميين. وأود أن أسلط الضوء على الأعمال القيمة والمحتملة لهذه الهيئة لانتشال الملايين من براثن الفقر ولتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ولإيجاد النظام الدولي الذي نراه في كثير من أنحاء العالم اليوم. غير أنها تحتاج إلى إصلاحات استراتيجية لتظل ذات أهمية.

إن العضوية الدائمة في مجلس الأمن مسؤولية أكثر منها امتيازا. ولذلك، يتعين على المجلس أن يتجاهل المصالح السياسية للجانبين وأن يسعى إلى الحلول التوفيقية. ومن الضروري ضمان أن يحقق مجلس الأمن أهداف ومبادئ ووعود ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نؤيد إصلاح مجلس الأمن على نحو يجسد الديناميات الجيوسياسية الراهنة ويتيح المزيد من التمثيل الإقليمي العادل، فضلا عن مواصلة إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتحسين منع النزاعات المعقدة في عالمنا المعاصر وحلها ولتوفير حماية أفضل للمدنيين.

وترحب حكومتي بتقرير الأمين العام عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ (A/72/124). ويشجعني بشكل خاص أن التقرير يبرز الحاجة إلى اتخاذات إجراءات تنسيق ومساءلة أكثر قوة داخل منظومة الأمم المتحدة وتكييفها لتستجيب على نحو أفضل للجهود التي تبذلها البلدان من أجل تنفيذ برنامج التحول لعام ٢٠٣٠.

وقد أطلقنا في وقت سابق من هذا العام خطتنا الوطنية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، المعروفة أيضا باسم ”خطة الشعب“، والتي تشمل أهداف التنمية المستدامة. ونحن نعلم

أن المضي قدما في تنفيذ خارطة الطريق الوطنية هذه سيكون صعبا، بالنظر إلى أوجه الضعف الهيكلي والظواهر الجوية البالغة الشدة وتكرار الزلازل والصدمات الاقتصادية الخارجية. فقد صُنفت فانواتو كواحدة من أكثر البلدان عرضة للكوارث لأربع سنوات متتالية. وما يزيد من صعوبة المسار أن الجمعية العامة تعتزم إخراج فانواتو من فئة أقل البلدان نموا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وللأسف، فإن حقيقة أننا تطورنا وخرجنا من فئة أقل البلدان نموا لا تعني أننا قضينا على نقاط ضعفنا وتغلبنا على العقبات الهيكلية.

وتدعو حكومتي الأمم المتحدة إلى التأكد من ألا يتسبب تغيير مركز بلد مثل بلدنا في تعطيل تنميتنا أو عرقلتها. فالتدابير المُتبعة لدعم التغيير في مركز أقل البلدان نموا غير كافية، ببساطة، بالنظر إلى التحديات التي ستواجه هذه البلدان. ويجب مواصلة تعزيز الآليات الانتقالية بعد هذا التغيير. وتدعو فانواتو الأمم المتحدة إلى مواصلة الاعتراف بها كأحد أقل البلدان نموا، بدلا من الإزالة التامة للدعم المحدد الذي تتلقاه بوصفها أحد هذه البلدان.

كما ندعو الشركاء في التنمية ووكالات المعونة إلى النظر في الحد التدريجي من المساعدة الإنمائية لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تكون هناك أحكام واضحة للحد من المزايا التجارية لأقل البلدان نمواً في الاتفاقات الثنائية وعن طريق منظمة التجارة العالمية.

وتشعر حكومتي بالقلق أيضاً إزاء الأخطار التي تهدد السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فالبرنامج الاستفزازي المتعلق بالقذائف التي تطلقها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل انتهاكاً للعديد من قرارات مجلس الأمن، وتهديداً غير مسبوق للأمن في المنطقة وحول العالم. وتدين فانواتو بأشد العبارات الجولة الأخيرة من جولات إطلاق القذائف، وتشارك المجتمع الدولي في تشجيع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إنهاء برنامجها النووي وتطوير قذائفها النووية. كما ندعو الأمم المتحدة إلى إيجاد أرضية مشتركة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدخول في حوار معها من أجل التوصل إلى حل سلمي.

وتؤكد حكومتي من جديد التزامها بنزع السلاح النووي في منطقة المحيط الهادئ، وترحب بالمعاهدة التي اعتُمدت في مؤتمر التفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية. وتؤكد فانواتو مجدداً التزامها بنزع السلاح النووي الكامل.

والتقرير الذي نشرته مؤخراً أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ عن العلاقات الإقليمية يوفر تقييماً جغرافياً – سياسياً عن الاتجاهات، والتهديدات، والفرص تجاه التنمية الإقليمية والتطلعات السياسية. وهو يشمل الاستراتيجيات التي يمكن لأعضاء المنتدى أن يستخدموها لتصبح منطقة المحيط الهادئ أشد قوة وأكثر صموداً واستجابة. ونحن في منطقة المحيط الهادئ نعلم مدى أهمية العمل بانسجام، لأنه من خلال الوحدة نكون أقوى، ويصبح بإمكاننا أن نحقق نتائج إيجابية. وبالمثل، فإن إجراءات الأمم المتحدة تصبح أكثر حسماً عندما يكون الأعضاء متحدين.

وإن فهمَنا لعلم تغير المناخ بات أعمق خلال السنوات القليلة الماضية، وأثره المدمّر لا يعرف حدوداً. والزلزال الرهيب الذي ضرب المكسيك، وإعصار ماريا وإعصار إيرما في منطقة البحر الكاريبي، وإعصار هارفي في تكساس، والعاصفة المدارية بام التي اجتاحت فانواتو في عام ٢٠١٥، تشكل تحذيرات مؤلمة من الطبيعة الأم مفادها أن المناخ يتغير بأسرع من الجهود التي نبذلها لمواجهة ذلك التغير. وحل مشكلة استغرقت قروناً من الزمن حتى باتت جليّة يقتضي منا المزيد من التفكير والجهد. ويمكننا أن نحدث فرقاً كبيراً من خلال عملنا مجتمعين لتخفيض معدل غازات الاحتباس الحراري. وبإمكاننا الحد من متوسط الزيادة في درجات الحرارة إلى أقل من ١,٥ درجة مئوية، وتغيير

كيمياء المحيطات، ومعالجة ارتفاع مستوى سطح البحر، واتقاء الكوارث لأجيال مقبلة. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ممارسة الوقاية. لذلك، فإننا نحث الولايات المتحدة، بوصفها جزءاً من العالم الواحد، على العدول عن قرارها وإنفاذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ويشعر بلدي بقلق عميق إزاء تغير المناخ واتفاق باريس، ونحن ملتزمون بعكس مسار التدهور في صحة محيطاتنا. وقد أظهر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات الذي انعقد هنا في نيويورك في حزيران/يونيه، أن نوعية المحيطات، التي تساهم في سبل عيشنا، تتقوض بصورة خطيرة، وأننا مطالبون تجاه ذلك بالاهتمام العاجل والفوري الآن أكثر من أي وقت مضى. ونحن ننحدر من دولة جزرية محاطة بمحيط شاسع ونعرف مدى أهميته. ونشعر بالقلق الشديد إزاء صحة المحيط لأنه يؤثر على بقاء الإنسان.

وحكومتي ملتزمة بتنفيذ قرارات المؤتمر، بما في ذلك الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠، من خلال الشراكات والجهود الوطنية. وإننا ملتزمون بتحقيق هدفنا الوطني المتمثل في استعمال نسبة ١٠٠ في المائة من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠، بدعم من شركائنا في التنمية. وقد أطلقنا سياستنا الوطنية المعنية بالمحيط، ولكننا سنحظر أيضاً استخدام الأكياس البلاستيكية بحلول عام ٢٠١٨ سعياً للحد من كمية ركام المحيط والحفاظ على صحته. وفي اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في أبيا، دعوت قادة وشعوب بلدان جزر المحيط الهادئ إلى مواكبة فانواتو في هذا الكفاح، وإلى أن يصبحوا أكثر مسؤولية في الحفاظ على محيطنا الهادئ الأزرق من أجل ضمان بقاء الإنسان.

ولا تزال حكومتي ملتزمة التزاماً كاملاً بتحقيق خطتها الوطنية للتنمية المستدامة. وقد بدأنا بمواجهة التحدي المتمثل في تحويل أهدافنا إلى إجراءات ملموسة. وتتعهد حكومتي بتقديم تقرير فانواتو الطوعي في منتصف عام ٢٠١٨. ونأمل أن نتشاطر أوجه التقدم والإخفاق في تحقيق أهدافنا للتنمية المستدامة، مع الاحترام التام لاستمرار الشراكة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفانواتو على اقتناع بأنه من أجل القضاء على الفقر، يجب توفير الفرص للجميع، ولا سيما النساء. ويجب توفير قدر أكبر من الحصول على التعليم والتغذية والصحة. وحكومتي ملتزمة بإزالة الحواجز التي تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة. ولقد أطلقنا بنجاح سياستينا الوطنيتين بشأن المساواة بين الجنسين وحماية الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وكلتا السياستين تأخذان في الاعتبار العنف والتمييز ضد النساء والفتيات، فضلاً عن الإهمال والاستغلال وسوء المعاملة والعنف ضد الأطفال. ونحن ندرك أيضاً أن التوزيع المتوازن والعادل للموارد اللازمة وللهياكل الأساسية في مقاطعاتنا سوف يساعد على تنمية المقاطعات والحد من الفقر.

وحكومتي ملتزمة بكفالة تحقيق مجتمع مسالم وعادل وشامل للجميع، وبناء مؤسسات متجاوبة قادرة على تقديم خدمات ذات نوعية جيدة إلى مواطنينا. ونحن نعمل مع شركائنا في التنمية لتعزيز القدرة على صمود شعبنا وتكيّفه مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وحكومتي ملتزمة بالإصلاح الهيكلي من أجل كفالة الاستقرار السياسي والاقتصادي، على أساس تحقيق النمو المنصف والمستدام الذي من شأنه أن يخلق فرص العمل ويزيد الدخل لمواطنينا.

وتشكر حكومتي خالص الشكر شركاءنا الإنمائيين التقليديين على مساهمتهم في التنمية الاقتصادية لبلدنا. ونحن على استعداد لإقامة شراكات جديدة بغية زيادة تحفيز قطاعاتنا الإنتاجية وهياكلنا الأساسية.

وتشعر حكومتي بالقلق إزاء حقيقة أن الأمم المتحدة فقدت الكثير من القدرة والرغبة تجاه تنفيذ قرار مجلس الأمن

١٥١٤ (١٩٦٠) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، الذي دعا إلى وضع نهاية سريعة وغير مشروطة للاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره. فإنهاء الاستعمار يجب أن يعود إلى جدول أعمال الأمم المتحدة، ويجب أن تتحرر جميع الجهود من الضغوط الناجمة عن السياسات الدولية. إننا جميعا نتحمل مسؤولية جماعية عن ضمان الحق في تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن النزاعات الإقليمية ينبغي حلها سلمياً، مع احترام التراث الثقافي والانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة والتقيّد بأحكام القانون الدولي للبحار. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أنه كانت هناك عمليات توغل مؤخراً في المناطق المتنازع عليها من فانواتو، وهو أمر لا يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة أو أحكام القانون الدولي للبحار.

ولقد شهد المجتمع الدولي طيلة نصف قرن من الزمن العديد من حالات التعذيب والقتل والاستغلال والعنف الجنسي والاعتقال التعسفي، وهي الأمور التي عانى منها الشعب في بابوا الغربية على أيدي الإندونيسيين، فتجاهل أصواتهم ودعواتهم للمساعدة. ونحث مجلس حقوق الإنسان على التحقيق في تلك الانتهاكات. كما ندعو شركاءنا الرئيسيين حول العالم إلى دعم الحق القانوني لبابوا الغربية في تقرير المصير. وإننا ندعوهم مع إندونيسيا إلى إنهاء جميع أشكال العنف والتوصل إلى أرضية مشتركة مع مواطني بابوا الغربية، بغية تيسير العملية التي تمكّنهم من التعبير عن إرادتهم بحريّة.

وبالعودة إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فإنني أؤكد من جديد الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم، كبيرها وصغيرها، من حقوق متساوية. وأعتقد أننا جميعاً ملزمون بالعمل معاً من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

وستؤدي إزالة تلك القيود، في جملة أمور، إلى تمكين الشعب الكوبي من التمتع بحقوق الإنسان.

إن كاليدونيا الجديدة تمر بمرحلة حاسمة على صعيد تقرير مستقبلها، حيث يقترب بسرعة الاستفتاء المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٨. ونشكر جميع البلدان، وخاصة فرنسا، التي دعمت هذه العملية حتى الآن. ونحث السلطة القائمة بالإدارة على أن تكفل نزاهة الاستفتاء وشفافيته وعلى أن تحترم إرادة الشعب. كما نناشد فرنسا تيسير بدء عملية عادلة وشفافة لتقرير مصير بولينيزيا الفرنسية.

في الختام، إننا إذ نبدأ الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، فلنعمل معا ساعين إلى بلوغ هدف محدد: الاستجابة بحكمة للتحديات العديدة التي نواجهها من أجل الصالح العام للبشرية. فليبارك الله الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء فانواتو على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد شارلو سالواي تابيماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، من المنصة.

خطاب السيد عُمارو سيسوكو إمبالو، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو.

اصطُحِب السيد عُمارو سيسوكو إمبالو، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو إلى المنصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد عُمارو سيسوكو إمبالو، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد إمبالو (غينيا – بيساو) (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد ترجمة شفوية): يشرفني الوقوف على هذا المنبر والتحدث إلى المجتمع الدولي المجتمع هنا في مشهد يعبر بصورة كاملة عن طابعنا العالمي.

وأود أن أنقل تحيات شعب غينيا – بيساو إلى جميع رؤساء الدول والحكومات وممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الذين جاؤوا لإضفاء رونق على هذه الدورة للجمعية العامة وجعلها ذات مضمون.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأود أن أعبر لسلفكم، السفير بيتر طومسون، عن تقديرنا لأدائه، ونتمنى له دوام النجاح في أدائه المتميز في السلك الدبلوماسي.

كما نعلم جميعا، فإن العالم اليوم مليء بالتحديات المعقدة والخطيرة، مثل بؤر عدم الاستقرار السياسي والتوترات الجغرافية السياسية في جميع أنحاء العالم، والتي لا يمكن لرجال الدولة ومواطني العالم التغاضي عن خطورتها؛ وآفة الإرهاب، التي لا يبدو للأسف أنها في انحسار، باعتبارها ظاهرة تستحق إدانتنا بالإجماع؛ والمأساة الإنسانية متمثلة في موجات الهجرة، ولا سيما أولئك الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط، وملحمة اللاجئين؛ والتفاوت الاجتماعي الصارخ ونطاق الفقر الآخذ في الاتساع، وشدة المعاناة البشرية التي نراها في مناطق شاسعة من الكوكب؛ ومآسي التمييز العرقي والجنساني والتمييز الديني والتهديد الذي يشكله احتمال حدوث انهيار مناخي على نطاق الكوكب بأكمله، بما لذلك من عواقب مخيفة محتملة. وباختصار، ليس من الصعب تصور الآفات العديدة في العالم التي تتصدى لها الأمم المتحدة على أساس يومي، وتتطلب الاهتمام والمشاركة البناءة من جانب المجتمع الدولي الممثل هنا.

إن الأمم المتحدة ذات باع طويل في التضامن مع غينيا – بيساو والالتزام تجاهها. وقد بدأ مع كفاحنا من أجل التحرير الوطني ولم يفتر منذ ذلك الحين. وهدفنا هو تعزيز مشاركتنا المؤسسية مع الأمم المتحدة. وبالقيام بذلك، فإننا نعيد التأكيد فحسب على إيماننا الراسخ بالقانون الدولي والسلام والأمن فيما بين الدول والتقدم الاجتماعي والأخلاقي للبشرية، وهي القيم التي أقيمت عليها الأمم المتحدة.

ما زلنا نمر بفترة من التحديات المؤسسية في غينيا – بيساو، التي حدد اتفاق كوناكري لها حلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. فهناك تحديات تتعلق بأداء بعض مؤسساتنا السياسية الأساسية، ألا وهي البرلمان والحكومة، لكنني أبلغ الجمعية العامة بكل إجلال بأن السلام الأهلي يعم بلدي. ولا توجد تقارير عن انتهاكات منتشرة لحقوق الإنسان تستدعي تقديم شكاوى أو تستحق الاهتمام.

ومؤشرات السلامة العامة المتعلقة بالأشخاص والممتلكات تسير على نمط عادي. ويجري بانتظام دفع مرتبات موظفي الحكومة وخدمة الديون الخارجية والمتأخرات الداخلية. وحطمت حملة تسويق محصولنا التصديري الرئيسي – جوز الكاجو – جميع الأرقام القياسية، الأمر الذي كان له تأثير إيجابي على البيئة الاجتماعية في غينيا – بيساو. وفي الآونة الأخيرة، أثني صندوق النقد الدولي وغيره من الشركاء متعددي الأطراف على الضوابط المالية العامة في بلدنا. والدولة والمجتمع المدني بعيدان كل البعد عن أي انهيار سياسي. وفي الواقع، نحن لحسن الحظ لا نعد القتلى أو الجرحى في غينيا – بيساو ولا نقيم أي أضرار لحقت بالممتلكات العامة ناجمة عن انهيار في سلطة الدولة.

ووضع مؤتمر القمة الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا في مونروفيا ثقته في تصميم شعب غينيا – بيساو على إيجاد حلول داخلية للمشاكل المتصلة بالمأزق السياسي والمؤسسي الذي أثر على بلدي على مدى العامين الماضيين. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الأخير في أديس أبابا؛ واجتماع مجلس وزراء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية

في برازيليا والأمم المتحدة قرروا جميعا إعادة إدراج الحالة السياسية في غينيا – بيساو على جداول أعمالهم. وبفضل صبر وحكمة وتضامن شركائنا الدوليين – الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمين العام، الذي أبقى على ممثله الخاص في غينيا – بيساو – سنتغلب على المأزق السياسي والمؤسسي الذي لا يزال مستمرا في بلدي.

لقد أحطنا علما بجدول أعمال الجمعية العامة الذي يتسق في الواقع إلى حد بعيد مع آمالنا وشواغلنا. إن المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حيث تقع غينيا – بيساو لديها إمكانات كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي واستمرار الحد من الفقر وتقاسم فوائد الرفاه الاجتماعي. ولا يوجد ما هو غير قابل للتحقيق في حلمنا بأن نحقق معا، على المستوى دون الإقليمي وفي سلام وأمن وبالعمل البناء، التقدم الاجتماعي الشامل للجميع الذي ننشده جميعا.

ولدينا أمثلة على النجاح في منطقتنا دون الإقليمية، ولكننا نرى أيضا في الأفق علامات مثيرة للقلق بوجود تهديدات محتملة لكل من النظام الدستوري الداخلي للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللاستقرار الجيوسياسي في المنطقة دون الإقليمية. وتؤثر الأعمال الإرهابية بشكل خطير على بوركينا فاسو ومالي والنيجر وكوت ديفوار ونيجيريا، مع ما لذلك من عواقب واضحة ووخيمة على السلام والتلاحم الاجتماعي والاستقرار.

وتؤيد غينيا – بيساو تأييدا تاما حشد الجهود في سياق المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتناصر سلامة مالي وتدعو إلى مكافحة شاملة للإرهاب بجميع مظاهره. وفي الواقع، إننا بحاجة إلى المساعدة لكي نواجه في نفس الوقت هذه التحديات الكثيرة جدا، وهي الأمن الداخلي والحفاظ على السلامة الإقليمية للدول وحفظ السلام في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ولذلك نعول على الأمم المتحدة وجميع وكالاتها المتخصصة، وجميع شركائنا الدوليين. وما لم نعمل معا لن نتمكن من تحويل منطقتنا دون الإقليمية إلى معقل للسلام والأمن الداخلي، واستطرادا، إلى معقل في خدمة الأمن الدولي.

إن أهداف التنمية المستدامة تشكل تحديا ولكن لا توجد استراتيجية إنمائية جديرة بمثل ذلك العنوان إذا لم تبدأ، في حالة غينيا – بيساو، بوضع مسألة الأمن الغذائي بشكل مباشر ومستدام في صلب مفهوم هذه الاستراتيجية. ومن المؤكد أن ترك غينيا – بيساو، وهو بلد ذو قدرات زراعية معترف بها على نطاق واسع، ينزلق إلى الاعتماد على كميات كبيرة من الأرز المستورد كل عام، كان أحد أسوأ أخطاء السياسات الاقتصادية التي وضعت. إن التحدي الذي نواجهه واضح للغاية. وهو التحدي السياسي والاقتصادي المتعلق بالأمن الغذائي. وهو التحدي الأخلاقي المتمثل في التغلب على الفقر. وهو اختبار لضمان القضاء على الجوع في غينيا – بيساو.

وباعتماد ذلك محورا للنهج الذي نتبعه، نحن فقط نكرر البند الرئيسي المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة بطريقة أخرى – وهو تعزيز الصحة من المهد إلى اللحد. ولن أفاجئ أحدا حينما أقول إنه لا يوجد مؤشر صحي إيجابي يمكنه أن يصمد أمام عنف الفقر أو الجوع أو سوء التغذية. ولا سبيل لخفض مؤشرات الاعتلال والوفيات التي تهاجمنا بسبب ويلات متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والملاريا، والإسهال والأمراض المعدية، وبدون التخفيف المستمر من حدة الفقر، وإذا لم نواجه بنجاح التحدي الأخلاقي المتمثل في القضاء التام على الجوع.

وعلى مستوى أكثر تحديدا، أحرز بلدي تقدما فيما يتعلق بالرعاية الصحية التي نوفرها لسكاننا، ولا سيما للأطفال وللنساء اللواتي في سن الإنجاب. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن الدولة وحدها لا تستطيع أن تضمن تقديم الخدمات العامة إلى جميع السكان، لا نزال نعتمد على التعاون الدولي والدعم الذي

تقدمه الأمم المتحدة من خلال مؤسساتها المتخصصة. ولكن الصحة والفقر ليسا العنصرين الوحيدين اللذين يسيران جنبا إلى جنب. وفي سياق الفقر ونقص التغذية الشديد، فإننا لا نرى كيف يمكننا أن نهدف إلى تحقيق تعليم جيد لأطفالنا.

ووفقا للمعايير العلمية المعترف بها، فإن نسبة ١٢ في المائة من أرض غينيا – بيساو مؤلفة من مناطق محمية إيكولوجيا. وفي ذلك الصدد، يمكنني القول بدون تردد، إن أحد أهم إنجازاتنا التعليمية كان إنماء وعي إيكولوجي يقظ بشعور نشط وحاد بشكل متزايد بالمسؤولية البيئية، ولا سيما في صفوف الشباب في غينيا – بيساو – وهم أساس مستقبلنا. ولكن نحن واقعيون؛ وأمامنا طريق طويل ينتظرنا وجهد كبير لنبذله من أجل كفالة الاستدامة البيئية، فيما نحن نستغل مواردنا الطبيعية اقتصاديا. ونعتبر أن اتفاق باريس انتصار أساسي في مواءمة السياسات البيئية للدول وفي تعزيز هذه السياسات على نطاق العالم.

وعلينا أن ننهض بعلاقاتنا مع جمهورية الصين الشعبية، وهي بلد ما فتئ صديقنا منذ السنوات الصعبة لكفاحنا من أجل التحرر الوطني. وبما أن سياسة الصين الواحدة تتسق مع صون السلام والأمن الدوليين في المنطقة ومع توق الصين إلى استعادة وحدتها، فإننا نؤكد مجددا على تضامننا الكامل مع جمهورية الصين الشعبية.

ولا يزال إصلاح مجلس الأمن ضرورة أبرزها المجتمع الدولي عن حق. وموقف غينيا – بيساو هو الموقف نفسه الذي نحن، بصفتنا بلدا أفريقيا، دعونا إليه واعتمدناه في إطار الاتحاد الأفريقي.

وأعرب عن تضامن شعب غينيا – بيساو وحكومتها مع شعب جمهورية سيراليون، الذي عانى كثيرا من الكارثة الطبيعية التي عصفت ببلده. كما نعرب عن تضامننا مع جميع البلدان التي وقعت ضحية للكوارث الطبيعية التي سببت خسائر لا تعوض في الأرواح البشرية، وتدمير الممتلكات ومعاناة كبيرة في صفوف الناجين.

وأعرب عن تضامن غينيا – بيساو الثابت مع جمهورية كوبا، التي قدمت الدعم إلى شعب غينيا – بيساو في أصعب لحظاتنا. واليوم، كما كان الحال في الماضي، ندعو إلى رفع الحصار الاقتصادي الذي منع هذه الدولة الصديقة من تحقيق التنمية بصورة عادية لفترة تزيد عن ٦٠ عاما.

ونؤيد أيضا آمال الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته، التي تتعايش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، على أساس الثقة والسلام والأمن.

وسأختتم ملاحظاتي بإشارة إلى النساء في غينيا – بيساو. وأود أن أقول إن النساء في غينيا – بيساو لا يزلن بعيدات عن أخذ المكانة التي يستحقنها في مجتمعنا وفي مؤسساتنا بوجه عام. ولا شك أن سياسة المساواة بين الجنسين – وبشكل أكثر تحديدا سياسة الفرص المتساوية للفتيات والنساء في غينيا – بيساو – اختبار للديمقراطية في بلدي. وهي تحد كبير لأحزابنا السياسية وجميع المسؤولين الحكوميين في غينيا – بيساو. ويحدوني الأمل في أن تستمر جميع الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدي في الاتفاق على شرعية الدعوة من أجل حقوق المرأة، وبصورة عامة، من أجل تعزيز حقوق الإنسان في غينيا – بيساو.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد، عُمارو سيسوكو إمبالو، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو، من المنصة.

خطاب السيد سيلوم كومي كلاسو، رئيس وزراء جمهورية توغو

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء جمهورية توغو.

اصطحب السيد سيلوم كومي كلاسو، رئيس وزراء جمهورية توغو، إلى المنصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد سيلوم كومي كلاسو، رئيس وزراء جمهورية توغو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد كلاسو (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): إنه لمن دواعي السرور والشرف فعلا أن أخاطب الجمعية العامة وأن أنقل التحيات الودية من رئيس جمهورية توغو، فخامة السيد فور إيسوزيمنا غناسينغبي، الذي لم يتمكن، بسبب التزام في آخر لحظة، من أن يكون هنا معنا في نيويورك. إنني آخذ الكلمة لأدلي بالرسالة التالية بالنيابة عنه.

”إننا بشعور متجدد من البهجة نشارك في الدورة العادية الثانية والسبعين للجمعية العامة، التي تكرس لموضوع ذي دلالة مثلما هو ملهم – محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام .

”وبادئ ذي بدء، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة، السيد ميروسلاف لايتشاك، على انتخابه.

”وأود أيضا أن أكرر تهنئتي للأمين العام الجديد، السيد أنطونيو غوتيريس، وأؤكد له على دعم توغو خلال فترة ولايته، فيما نسعى لتحقيق الأهداف السامية لمنظمتنا.

”يذكرنا موضوع هذه الدورة بأن البشر ورفاه شعوبنا يجب أن يظلا الأولوية لإجراءاتنا فيما نحشد جهودنا للعمل سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي. وفي سياق مناقشاتنا، يثير هذا الموضوع مسألة الأمن البشري، التي تشمل متطلبات السلام والتنمية وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية الجيدة والبيئة الصحية والأمن الغذائي وتوفير فرص العمل، ولا سيما للشباب.

”وتُذكرنا تلك التحديات التي تواجهها دولنا، ولا سيما البلدان النامية، بأهمية تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وهي وثائق اعتمدناها جميعا.

وفي ذلك الصدد، يعمل بلدي بنشاط من أجل اعتماد خطته الإنمائية الوطنية قبل نهاية العام. وستحل تلك الخطة محل استراتيجية تسريع النمو والتنمية والنهوض بالعمالة، التي توشك على الانتهاء، للفترة ٢٠١٨–٢٠٢٠. وستحدد وثيقة تخطيط التنمية الجديدة الأولويات والإجراءات المناسبة التي يتعين تنفيذها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

”ومن هذا المنطلق، أنشأت الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٧ وحدة رصد استراتيجي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاقات التنمية الدولية. وتتولى الوحدة مهمة رصد التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية على تلك الجبهات. وتلتزم توغو، التي تستعد لشغل مقعد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بالاضطلاع بدور فعال في مختلف الإجراءات والمبادرات التي يتخذها المجلس، بهدف تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذا متناغما وحازما.

”إن السعي إلى تحقيق الرفاه للناس في صميم السياسة العامة لحكومة توغو. وتوجه تلك الحاجة المبادرات القطاعية بشكل يومي من خلال إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال والشباب. وبصورة أكثر تحديدا، لا يألو بلدي جهدا في مسعاه إلى كفالة نمو مستدام حقيقي ويتسم بالشمول لسكانه، في

الوقت الذي يحافظ فيه أيضا على اتساق التقدم المحرز بالفعل في مجالات النمو الاقتصادي والحد من الفقر وفي نشر الديمقراطية السلمية التي تقوم على المشاركة.

”ويهدف برنامج التنمية المجتمعية في حالات الطوارئ، المصمم خصيصا لاستكمال برنامج الفئات السكانية الضعيفة، للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، إلى المساعدة على تحقيق تحسن كبير في الظروف المعيشية للسكان في المجتمعات المحلية التي يزيد فيها عدم تلبية الاحتياجات من البنى التحتية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية من حدة أوجه التفاوت الاجتماعي. ويجب، على المدى الطويل، الحد من أوجه التفاوت تلك عن طريق اتخاذ إجراءات محددة الأهداف ترمي إلى تلبية الاحتياجات الملحة وذات الأولوية، وذلك بالتآزر مع الأنشطة الأخرى التي تشكل جزءا من السياسات القطاعية العادية. وتتمحور هذه الإجراءات في المقام الأول حول تيسير الحصول على مياه الشرب والطاقة ومباشرة الأعمال الحرة والأعمال التجارية الزراعية في المناطق الريفية وزيادة الإنتاجية وتكوين الثروة وتوفير فرص العمل، فضلا عن تمكين المرأة والشباب وتوفير الحماية الاجتماعية.

”وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية على سبيل المثال، تجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب اتخاذ قرار مجانية التعليم في عام ٢٠٠٨ وإتاحة المطاعم المدرسية تدريجيا لجميع الأطفال الملتحقين بالمدارس العامة، قررت الحكومة إنشاء نظام استحقاقات اجتماعية وطبية لتلاميذ المدارس. ويلي ذلك التدبير، المزمع توسيع نطاقه ليشمل القطاعات الخاصة العلمانية والدينية في السنوات القادمة، احتياجات ٢ مليون طفل تغطيهم المرحلة التجريبية للمشروع.

”أما في مجال الصحة، فستتمكن الحكومة من خلال وضع خطة وطنية جديدة للتنمية الصحية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ من توفير حلول مناسبة للمشاكل التي يجري تحديدها وتحقيق المواءمة بين الأولويات في هذا المجال وتلك الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

”لا يمكن تحقيق التنمية المتوائمة والمستدامة في توغو دون تحقيق السلام والتماسك الاجتماعي وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون. فإلى جانب مختلف الإجراءات المتخذة لتعزيز رفاه السكان، ستتوقف المتطلبات اللازمة لتحقيق هذه التنمية أيضا على دينامية الإصلاحات السياسية والمؤسسية والدستورية الجارية. وفي ذلك الصدد، واستناد إلى عمل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، أحالت الحكومة مؤخرا إلى المجلس الوطني مشروع قانون بشأن المواد ٥٢ و ٥٩ و ٦٠ من دستور ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. ويتعلق المشروع على وجه الخصوص بتحديد مدة الولاية بخمس سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة، لكل من أعضاء المجلس الوطني ورئيس الجمهورية. كما يتعلق بطريقة التصويت، وهي بنظام فوز الحائز على أكثر الأصوات ولكن على جولتين.

”وقد اعتُمد مشروع الإصلاح ذلك، الذي يلبي آمال شعب توغو ورغباته، قبل ثلاثة أيام فقط، في يوم الثلاثاء ١٩ أيلول/سبتمبر، بأغلبية تزيد على ثلثي أعضاء المجلس الوطني. وينبغي التأكيد على أن تلك العملية جرت وفقا لأحكام المادة ١٤٤ من الدستور التي تنص على أن الإجراء المتبع في تنقيح الدستور هو كما يلي:

”يُعد مشروع القانون أو مقترح التنقيح مُعتمدا إذا حصل على أغلبية مقدارها أصوات أربعة أخماس النواب الذين يشكلون المجلس الوطني. وفي غياب هذه الأغلبية، يُطرح مشروع القانون أو مقترح التنقيح، المعتمد بأغلبية ثلثي النواب الذين يشكلون المجلس الوطني، للاستفتاء.

”وبالإضافة إلى ذلك، يضع التصويت على مشروع القانون أو المقترح بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الوطني مسألة الإصلاح الدستوري مباشرة بيد الشعب من خلال إجراء استفتاء. وسيُطرح مشروع قانون دون تأخير على الشعب من أجل التصديق عليه. وكما يبين تاريخ بلدنا، سيمكن الاستفتاء الشعب من ممارسة سيادته ممارسة حرة وكاملة، عن طريق إضفاء طابع القاعدة الأساسية على هذا النص الدستوري.

”أما بالنسبة لحقوق الإنسان، فإن عزم حكومة توغو على الوفاء بالتزاماتها في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها لا رجعة فيه. ورغم أنها مهمة طويلة الأجل، ظلت توغو ملتزمة بتدعيم المكاسب التي تحققت ومواصلة تعزيز التدابير التي تكفل الحريات الأساسية. كما سنواصل العمل في إطار عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان، التي تنتهي في عام ٢٠١٨، لضمان أن تؤدي تلك الهيئة دورها كاملا في احترام حقوق الإنسان وحماية رفاه شعوب العالم.

”وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها دولنا، أدعو المجتمع الدولي بأسره إلى اتخاذ إجراءات مسؤولة للتخفيف من خطر الاحترار العالمي. ويجب الحفاظ على نوعية حياة الناس على كوكبنا لما فيه مصلحة الأجيال القادمة. ويعتقد بلدي، الذي كثيرا ما يواجه تقلبات التحات الساحلي والفيضانات ومواسم الأمطار غير المنتظمة، أن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ ما يزال يشكل إطارا مثاليا لتنفيذ مبادرات مشتركة من شأنها حماية المناخ.

”وفي غرب أفريقيا، أدى سوء الأحوال الجوية مؤخراً إلى خسائر كبيرة في الأرواح في سيراليون وعشرات الآلاف من المنكوبين في النيجر، مما استدعى في الذاكرة شبح أزمة إيبولا الرهيب التي تعين على هذه المنطقة دون الإقليمية أن تتعامل معها قبل عامين. وهذه الخسائر، التي نأسف لها جميعا، ينبغي أن تدفع فرادى دولنا والدول الأخرى من خارج القارة الأفريقية إلى التصرف على وجه الاستعجال من أجل وضع خطة صارمة وفعالة لضمان تمتع شعوبنا بمستويات معيشية كريمة ونظام للرعاية الصحية يتسم بالمرونة، مع التركيز بوجه خاص على خدماتنا الفنية في مجال قدرات الإنذار المبكر والوقاية. ولهذه الغاية، أود أن أحث الدول على العمل معاً لتكثيف جهودنا، لا لمنع عودة الأوبئة التي سبق القضاء عليها إلى الظهور فحسب، بل والحد بدرجة كبيرة من الأمراض الأخرى، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، التي لا تزال تتسبب في سقوط العديد من الضحايا في أفريقيا بكل أسف.

”أن الحقبة التي نعيش فيها تتسم بازدياد التحديات الأمنية الجديدة، من انعدام الأمن البحري إلى الإرهاب، التي يتعين مكافحتها بجميع أشكالها. فانعدام الأمن البحري يقوض تنميتنا، ويحرم شعوبنا من الموارد الحيوية، ويهيئ المجال للفوضى التي تحاول الشبكات الإجرامية استغلالها في مختلف أنواع الاتجار. ولذلك، كان من دواعي سرور توغو نجاح مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن أمن وسلامة الملاحة البحرية والتنمية في أفريقيا، المعقود في لومي في تشرين الأول/أكتوبر. واليوم، وبفضل التزام الدول المشاركة في هذا المؤتمر، لدينا الآن ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن البحري والسلامة والتنمية، وهو صك منسق وملزم قانونا يرمي إلى تعزيز تنمية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو وأشجع البلدان التي لم توقع بعد على ميثاق لومي أن تفعل ذلك، وبالتالي تعزيز الإطار القانوني الذي ينظم

العمل المشترك لدولنا، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، من أجل الحفاظ على بحارنا والمحيطات.

”ولا يمكن أن ننكر أننا لن نستطيع أبداً تحقيق الهدف الذي هو موضوع دورة هذا العام ما لم نكثف جهودنا الرامية إلى صون السلم والأمن العالميين. والهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً في فرنسا وبريطانيا العظمى وإسبانيا وبوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي وفي بلدان أخرى تؤكد أهمية العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي برمته إذا أردنا التصدي لتلك الآفة التي لا تعرف حدوداً ولا تميز بين أهدافها. لهذا السبب، فإننا في منطقة الساحل التي ابتليت بأوسع انتشار لهذه الآفة في كل أفريقيا، رحبنا بالمبادرة التي اتخذتها بلدان مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، الأمر الذي سيساعدنا على المضي في تعزيز التعاون بين الدول، ونحث البلدان الأكثر ثراء بيننا على دعم المكافحة الفعالة التي من شأنها أن تمكننا من القضاء على الإرهاب في ذلك الجزء من أفريقيا. وفي هذا الصدد، كان من دواعي سروري بوجه خاص إنشاء الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه. وينبغي أن يكون القضاء على التطرف والأصولية الدينية أولوية رئيسية لدولنا، بالإضافة إلى واجبنا العاجل المتمثل في توفير بدائل مقنعة، وخاصة للشباب، يمكن أن تضمن مستقبلهم وتحميهم من خطاب الكراهية وغيره من نداءات التحريض على العنف.

”وبالنظر إلى التحدي الرئيسي الذي تمثله الهجرة اليوم والأزمة الأمنية التي تنشأ عنها، ينبغي اتخاذ تدابير قوية، لا من أجل الحد من المطالب المتزايدة على عاتق بلدان المقصد فحسب، بل ومعالجة هذه المشكلة حيث تبدأ، في بلدان الأصل. وإيجاد حلول مناسبة لأزمة الهجرة يعني أيضاً إيجاد حلول نهائية للنزاعات المختلفة التي تقوض قدرة الدول المعنية على ضمان المراقبة الفعالة لحدودها، وتؤدي إلى التشريد الجماعي للسكان الذين يبحثون عن الأمن وحياة أفضل خارج بلدانهم. ونحن جميعاً نعلم أن الأزمات في سوريا وليبيا، والمعركة الضارية التي تخوضها الحكومة العراقية حالياً ضد تنظيم الدولة الإسلامية، لا تقتصر على حدود تلك البلدان فحسب، بل ترافقها نتائج تشمل زعزعة الاستقرار في مناطقها، وتفاقم الإرهاب وأزمة الهجرة. وفي هذا السياق، تأمل توغو في أن تساعد المبادرات المختلفة للاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، بدعم من الأمم المتحدة، على حل النزاع في جنوب السودان، واستعادة الاستقرار في ليبيا.

”في آسيا، أثارت القذائف التي أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً توترات داخل المجتمع الدولي، كما أثارت مناقشات ساخنة في مجلس الأمن، وتزايدت المخاوف بين الناس، خصوصاً في اليابان وجمهورية كوريا. وأحث الأطراف الرئيسية على ممارسة ضبط النفس وتحكيم العقل بغية الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. وما من شك في أن الحوار والجهود المتضافرة هما السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله تسوية هذه المسألة.

”إن التحديات التي يواجهها عالمنا تؤثر تأثيراً حقيقياً على التنمية في أفريقيا. وإن أردنا التصدي لها بفعالية، فإن التحول الاقتصادي للقارة يمثل أحد أكثر المهام التي تنتظرنا إلحاحاً. ونحن ندرك تماماً أن النخبة الأفريقية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن هذا التحول، ولكن نود أيضاً أن نؤكد على أهمية التضامن الدولي في هذا الصدد. وإلى جانب الجهود التي يتعين بذلها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سيكون من الأهمية بمكان تعزيز الاستثمار في أفريقيا، ولا سيما في مجالات العلوم والصناعة والأعمال

التجارية الزراعية والتكنولوجيا المتقدمة. وسيتطلب تحولنا أيضاً جهود مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ومن خلال كفالة إدماج شعوبها واقتصاداتها، على النحو السليم، فإنها يمكن أن تعزز الاندماج الأفريقي عموماً، وبالتالي تسهم في التنمية المتناغمة في أفريقيا ككل.

”وبصفتي الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أتعهد بالعمل مع زملائي لجعل هذه الجماعة حيزاً مشتركا لشعوبنا، وفقا لأهداف منظمتنا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الشركاء، وأدعوهم إلى مواصلة العمل جنباً إلى جنب مع دولنا ولجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف ترجمة مبادراتنا المتعددة إلى أعمال ملموسة.

”لقد ساعدت الأمم المتحدة العالم على إحراز تقدم كبير في مجالات السلام والأمن وتعزيز حقوق الإنسان والحفاظ على كوكبنا. وتمكنت من تحقيق هذه الانطلاقات بفضل تنشيطها بعض الأجهزة التابعة لها، وفي المقام الأول، من خلال تكييفها لمواكبة التغيرات التي حدثت منذ تأسيس هذه المنظمة.

”وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تعتقد توغو أنه ينبغي للدول الأعضاء العزم على إنجاز هذه العملية، التي بدأت قبل أكثر من عقدين من الزمن، بهدف جعل المجلس أكثر فعالية.ويحدونا الأمل في أن يتسنى إحراز تقدم كبير في هذا الاتجاه خلال هذه الدورة. كما ينبغي أن تشمل الإصلاحات قواتنا لحفظ السلام.وفي هذا الصدد، نشيد بمبادرة الأمين العام لمشروع الاتفاق بين الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بشأن القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين خلال عمليات حفظ السلام، ونأمل أن تتقيد به جميع الدول من إنهاء هذه المشكلة إلى الأبد.

”أعتقد اعتقادا راسخا أنه بالعمل معا خلال هذه الدورة ستسهم الجمعية العامة إسهاما كبيرا في تعزيز التزام دولنا بجعل كوكبنا عالم من السلام والازدهار المشترك لتحقيق رفاه شعوبنا“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية توغو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد **سيلوم كومي كلاسو**، رئيس وزراء جمهورية توغو، من المنصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فلاديمير ماكي، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد ماكي (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): لقد شهدت العقود القليلة الماضية اتجاهين متناقضين هما تزايد الانقسام السياسي وزيادة العولمة الاقتصادية. ويرتبط الاتجاه الأول بعدم الاستقرار السياسي العالمي الناجم عن الحروب والنزاعات والإرهاب وكراهية الأجانب وغير ذلك من العوامل، مما يثير شعورا بالفوضى واليأس. فلماذا نحن في هذا المأزق؟ لأننا لم نضع حدا حقا لآخر نزاع كبير شهدناه، الحرب الباردة. فهي لم تنته بمعاهدة سلام، كما كان الحال دائما مع الحروب الكبرى السابقة.ونتيجة لذلك، لم تكن أمامنا أطر مقبولة عموما لتوجه سلوكنا فيما بعد. وقد صاغت القوى المختلفة تفسيرات مختلفة لهذه الحالة من عدم اليقين الجيوسياسي وتصرفت وفقا لذلك. فما بدا واضحا ومشروعا للبعض، كان غير مفهوم وغير مشروع للبعض الآخر.وإن جميع المشاكل التي تراكمت منذ أوائل التسعينات هي في الأساس إرث عجزنا عن إنهاء الحرب الباردة نهائيا.ولكن لم يفت الوقت لنفعل الشيء الصحيح.

ففي العام الماضي، خرج رئيس بيلاروس بفكرة إطلاق عملية تفاوضية جديدة مماثلة لعملية هلسنكي التي جرت في السبعينات، وغني عن القول أن تجري العملية، في الوقت

نفسه، مع مراعاة المشاكل والتهديدات التي تهمنا اليوم. ونعتقد أن إمكانية توسيع تلك الصيغة وإعادة النظر فيها أمر جدير بالمناقشة. ونقترح أن تشارك الجهات الفاعلة العالمية الرئيسية، ولا سيما الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، في حوار بشأن إيجاد رؤية استراتيجية لإقامة علاقات جديدة وبناءة. ومن جانبها، فإن جمهورية بيلاروس على استعداد لتوفير المنتدى لإجراء هذا الحوار.ونحن على استعداد للاضطلاع بتلك المهمة بنفس القدر من المسؤولية الذي أظهرناه خلال السنوات القليلة الماضية في الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة في أوكرانيا. ومينسك مستعدة لأن تكون الجسر الذي يمكنه الربط بين قضايا الماضي والمستقبل.وإننا نرى أن الاتفاقات التي يمكن أن تنتج عن هذا الحوار من شأنها، في جوهرها، أن تنهي هذه الحرب الكبرى الأخيرة. ويمكن تنفيذها بعد ذلك من خلال المشاركة النشطة للأمم المتحدة، مع وقف مسارات الانقسام السياسي المتزايد في العالم. قد ينظر البعض إلى هذا الأمر على أنه غير واقعي في عالم اليوم، ولكن قبل ثلاث سنوات تم استقبال اقتراح رئيس جمهورية بيلاروس بإرسال حفظة سلام إلى أوكرانيا بنفس الطريقة تماما، إلا أنه جرى إحياء هذه الفكرة الآن ويجري مناقشتها بصورة نشطة في الأمم المتحدة.

لقد أسهم تزايد العولمة – ثاني الاتجاهين قيد المناقشة – بلا شك في التقدم والتنمية الاقتصادية على الصعيد العالمي، بيد أن لها جانب سلبي أيضا.والحقيقة هي أن أغلبية سكان العالم لم يتمكنوا من التمتع بفوائدها، لا سيما في العقود القليلة الماضية، ونتيجة لذلك، لم نتمكن من القضاء على الفقر وازدادت أوجه عدم المساواة بشكل مطرد.لقد قيل الكثير في السنوات الأخيرة، بما في ذلك من على هذا المنبر، عن الأسباب الاقتصادية لهذه الحالة، لكن بعبارة أكثر صراحة، فإن الاقتصاد العالمي لم يدار وفقا لصيغة مربحة للجميع.لقد صمم لا لكي يلائم مصالح الناس العاديين، بل مصالح رأسمال الشركات. ونتيجة لذلك، لم تكن العولمة الاقتصادية هي الموجة التي ترفع جميع القوارب.

ومع ذلك، هناك بعض الأسباب للتفاؤل. ونحن نستند في ذلك إلى عاملين هما التكامل الإقليمي والأفكار الإبداعية الجديدة في الاقتصاد العالمي. فالتكامل الإقليمي يشكل إحدى السمات الرئيسية في عالم اليوم.وإذا نجح، فلن يترك مجالا كبيرا للانقسام السياسي.وما برحت بيلاروس تشارك بنشاط في عدد من عمليات التكامل في منطقتها.فهذا العام، على سبيل المثال، نتولى رئاسة مبادرة أوروبا الوسطى.وفي السنوات القليلة الماضية، ما فتئت بيلاروس تدعو بقوة إلى التعاون والترابط بين العمليات الإقليمية، وهو نهج نطلق عليه ”دمج عمليات التكامل“. وهو يستند إلى افتراض مفاده أن عالم اليوم يتكون – من حيث القدرات الوظيفية والهيكلية – من مناطق وبلدان.ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن التعاون فيما بين عمليات التكامل الإقليمي يشكل عاملا أساسيا في طريقة عملها كما هو الحال في العمليات التي تقوم بها الدول.وحيث إن الأفكار الإبداعية الجديدة مهمة، فإننا نود أن نخص بالذكر مبادرة ”حزام واحد، طريق واحد“ التي روجت لها جمهورية الصين الشعبية، التي تشكل نوعا جديدا من الاقتصاد المتعدد الأطراف، نوع يسعى إلى تحقيق منافع ليس فقط للأفراد المشاركين، وإنما للاقتصاد العالمي ككل، وهو نهج مفيد لجميع الأطراف حقا.وتشارك جمهورية بيلاروس في هذه المبادرة وتؤيدها.وفي رأينا، يمكن لنهجي ”دمج عمليات التكامل“ و”حزام واحد، طريق واحد“ أن يساعدانا على تحويل مسار الاقتصاد العالمي من طريق التباين إلى طريق التقارب.ويجب أن تصبح العولمة أكثر إنصافا.

فكيف يمكن للأمم المتحدة أن تساعد على التصدي للتحديات التي يشكلها التشرذم السياسي والتفاوت في العولمة الاقتصادية؟ لقد كانت إحدى مهامها الرئيسية في القرن الماضي

هي منع الدول الكبرى من شن الحروب فيما بينها.وقد نجحت في تلك المهمة، من خلال توفير محفل يمكن فيه للأطراف المتنازعة أن تعمل صوب التوصل لنتيجة إيجابية.وكانت النتيجة هي عدم نشوب حرب عالمية ثالثة.

إن حقائق اليوم مختلفة، وتتطلب منا أن نعيد النظر في دور المنظمة ومكانتها في عالمنا.ويتمثل السؤال المطروح، على وجه الخصوص، في الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تتلاءم مع عالم تزداد هيمنة مختلف النوادي المغلقة والكيانات غير الرسمية عليه.وإننا نعتقد أنه لا بد للأمم المتحدة أن تعمل على تعزيز نظام العلاقات بين الدول، على نحو ما عملت دائما.إن الأمم المتحدة هي المكان الذي يمكن فيه لأعضائها النجاح في تسوية خلافاتهم، وصياغة حلول مقبولة من جميع الأطراف، والتصدي للتهديدات العابرة للحدود.ومن جانبها، فإن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون بمثابة قوة موحدة لنظام العلاقات الدولية ككل.وبعبارة أخرى، فإن الشبكة المعقدة من الأبعاد الجديدة في تلك العلاقات – النوادي المغلقة، والكيانات غير الرسمية، والتحالفات وغيرها – ينبغي أن ترتكز بأكملها في الأمم المتحدة.وإذا تم ذلك، يمكن للنظام القائم لدينا أن يعمل بطريقة متسقة ومنسقة وفعالة.

وقد أطلق الأمين العام الجديد عملية شاملة لإصلاح الأمم المتحدة، ونحن نرحب بهذا التعهد على وجه العموم.ونود بصفة خاصة التشديد على مدى وجاهة مبادراته وأهميتها حيثما يتعلق الأمر بصون السلم والأمن الدوليين، ومكافحة الإرهاب.إننا ندرك أن درجة نجاح هذا التحول سيحدده إلى حد كبير دور المنظمة ومكانتها في العالم لسنوات عديدة قادمة، ونعتقد أن هذا النجاح لن يتحقق إلا إذا قمنا جميعا بإعلاء ثلاثة مبادئ رئيسية.

أولا، يجب أن يتسم الإصلاح بالشفافية والمنطقية وأن يكون موجها نحو تحقيق النتائج.

ثانيا، ينبغي ألا يؤدي إلى المزيد من التعقيدات البيروقراطية أو أن يضيف عبئا أكبر على الدول الأعضاء.

ثالثا، ينبغي أن يكون الإصلاح شاملا. ويجب الاستماع إلى أصوات الدول الأعضاء كافة. إلا أن أهم جزء في إصلاح منظومة الأمم المتحدة لا يتعلق باستعراض التفاعلات والمواءمة بين فرادى الهيئات أو تحسين أداء موظفيها وتمويلها. فالإصلاح الأكثر جدية والهادف والبعيد الأثر يمكن، بل يجب أن يحدث في علاقتنا بالمنظمة.

واليوم، تشكل الجمعية العامة محفلاً تداولياً فريداً وأساسياً لإقرارنا بهشاشة وتنوع عالمنا. ونحن، الدول الأعضاء، نحتاج إلى استعادة شعورنا بتملك منظمتنا، الذي كان مفتقداً نوعاً. والأمم لمتحدة ليست مجرد أمانتها العامة وبعثاتها الميدانية وبرامجها وصناديقها فحسب. إن الأمر يرتهن، في المقام الأول، بالدول الأعضاء، وبإرادتها أو غياب تلك الإرادة، وما إذا كانت ترغب في حوار وتعاون أو اغتراب. وأي تشكيل مثالي لمجلس الأمن أو جدول أعمال أمثل للجمعية العامة لن يعني شيئاً للعالم فيما وراء النهر الشرقي ما لم تبد الدول الأعضاء رغبة في البحث عن سبل لتحسين فهم بعضها البعض وتحقيق مزيد من الاتفاق فيما بينها.

وأعمالنا الروتينية في الجمعية العامة، كالموافقة على نصوص القرارات المطولة والمتعددة، لا تمثل أكثر من الحد الأدنى من الحوار ومحاولة فهم خصومنا. إن أحداثنا الجانبية المواضيعية المختلفة توفر منبراً للعشرات من المتكلمين لتقديم آرائهم، غير أنهم قلما يحاولون إيجاد إجابة للسؤال عما يجب أن نفعله لكي يفهم بعضنا البعض بشكل أفضل. كم من مرة، خلال اجتماعاتنا الرسمية ومشاوراتنا غير الرسمية، تطرح الحجج غير المتسقة والأسئلة التي تبقى دون إجابة، أو ببساطة دون حتى سماعها؟ ولذلك، فإننا على يقين مطلق من أن الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة لن يتأتى إلا عندما نقرر معاً تهيئة الظروف الضرورية – من حيث التنظيم وتحديد الأهداف على السواء – لاستخدام الأمم

المتحدة كأداة عملية لإيجاد سبل لحل التناقضات والنزاعات بين الدول الأعضاء من دون عنف أو حرب.

إننا نريد أن يعي الأمين العام والدول الأعضاء هذه الرسالة. لقد أثبت التاريخ أن أي نظام عالمي أو نظام للعلاقات الدولية عادة ما يولد من رحم معاناة لا تحتمل أو نتيجة لحرب أو حادثة كبرى. فهل نحن بحاجة حقا إلى حرب كبرى أو كارثة عالمية أخرى حتى يمكن لعالمنا الذي يسير بلا دفة حالياً أن يهتدى إلى نظام ما؟ أنا على يقين من أن لا أحد منا يريد ذلك.

لقد اقترحت بيلاروس سبلاً لمعالجة مشاكلنا العالمية الأساسية. ونحن ندرك تماماً كيف أن فكرة إنشاء هيكل متجدد للتعاون والأمن الأوروبي الآسيوي – الأطلسي قد تبدو للكثيرين جريئة وغير واقعية في هذه المرحلة. ونحن على استعداد للاعتراف بأن أفكارنا الأولية بشأن الخطوط العامة، وربما مضمون هذه العملية، قد تكون بعيدة عن الكمال. وقد لا يكون الجميع على استعداد لتبني مفهوم بيلاروس بشأن أهمية توثيق التعاون بين عمليات التكامل الإقليمي. إلا أن ما نؤمن به إيماناً راسخاً هو أن الوقت قد حان لكي نجتمع معاً للعمل على سبيل الاستعجال من أجل إحلال السلام والازدهار.

وأود أن أختتم بياني باقتباس مناسب من أقوال مارتن لوثر كينغ الابن، ”فوق عظام شاحبة وبقايا حضارات عديدة اختلطت بغير انتظام كتبت هذه العبارة المثيرة للشفقة:›متأخر جداً‹“. لا يزال بوسعنا العمل والتأكد من أن الوقت ليس متأخراً جداً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خيرت عبد رحمانوف، وزير خارجية جمهورية كازاخستان.

السيد عبد رحمانوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أعرب رئيس جمهورية كازاخستان، نور سلطان نزاربايف، في بيانه الأول في الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (انظر A/47/PV.24)، عن تأييده لمفهوم الدبلوماسية الوقائية، وهي الفكرة التي تحظى الآن بأولوية عالية جدا لدى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة. وكان لهذا المفهوم دور أساسي بالنسبة لكازاخستان، التي أثبتت على مدار ٢٥ عاما من تطورها المستقل أنها عضو متفاعل ومسؤول في المجتمع الدولي. وقد أصبح بلدي مساهماً صافياً في السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا في منطقتنا فحسب، بل أبعد من ذلك بكثير. وعملنا بجد من أجل الحفاظ على السلم والوئام في مجتمعنا المتعدد الأعراق والأديان، مع التأكيد على كفالة المساواة والكرامة لكل مواطن. وحققنا ذلك في الوقت الذي وضعنا فيه نموذجاً اقتصادياً كفؤاً. وحقق اقتصادنا نمواً بمقدار ٢٠ ضعفاً، وعززت الشركات الدولية الكبرى وجودها في كازاخستان، حيث بلغت قيمة استثماراتها أكثر من ٢٦٥ بليون دولار. وفي هذا العام، جاء ترتيب معهد التنمية الإدارية في كازاخستان في المركز الثاني والثلاثين من حيث القدرة التنافسية على مستوى العالم، متقدماً ١٥ مركزاً، وفي المركز الخامس والثلاثين على مؤشر سهولة مزاولة الأعمال التجارية، متقدماً ١٦ مركزا.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن لدى كازاخستان رؤية واضحة لتنميتها في المستقبل. وهدفنا أن نصبح أحد الاقتصادات الثلاثين الأكثر قدرة على المنافسة في العالم بحلول عام ٢٠٥٠، مع الالتزام بالمعايير العالمية الأكثر تقدما من حيث الأداء الاقتصادي والحكم الشفاف، لا سيما في نطاق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. إن النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، وهو التحديث الثالث لكازاخستان، الذي أعلنه الرئيس نزاربايف في خطابه السنوي في وقت سابق من هذا العام، يرسم الطريق الذي يمكن بلدنا من تحقيق تلك الأهداف الطموحة. وعلى الصعيد الاقتصادي، يؤكد التحديث الثالث بقوة على التحديث التكنولوجي السريع لكازاخستان، مع التركيز على الصناعات الجديدة ذات التكنولوجيا العالية،

وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن التحسينات الكبيرة في بيئة الأعمال التجارية والإنتاجية الاقتصادية، والتنمية البشرية، والإصلاحات المؤسسية. وقد خصصنا الموارد الضرورية لتحسين الطرق والسكك الحديدية والمطارات والهياكل الأساسية وضمان الانضمام الفعال للبرنامج الوطني لكازاخستان ”نورلي زول“ إلى مبادرة حزام واحد، طريق واحد في الصين.

وفي هذه السنة، وبغية بناء نظام حكم أكثر كفاءة واستدامة حداثة، شرع الرئيس نزاربابيف في الإصلاح الدستوري في كازاخستان. والإصلاح الجاري على قدم وساق يهدف إلى إعادة توزيع الصلاحيات الرئيسية بين الفروع الثلاثة وإلى مواصلة إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي برمته. وتشمل الخطوات الرئيسية نقل بعض الصلاحيات الرئاسية إلى البرلمان والحكومة، وتعزيز نظام حقيقي للضوابط والتوازنات. وستواكب عمليات التحديث الاقتصادي والسياسي هذه جهود لتحديث الهوية الوطنية والثقافية لكازاخستان بغية تهيئة الظروف من أجل جيل جديد من المواطنين والقيادات البراغماتية القادرة على التنافس والمتعطشة إلى المعرفة وتتصف بالوعي والتفتح.

ويسرنا أن نرى الشراكة الإقليمية الآخذة في الاتساع بين دول آسيا الوسطى وقد عززت قدرتنا المشتركة على الصمود في مواجهة التهديدات والتحديات. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، فإننا نحرص خلال عضويتنا الحالية في مجلس الأمن على التركيز على إنشاء نموذج لمنطقة إقليمية للسلام والأمن والتنمية والتعاون في آسيا الوسطى. ونسعى أيضا إلى زيادة تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين بين الأمم الشقيقة في وسط آسيا في مجالات منها إدارة المياه والتجارة والتنمية والنقل ومجالات كثيرة أخرى. وكازاخستان تركز بوجه خاص على التعاون الإقليمي بهدف معالجة الحالة المؤسفة لبحر آرال. ولا يزال الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال هو المنبر الدائم الوحيد للحوار بين رؤساء دول آسيا الوسطى، ونعتقد أنه يمكن استخدامه لتوحيد جهودنا من أجل وضع استراتيجيات متوسط وطويلة الأجل للتنمية الإقليمية.

إن جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية يركز على الإنسان، بما في ذلك مسائل التنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليين، ويؤكد مسؤوليتنا المشتركة عن المستقبل. وما من أحد يمكن أن يتجاهل الحقائق الصعبة التي نلمسها على أرض الواقع – كانعدام الثقة والوحدة وعدم المساواة والإجحاف على الصعيدين العالمي والإقليمي، والفقر وكراهية الأجانب والنزاع والإرهاب والتطرف وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وبالتالي، فإن جدول الأعمال هذا يعكس جسامة التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة اليوم، وفي الوقت نفسه يؤكد على الأهمية غير المنقوصة لهذه المنظمة.

وعلى الرغم من أن آلية الأمم المتحدة تتعرض لانتقادات ومطالب الإصلاح الذي طال انتظاره بغية تعزيز التأهب وقدرات الاستجابة للأزمات، فإن هذه المنظمة لا تزال منارة للأمل بالنسبة للبلايين من البشر في جميع أنحاء العالم، وهي المؤسسة العالمية التي تحمل وعداً بحياة أفضل وأكثر أمانا واستدامة.

نعتقد أن الأمين العام يسير على الطريق الصحيح في هذا الصدد في جهوده الرامية إلى توحيد صفوف الدول الأعضاء في تنشيط أعمال الأمم المتحدة. ونؤيد أيضا الاجتماع الخاص بشأن إصلاح الأمم المتحدة الذي عقده الرئيس دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة في ١٨ أيلول/سبتمبر ونعتقد أنه سيكون حافزا جديدا من أجل تحويل منظمتنا إلى أداة فعالة تخدم البشرية جمعاء.

إن كازاخستان تعمل بهمة لإنشاء واستضافة مركز إقليمي للأمم المتحدة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ألماتي، مع التركيز على التنمية المستدامة والمساعدة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في المنطقة وخارجها. وتتماشى هذه المبادرة مع فكرة الأمين العام للاستفادة إلى أقصى حد من خدمات الأمم المتحدة وزيادة الأنشطة التي

تضطلع بها البعثات الميدانية للأمم المتحدة من خلال التخطيط والإدارة السليمين.

ما زال بلدي يتابع مفهوم العلاقة بين الأمن والتنمية، بينما يجسد الترابط الحقيقي بين السلام والأمن والتنمية. لا يمكن تصور التنمية المستدامة بدون السلام، والعكس بالعكس. وعندما يضعف هيكلنا الأمني، إلى جانب المواجهات الإقليمية والإرهاب الدولي يؤدي إلى تقويض المنجزات التي حققناها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وتعريض قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر. إن السلام متطلب أساسي لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

عندما نتكلم عن الفرص التي أصبحت ممكنة بفضل التحديث العالمي، يجب أن نأخذ في الحسبان المخاطر التي تمنعنا جميعا من بلوغ إمكانياتنا. في عالمنا المتكافل والمترابط، لم تعد الأسلحة النووية من الأصول، بل أضحت تشكل خطرا. وبفضل السلطة الأخلاقية والمسؤولية المرتكزة على خبرة بلدي المريرة في إجراء مئات التجارب النووية، ذكر رئيس بلدي أن القضاء على خطر الأسلحة النووية من أكثر المهام إلحاحا التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين. وسوف يشمل ذلك مجموعة كاملة من الخطوات الهامة والعاجلة، أي فرض حظر كامل على التجارب النووية، وحظر تام على الأسلحة النووية وتدمير الترسانات النووية على نحو كامل ويمكن التحقق منه.

يساورنا بالغ القلق إزاء التجارب النووية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدولة الوحيدة في القرن الحادي والعشرين التي تواصل هذه التجارب بالرغم من إدانة المجتمع الدولي بأسره لهذا العمل. وأود أن أشدد على أن الأفعال التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل مواصلة تطوير برامجها النووية وبرامج القذائف أفعال غير مقبولة على الإطلاق. يجب على بيونغ يانغ أن تتخذ خطوات جادة من أجل استعادة ثقتنا بها ويجب عليها أن تعلن مجددا التزامها بالتسوية السياسية التي تمس الحاجة إليها.

في عام ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٣٥/٦٤، معلنة بذلك يوم ٢٩ آب/أغسطس، يوم إغلاق موقع التجارب النووية في سيميبالاتينسك الذي أغلق رسميا في عام ١٩٩١ بموجب مرسوم صادر عن الرئيس نزاربايف، بوصفه اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. منذ عام ٢٠١٠، يُحتفل على نطاق واسع في كازاخستان والأمم المتحدة بإحياء ذكرى ذلك اليوم. وقد شهد هذا العام أيضا العديد من المناسبات ذات الأهمية الدولية. ففي الفترة بين ٢٥ و ٢٩ آب/أغسطس، استضافت أستانا مؤتمر حركة بغواش لاحتفال العلماء بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الحركة، واليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، حيث التئم المئات من العلماء، والممارسين في القطاع الصحي والمسؤولين من حوالي ٥٠ بلدا لالتماس السُبل الكفيلة بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي ذات اليوم، قام رئيس بلادي والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يوكيا أمانو، بافتتاح مرفق مصرف الوكالة لليورانيوم المنخفض التخصيب في كازاخستان بغية تقديم مساهمة كبيرة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتعزيز نظام عدم الانتشار العالمي. وفي حفل الافتتاح، تطرق الرئيس نزاربايف إلى عدد من المبادرات الهامة التي أود أن أتشاطرها مع الجمعية العامة.

ستكون المبادرة الأولى عقد مؤتمر قمة لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تناقش بصورة جماعية اتخاذ المزيد من الخطوات نحو بلوغ هدفها المتمثل في نزع سلاحها النووي وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. أما المبادرة الثانية فهي تعزيز دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها أدوات فعالة لإنهاء أي انتشار نووي آخر، وتضافر جهود الدول الأعضاء في هذه المناطق من خلال عقد اجتماع في عاصمتنا آستانا يحضره

ممثلون عن جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية. أما المبادرة الثالثة فهي إحياء عملية مؤتمر قمة الأمن النووي على الصعيد العالمي، واستضافة أول مؤتمر قمة للأمن النووي يعقد مرة أخرى في آستانا أيضا. والمبادرة الرابعة تتمثل في الحض على بذل الجهود المشتركة للتأكد من تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بحلول العام ٢٠٢٠، الذي سيصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء دخول المعاهدة حيز النفاذ.

يجب علينا أن نحسن تنسيق ردنا المشترك على أعمال الإرهابيين الوحشية. تؤيد كازاخستان تأييدا تاما جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد، لا سيما إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، بهدف وضع نهج شامل طويل الأجل. يتماشى ذلك مع الاقتراح الذي تقدم به رئيس كازاخستان في عام ٢٠١٥ لإنشاء تحالف عالمي لمكافحة الإرهاب. ويتطلع بلدي إلى المشاركة بهمة وعلى نحو بناء في أول اجتماع لرؤساء الهيئات الوطنية لمكافحة الإرهاب في العام القادم بغية إقامة شراكة دولية جديدة لمكافحة الإرهاب. وكمساهمة عملية في الشراكة العالمية في مجال مكافحة الإرهاب، شرع بلدي في صياغة مدونة لقواعد السلوك من أجل التوصل إلى عالم خالٍ من الإرهاب كوسيلة للإسراع في العمل على إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ونحن ملتزمون أيضا بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخصصنا في الآونة الأخيرة مبلغ ٣٠٠ ألف دولار لتنفيذها في آسيا الوسطى.

تدعو كازاخستان إلى التنفيذ، على أوسع نطاق ممكن، للآليات والصكوك المتعددة الأطراف من أجل مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وإغلاق قنوات الدعم المالي للأنشطة التي يقومون بها من خلال الاتجار غير المشروع بالمخدرات والموارد الطبيعية والمصنوعات اليدوية الأثرية. وبما أنه توجد طائفة واسعة من السُبل بشأن السيطرة على محتوى الإنترنت، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات متضافرة لمنع استخدام شبكة الإنترنت لأغراض التجنيد ونشر أيديولوجيا الإرهاب وبث التطرف في صفوف السكان، لا سيما في أوساط الشباب. إننا في كازاخستان، نعمل على إنشاء نظام وطني لدرع إلكتروني.

إن المعاناة الشديدة جدا التي يتعرض لها الملايين من الناس في سورية والعراق وليبيا واليمن، واستمرار الأزمات الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تلك البلدان، لا يمكن أن نقف غير مبالين إزاءها. من الجدير بالذكر أن كازاخستان تستضيف عملية آستانا بشأن سوريا من أجل الإسهام في التسوية السلمية للحالة هناك، وتشجيع المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف، المنتدى الرئيسي لتلك المفاوضات. ونؤمن بأن عملية آستانا التي بدأت في وقت سابق من هذا العام بدعم ومشاركة مباشرة من الرئيس نور سلطان نزاربايف، تمخضت عن نتائج إيجابية واضحة تهدف إلى تعزيز نظام وقف إطلاق النار، وإنشاء مناطق تهدئة، ووضع آلية للرصد. إن النجاح في جنيف وفي اجتماعات آستانا أمر بالغ الأهمية، وينبغي أن يحظى بتأييد الجميع إذا أردنا إنقاذ الأرواح البريئة في الجمهورية العربية السورية. وهو أيضا واجب أخلاقي بالنسبة لنا جميعا.

إن كازاخستان لديها موقف واضح وثابت حيال عملية السلام في الشرق الأوسط، موقف يرتكز على نهج الحل القائم على وجود دولتين. إننا نؤيد قيام دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة والقادرة على البقاء والقدس الشرقية عاصمة لها، وتعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

إنّ بلدي بوصفه عضوا نشطا في منظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى الدول الأعضاء الأخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي، أحد المدافعين بثبات عن المثل الأعلى للحوار بين الأمم والشعوب من مختلف الهويات الدينية. استضفنا مؤخرا في أستانا مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا المعقود على هامش المعرض الدولي لعام ٢٠١٧ (EXPO-2017). بينما كان مؤتمر القمة مكرسا لمسائل العلم والتكنولوجيا، لم يتمكن

المشاركون من تجاهل المعاناة الحالية لطائفة الروهينغيا. لقد أدانت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي هذه الانتهاكات ودعت إلى مواصلة الحوار فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وحكومة ميانمار لوضع حدٍ لهذه الأزمة الإنسانية. لقد أبرزت تلك الأحداث مرة أخرى أهمية مبادرتنا بشأن تنظيم مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية.

إن كازاخستان ملتزمة التزاما تاما بتعزيز وتحسين أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. ونعتقد أن النهج الجديد للأمين العام بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام، بالاقتران مع النهج المشترك بين الدعائم الذي يركز على الوقاية واستدامة السلام، سيؤدي إلى تحسين الفعالية والمساءلة في عمليات حفظ السلام. ونحن على ثقة بأننا إذا كفلنا المرونة والشراكات، فإنها لن تؤدي فقط إلى تشجيع مشاركة وانخراط بلدان جديدة بصورة فعالة، بل يمكن أيضا أن تؤدي إلى زيادة فعالية عمليات السلام. وبلدي ملتزم بزيادة مساهمته في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق إرسال المزيد من المراقبين العسكريين وضباط الأركان إلى بعثات الأمم المتحدة. لقد أعلنا مؤخرا أننا قد بلغنا المستوى الثاني في مرحلة تأهب وحدات حفظ السلام المطلوبة للانضمام إلى بعثات حفظ السلام التابعة لنظام الأمم المتحدة لتأهب قدرات حفظ السلام.

وفي وقت سابق من هذا العام، قدمت خطاب الرئيس نزاربابيف في مجال السياسة العامة في مجلس الأمن. وتدعو أولوياته السبع إلى ضمان بقاء البشرية من خلال إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٤٥، ومنع وإنهاء المواجهات العسكرية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبالتالي، إيجاد نموذج لمنطقة للسلام والأمن والتعاون والتنمية في آسيا الوسطى. ويدعو جميع أصحاب المصلحة للعمل على الصعيد العالمي من أجل مكافحة الإرهاب الدولي والتطرف، وتعزيز السلام والأمن في أفريقيا، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والعمل على إصلاح مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة.

وكازاخستان ستتولى رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وسيكون الحدث الرئيسي الذي نخطط له خلال تلك الفترة عقد مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن السلام والأمن العالميين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أوجه دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء للمشاركة في هذه المناقشة على أعلى المستويات. وستركز رئاستنا تركيزاً خاصاً على الأمن والاستقرار في أفغانستان وآسيا الوسطى من خلال منظور الاندماج السلمي لأفغانستان، اقتصادياً وسياسياً، في العمليات الإقليمية والعالمية.

وما فتئ بلدي يلتزم التزاماً عميقاً بالتنمية المستدامة. وفي مواجهة واقع تغير المناخ، فإن كازاخستان، رغم وفرة موارد الطاقة التقليدية لديها، تلتزم بتحقيق الاقتصاد الأخضر عن طريق تنويع مصادر الطاقة البديلة وتطويرها. وهذا ما أدى بنا إلى اختيار ”الطاقة في المستقبل“ موضوعاً لمعرض أستانا الدولي إكسبو ٢٠١٧. وطوال شهور الصيف، قام ١١٥ بلداً و ٢٢ منظمة دولية، بما في ذلك الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها وبرامجها، بعرض خبراتهم الإبداعية. وهذا الجهد الضخم دليل واضح على تعهد كازاخستان بالمضي قدماً في تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واستخدام إرث البنية التحتية لمعرض أكسبو من أفضل السبل لتشجيع الاقتصاد الأخضر والأعمال التجارية الخضراء. وبدعم من خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة، نعكف على إنشاء مركز دولي ”للطاقة المستقبلية“ لتطوير التكنولوجيات والمشاريع الاستثمارية الخضراء. وسيراعى في أنشطته الامتثال الكامل لبرنامج شراكة الجسر الأخضر في كازاخستان، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما ستضم البنية الأساسية للمعرض مركزاً مالياً دولياً في أستانا ومركزاً لتكنولوجيا المعلومات للمبتدئين. وندعو جميع الدول الأعضاء للمشاركة في تلك الأنشطة.

وكما ذكرت آنفاً، فقد استضفنا أول مؤتمر قمة لمنظمة التعاون الإسلامي معني بتسخير العلم والتكنولوجيا في إطار

المعرض، وهو حدث أكد على أهمية التحديث التكنولوجي في تحقيق الوحدة والتضامن في العالم الإسلامي الذي يبلغ قوامه ١,٥ بليون نسمة. وأكد الاجتماع الرفيع المستوى، الذي حضره ١٥ رئيساً وشخصية بارزة من ٥٧ دولة، على الصلة الواضحة التي لا يمكن إنكارها بين الأمن والتنمية، وأقر بأن بناء مستقبل مستدام لدولنا هو السبيل الوحيد لإنهاء التحديات والأخطار التي تهدد بلدانهم. ودعماً لمساعي منظمة التعاون الإسلامي، اقترح رئيس كازاخستان إنشاء منتدى يضم ١٥ عضواً من المنظمة على غرار مجموعة الـ٢٠، بهدف تيسير تعاوننا العلمي والاقتصادي. ودعا الدول الإسلامية إلى العمل معاً على تطوير إرث المعرض في مجالات التمويل الإسلامي والتقنيات الخضراء، وأنشأ جائزة للعلوم والابتكارات الإسلامية.

ختاماً، أود أن أشدد على الأهمية الحيوية للحفاظ على السلم والاستقرار وكفالة التنمية التدريجية والمستدامة لعالمنا الهش. إننا لا نملك ترف القدرة على ارتكاب الأخطاء ثم العودة لتداركها. وندعو قادة العالم كافة إلى مضاعفة جهودهم ونواياهم الحسنة بهدف إحراز تقدم صوب تحقيق السلام الدائم والازدهار للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألفونسو ماريا داستيس كيسيدو، وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا.

السيد داستيس كيسيدو (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة متمنياً لكم كل التوفيق في هذا الدور المهم. والدورة الثانية والسبعين هي أيضاً الأولى في ولاية الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي يمكنه أن يعول على دعم إسبانيا الثابت له في أداء مهامه.

تود إسبانيا أن تضاعف جهودها لتحقيق عالم أكثر إنصافا وحرية واتحاداً. وهذا التأكيد على التزامنا مجدداً له معنى خاص عقب الهجمات الإرهابية الوحشية التي ضربت مدينتي برشلونة وكامبريلس في ١٧ آب/أغسطس. ومن هذا المنبر، أود أن أعرب عن خالص امتنان الشعب الإسباني للعديد من عبارات التضامن والتعاطف الصادق التي تلقيناها من جميع أنحاء العالم. وسوف يهزم الإرهاب بالوحدة والمثابرة والقوة الكاملة للقانون.

إن إسبانيا مجتمع حر ومفتوح. وحقوقنا وحرياتنا تحميها سيادة القانون الاجتماعية والديمقراطية المكرسة في دستورنا. والحكومة الإسبانية لا، ولن تكف عن الدفاع عن سيادة القانون والقيم التي تلهمها – الحرية والمساواة والعدالة والتعددية السياسية. ومن واجب السلطات العامة في إسبانيا ضمان حقوق جميع الإسبان وحرياتهم. وأي خروج على مبادئ الديمقراطية يمثل اعتداء جسيماً على تعايشنا السلمي والحر. والمناداة بأي مطالبة بزعم مشروعيتها أمر ضد سيادة القانون المكرسة في الدستور سيؤدي حتماً إلى انتهاك الحقوق الأساسية لملايين المواطنين إلى جانب أنه يتنافى مع الديمقراطية.

وبنفس الإيمان والعزم اللذين ندافع بهما عن إسبانيا الديمقراطية والدستورية، نؤكد مجدداً على قيم ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وكما أشار جلالة الملك دون فيليبي السادس من على هذا المنبر قبل عام، فإن هذا الميثاق،

> ”ليس مجرد شعلة أنارت ظلمات الماضي، بل إنها تنير حاضرنا ومستقبلنا أيضاً.“ (A/71/PV.10، صفحة ٢٣)

وإسبانيا قد اضطلعت بولايتها في مجلس الأمن خلال فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦ بشعور بالمسؤولية. وقدمنا إسهامات كبيرة في مجالات عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب وتقديم الدعم لضحاياه، والدبلوماسية الوقائية، وجدول الأعمال الإنساني، وزيادة الشفافية في عمل المجلس. وسوف نتخذ نفس الموقف خلال عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان لفترة السنوات الثلاث ٢٠١٨-٢٠٢٠ إذا عهد إلينا أعضاء الجمعية في ١٦تشرين

الأول/أكتوبر بتلك المسؤولية. فحماية حقوق الإنسان والنهوض بها من أولويات السياسة الخارجية لإسبانيا.

إن عالمنا اليوم شديد الترابط. فالفقر المدقع والجوع والتصحر والاحترار العالمي وصون الغابات والمحيطات تحديات خطيرة وملحة تتطلب القيام بعمل متضافر. وإسبانيا تؤكد التزامها الكامل بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي نسترشد بها في سياساتنا. ونحن نستعد لإجراء استعراض طوعي لتنفيذنا للخطة في تموز/يوليه ٢٠١٨. وهو ما يتطلب منا بذل جهود جماعية هائلة لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. علينا أن نعمل على مكافحة عدم المساواة وتعزيز الرخاء وتوفير فرص العمل للشباب في كوكب يجب أن يبقى صالحاً للعيش للأجيال القادمة. وإمكانية العيش في مناطق واسعة من هذا الكوكب في المستقبل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوفاء باتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وعلينا أن نعمل وفقاً لذلك.

إن النزوح الكبير للسكان قد بلغ مستويات لم يسبق لها مثيل في السنوات الأخيرة. وينبغي للاتفاقين العالميين بشأن اللاجئين والمهاجرين اللذين التزمنا باعتمادهما في عام ٢٠١٨ أن يؤكدا رغبتنا في توفير استجابة متضافرة ومنصفة وإنسانية لمشكلة اللاجئين والإسهام في إدارة تدفقات المهاجرين بين بلدان الأصل والعبور والمقصد. وكل من المسألتين تستحق معالجتها منفردة.

من المؤسف أن تستمر ويلات الحرب والأخطار التي تتهدد السلام في أجزاء كثيرة من العالم. ما فتئنا نتكلم هنا عن الصراع في سوريا لمدة سبع سنوات. لقد أثلج صدورنا تقليص الأعمال القتالية وتحقيق الانتصارات ضد داعش، ولكن ما زلنا قلقين إزاء مصالح محددة تقدم على التوصل إلى حل سياسي، بوساطة الأمم المتحدة، يمكن أن يؤدي إلى حدوث عملية انتقال حقيقية. كذلك تؤدي الأمم المتحدة دوراً محوريا في الترويج لاتفاق سياسي في اليمن ينهي أخطر أزمة إنسانية في العالم اليوم.

أما وإذ انتقل إلى الكلام عن العراق، فقد استعادت الحكومة بنجاح مدينة الموصل وغيرها من المناطق من رعب داعش. وتود إسبانيا مساعدة العراق الجديد، في جملة أمور، من قبيل المساعدة في تدريب قوات الأمن التابعة لها. نؤيد إعادة إعمار البلاد وتحقيق المصالحة بين المواطنين ونرفض التعهدات السياسية التي تنتقص من الجهود الرئيسية لتثبيت بناء عراق حر وديمقراطي ومتحد.

أما في لبنان، فنرحب بالتجديد مؤخرا لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهي عملية تشارك فيها القوات المسلحة الإسبانية مشاركة كبيرة.

نعول على التنفيذ الدقيق لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، الأمر الذي سيسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي إحلال السلام في المنطقة.

فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، من الضروري للطرفين العودة إلى روح مدريد والعودة إلى طاولة المفاوضات. من غير الممكن استدامة الوضع الراهن. أننا نشعر بالقلق إزاء الاتجاهات التي نراها على أرض الواقع والتي لا تتسق مع حل الدولتين. لا يمكن الوفاء بالتطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين إلا بإقامة دولتين ديمقراطيتين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

أعطت إسبانيا دائماً أولوية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي منطقة ما فتئنا نسعى لتحويلها إلى منطقة يعمها السلام والرخاء. وتحقيقا لهذه الغاية، من الحيوي التشجيع على زيادة التعاون، من قبيل ذلك التعاون الذي يروج له الاتحاد في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن إحلال السلام والرخاء في المغرب يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لإسبانيا. ويرحب بلدي باعتزام الأمين العام استئناف المحادثات بين الأطراف في نزاع الصحراء الغربية. ونحن على

ثقة بأن مبعوثه الشخصي الجديد سييسر إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين ويتيح تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

تقدم إسبانيا دعمها الكامل للممثل الخاص الجديد للأمين العام في ليبيا في جهوده الرامية إلى إيجاد حل سياسي يقوم على أساس بلد موحد ووفقا للاتفاق السياسي الليبي.

تولي إسبانيا اهتماما خاصا وتفضيليا للقارة الأفريقية. إن أفريقيا تحتاج إلى السلام والاستقرار، والنمو الاقتصادي، وإنشاء مؤسسات سليمة. نؤمن إيمانا شديدا بإمكاناتها، وهي إمكانات سوف تتضاعف عندما تتوقف الصراعات، ويجري تدعيم السلام وتمتين التماسك الاجتماعي.

من الجدير بالذكر أن كوت ديفوار وليبريا تمثلان قصتين من قصص النجاح الأخيرة التي ينبغي الاقتداء بهما لحسم النزاعات الأخرى التي ما زالت تؤثر على القارة. ونكرر إيماننا بأن حل تلك النزاعات سيتوقف تماما على الفهم الكامل لها والعمل معا لإيجاد حلول لتحقيق التنمية الشاملة.

ما زلنا نتابع ببالغ القلق الحالة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. أود أن أشيد بذوي الخوذ الزرق الذين فقدوا أرواحهم في تلك البلدان وفي بعثات الأمم المتحدة الأخرى. أقامت إسبانيا روابط قوية مع بلدان الساحل. نريد منها أن تعتبر إسبانيا بلدا قريبا منها ونصيرا لها، وبوسعها التعويل عليها في مكافحة الإرهاب والمساعدة في حل الأزمات الإنسانية، مثل الأزمة التي تؤثر على منطقة حوض بحيرة تشاد.

نتابع بقلق الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو إلى احترام الأحكام الدستورية، والحوار سعيا للتوصل إلى الاتفاقات التي يرتكز عليها التعايش. وبالمثل، ندعو السلطات البوروندية إلى التصرف بمسؤولية واحترام الشرعية الدستورية.

ما انفك المجتمع الدولي يستثمر موارد كبيرة لدعم أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، وفي العام الماضي، كرر التزامه تجاه ذلك البلد. وتعتقد إسبانيا أن من الضروري المحافظة على الوعد بإقامة مجتمع أفغاني خال من التطرف والإرهاب، ويحترم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل.

إن برامج الانتشار النووي والباليستي في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أحد التهديدات الرئيسية للسلام الدولي. إذ أن استئناف التجارب يشكل تحديا صارخا لقرارات مجلس الأمن، ويقوض بشكل خطير نظام عدم الانتشار النووي الدولي، وهو نظام تلتزم به إسبانيا التزاما ثابتا. ونكرر دعوتنا إلى السلطات في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالتخلي عن المسار الذي يؤدي لا محالة إلى العزلة السياسية والاقتصادية في البلاد، وأن يختار حقاً إجراء مفاوضات موضوعية تفضي إلى نزع السلاح النووي الكامل على نحو لا رجعة فيه، ويمكن التحقق منها في شبه الجزيرة الكورية.

تشهد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تغيرات عميقة في مؤسساتها وتبحث عن آليات جديدة للتكامل. وفي هذا الصدد، نعتبر تحالف بلدان منطقة المحيط الهادئ نموذجا ناجحا للتعاون السياسي والاقتصادي وأن حوارها مع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي سيفضي إلى مستقبل وأعد في المنطقة.

ترحب إسبانيا باتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في كولومبيا. ونود أن نسهم بهمة في توطيد أركان هذا السلام. فقد شاركنا في بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا للإشراف على إلقاء المقاتلين لأسلحتهم. ونرحب بالتقدم المحرز في تلك العملية، ونحن منفتحين على المشاركة في بعثة الأمم المتحدة الجديدة التي سيعهد إليها في ٢٦ أيلول/سبتمبر مهمة التحقق من إعادة إدماج الوحدات التابعة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية. وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد أيضا توطيد عملية السلام مع تطوير

الإجراءات المتخذة على الصعيد الثنائي والأوروبي والمتعددة الأطراف. كذلك نرحب باحتمالات وقف الأعمال القتالية مع جيش التحرير الوطني ونعرض مساعدتنا في هذا المسعى.

إن إسبانيا تربطها علاقات أخوية بفنزويلا. ولذلك، نأمل أملا وطيدا أن يكون بوسع الفنزويليين التعايش مرة أخرى في كنف الديمقراطية والسلام والحرية. في إطار الجهود الإقليمية الجارية، نحض الحكومة على الدخول في حوار حقيقي مع المعارضة، واحترام الإطار الدستوري، والفصل بين السلطات ودمجها واحترام حقوق الإنسان. ينبغي أن يؤدي هذا الحوار إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وإجراء انتخابات حرة وشفافة وإنهاء الأزمة الإنسانية. ذلك سيستعيد صوت للشعب الفنزويلي. وبلدي لن يدخر جهدا لجعل ذلك ممكناً.

تؤيد إسبانيا العمل الصعب الذي تقوم به اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا ولكنه عمل لازم لتعزيز سيادة القانون في البلاد. وتشجع استمرار التعاون بين السلطات الغواتيمالية واللجنة الدولية. ويحدونا الأمل في إمكانية التغلب على سوء التفاهم الأخير بين الكيانين من خلال الحوار والتفاهم. فتلك اللجنة أداة هامة لدعم غواتيمالا في سعيها من أجل الحكم، وحسن سير العمل في مؤسساتها، وتحقيق الرخاء والرفاه لأبناء الشعب الغواتيمالي ومساهمتهم في التكامل في أمريكا الوسطى.

إن تطوير وتحقيق الاستقرار في هايتي هدف رئيسي أيضا لإسبانيا. وقد شارك بلدي في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ نشأتها. وسنواصل دعم عمل الأمم المتحدة في المرحلة الجديدة التي بدأت بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧).

إن سيادة القانون على الصعيد الدولي لا يمكن لها أن تسمح بانتهاك مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية للدول. فضم شبه جزيرة القرم يمثل انتهاكا لسيادة وسلامة أراضي أوكرانيا وهو انتهاك صريح للقانون الدولي. ومن المؤسف أن هذا الحدث وقع في أوروبا في القرن الحادي والعشرين. كما يساورنا القلق إزاء الصراع الدائر في شرق أوكرانيا، الذي يتطلب حسمه الامتثال لاتفاقات مينسك. إن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا جديرة بدعمنا الكامل.

الاتحاد الأوروبي أحد الهياكل القانونية والسياسية التي نشأت منذ الحرب العالمية الثانية والتي تبعث على الإعجاب الشديد. فقد حقق سلاما ورخاء في أوروبا غير مسبوقين. أما قرار المملكة المتحدة بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي فأمر يحزننا، ولكن سوف نعمل على اختتام المفاوضات بشأن العلاقات الجديدة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بإبرام تفاق يحافظ على روابط وثيقة ومثمرة بينهما.

وفي سياق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، قدمت إسبانيا اقتراحا سخيا لتسوية مسألة جبل طارق. إنه يجمع بين المطالبة الثابتة بالسيادة الإسبانية على المستعمرة ونظام أساسي يعود بالفائدة على سكان الهضبة، كي يتسنى لهم الاستمرار في التمتع بمزايا عضوية الاتحاد الأوروبي. وندعو المملكة المتحدة للتفاوض على اتفاق استنادا إلى تلك الأسس، ووضع حد لمفارقة تاريخية غريبة تماما بالنظر إلى العلاقة الممتازة بين بلدينا. ويجب ألا نسمح بمرور مزيد من الوقت بدون الوفاء بولاية الأمم المتحدة التي تدعونا إلى التفاوض بشأن مسألة جبل طارق.

لقد كتبت الفيلسوف الإسباني الروماني سينيكا يقول،

”نحن لا نجرؤ ليس لأن الأمور صعبة؛ بل الأمور صعبة لأننا لا نجرؤ.“

ليس لدينا أي خيار سوى أن نتحلى، معا وبعزم، بالجرأة لمواجهة المشاكل التي تعصف بنا. مع الالتزام والمثابرة والتواضع، يمكننا إحراز تقدم كبير. إن الطريق طويل ولا مجال للتأخير. لنجعل الوفاء بتطلعات ميثاق سان فرانسيسكو إلى السلام

والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان الهدف الحتمي الذي يوجه عملنا خلال هذه الدورة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لمعالي السيد جون أسيلبورن، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية ووزير الهجرة واللجوء في دوقية لكسمبرغ الكبرى.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، الوزير ميروسلاف لايتشاك، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. فأنت صديق قديم وأعلم أنك ستتمكن من الاضطلاع بنجاح بالمهمة الموكلة إليك.

مشاعري اليوم بصفة خاصة مع الولايات المتحدة والمكسيك ومنطقة البحر الكاريبي التي تعرضت مرارا لسوء الحظ. إن بلدي يفعل كل ما في وسعه لمساعدتها في تلك الحالات الإنسانية الطارئة.

ورسالتي اليوم بسيطة. وفي سياق تنتشر فيه بؤر الأزمات وتتزايد فيه التوترات، فإن تعددية الأطراف هي التي يجب أن تسود، بما يعني التعاون والحوار والبحث عن الحلول ضمن الإطار المتعدد الأطراف. الآن أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تكون لتعددية الأطراف والتعاون الأسبقية على النهج الأحادية الجانب والأنانية الوطنية، من أجل صالحنا العام وإنسانيتنا المشتركة.

عند مواجهة الأزمات، فإن العالم يتوقع الكثير من الأمم المتحدة. إن تعيين أميننا العام الجديد، أنطونيو غوتيريش، من خلال عملية غير مسبوقة اتسمت بقدر أكبر من الشفافية، يمنحه شرعية جديدة يمكنه تكريسها خدمة لعمله، وبالتالي، خدمة لعمل المنظمة ذاتها. كما أنها تتيح له المبادرة بثلاثة مشاريع إصلاح كبرى – على نحو ما أشار، فيما يتعلق بإدارة الأمانة العامة، وإعادة تنظيم ركيزة السلام والأمن وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويكتسي ترشيد الأخيرة، سواء في المقر أو في الميدان، أهمية خاصة بالنسبة لبلدي، حيث أن ٣٠ في المائة من مساعدتنا الإنمائية الرسمية توجه من خلال المنظمات المتعددة الأطراف.

يجب الاضطلاع بجهود الإصلاح على جميع جبهات وجميع جوانب عمل منظمتنا. وفي هذا الصدد، ما زال يتعين إحراز تقدم في الجزء المتعلق بمجلس الأمن. يجب أن يصبح أكثر شفافية، على الرغم من بذل جهود في هذا المجال. ويجب أن يصبح أكثر تمثيلا لعالم اليوم. ويجدر أيضا تذكر أن عضوية مجلس الأمن تنطوي على التزامات وكذلك على حقوق. ونحن نأسف لأننا شهدنا في الأشهر الـ ١٢ ماضي إساءة لاستخدام حق النقض. كانت لكسمبرغ من أوائل الدعاة إلى مدونة قواعد السلوك لفريق المساءلة والاتساق والشفافية من أجل منع جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. كما نؤيد بقوة المبادرة الفرنسية – المكسيكية، التي تتخلى بموجبها الدول المعنية عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

ولكي تتمكن الأمم المتحدة من تنفيذ خطة طموحة، يجب أن تكون لها موارد كافية. غير أن وضع ميزانية الأمم المتحدة ما زال صعبا، خاصة وليس حصرا، بسبب النهج الجديدة للإدارة الأمريكية. إن ذلك قد يمنع الوكالات من أداء مهمتها الأساسية. من الواضح أننا بحاجة إلى العودة إلى مرحلة التخطيط. يؤيد بلدي فكرة وضع اتفاق ميزانية من أجل التنمية.

تساهم لكسمبرغ بنسبة ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتجاوزت تبرعاتنا السنوية إلى الوكالات المختلفة ٣٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧. إن احتياجات التمويل لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هائلة. وقد أُحرز تقدم فيما يتعلق بتمويل مكافحة تغير المناخ. وفي حالة لكسمبرغ، أنشأ بلدي بورصة خضراء تتجاوز قيمتها الرأسمالية حاليا ٥٧ بليون يورو. ونحن نعتزم استخدام هذا النموذج لوضع مزيد من الأدوات لتمويل التنمية المستدامة على أساس مجموعة أوسع من الأهداف الإنمائية.

وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، في تموز/يوليه، قدمت لكسمبرغ استعراضها الوطني الطوعي من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لقد أثرى إعداد هذا الاستعراض النقاش في بلدي، ومكننا من تعبئة الجهود وتعزيز الملكية فيما بين جميع أصحاب المصلحة في خطة عام ٢٠٣٠. ستترجم هذه الجهود إلى اعتماد خطة جديدة للتنمية المستدامة من شأنها أن توجه عمل السلطات العامة وأيضا عمل الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص في العقد المقبل.

يعمل بلدي بعزم في الإطار الأوروبي وفي الإطار المتعدد الأطراف. إن سياق العولمة يعني أنه لا يوجد خيار آخر. وهذا صحيح في مجال التجارة، رغم أن الاتفاقات الإقليمية الثنائية قد تكمل ذلك الإطار. وذلك صحيح أيضا في سلسلة كاملة من المجالات الأخرى، وفي المقام الأول في مكافحة تغير المناخ. نحن ملتزمون التزاما تاما باتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ويؤسفنا أن إحدى الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية قد نأت بنفسها عن هذا الصك. ويحدونا الأمل في أن يكون بالإمكان عودة تلك الجهة الفاعلة، إذ أنه صحيح أن إطار عالميا حقا لن يكتمل بدونها. وأود أيضا أن أشير إلى تأييد بلدي للمبادرة الفرنسية فيما يخص ميثاق عالمي للبيئة، والذي سيتيح توفير إطار سياسي في المستقبل، واتساق لجميع الصكوك القائمة.

وإذا كانت هناك ظاهرة هي نتاج للعولمة أكثر من غيرها، فهي التحركات السكانية. هناك أسباب متعددة لذلك، مثل الضغط الديمغرافي، وتغير المناخ، والنزاعات، والكوارث الإنسانية. كما أن الدوافع الاقتصادية المفهومة، في بلدان المنشأ وفي بلدان المقصد على السواء، تشكل غالبا الأساس لهذه التحركات. وعلى أية حال، تلك مشكلة ينبغي معالجتها، ومن المفيد جدا أنه ينبغي التعامل معها على مستوى منظمتنا. سيشهد العام المقبل وضع صكين جديدين فيما يتعلق بكل من اللاجئين والهجرة. لن يكون من السهل دائما تحديد الخط الفاصل بين الاثنين.

فيما يتعلق بالهجرة، فإن المرحلة الراهنة أتاحت لنا الوقوف على الحالة التي لا تتطابق دائما مع مفاهيم مسبقة. أولا، هناك حقيقة أن معظم التحركات الرئيسية عبر الحدود الإقليمية اليوم هي تحركات فيما بين بلدان الجنوب. ثانيا، هناك حقيقة أنه، تبعا للظروف، فإن بلدانا عديدة هي بصورة متزامنة بلدان منشأ وبلدان عبور وبلدان مضيفة. ولذلك، فهي مسألة تتجاوز المنطق الوحيد للتحركات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، على الرغم من أنني لا أنكر الصعوبات والشواغل الناجمة عن أزمة اللاجئين في أوروبا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

وأجبر العديد من اللاجئين على النزوح إما بسبب شواغل مشروعة على سلامتهم البدنية أو الكوارث الإنسانية الناجمة عن النزاعات.

وفي ذلك الصدد، فإن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال تثير القلق. وإلى جانب العقبات المستمرة أمام السعي إلى حل سياسي بين إسرائيل وفلسطين، فإن الحالتين في سورية واليمن وليبيا كارثيتان، وليبيا تتخبط في العنف والحرب الأهلية، وظهرت توترات جديدة في بلدان الخليج. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه للحد من هذه التوترات.

والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لم يفقد شيئا من أهميته الأساسية. والانعدام التام للآفاق السياسية ذات المصداقية قد يؤدي في أي لحظة اندلاع العنف من جديد، ويخلق أرضا خصبة للكراهية والإرهاب. وقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، المتخذ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي يدعو مرة أخرى إسرائيل إلى أن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع أنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس موجها ضد إسرائيل. بل يستهدف وضعا راهنا أصبح لا يطاق وغير مقبول. ويروم الإسهام في ضمان سلام إسرائيل.

والإعلان مؤخرا عن الانتخابات العامة التي ستُنظم في فلسطين يوفر بارقة أمل في إمكانية تحقيق المصالحة. ويجب

علينا اغتنام تلك الفرصة، التي من الواضح أنها تتطلب التحلي بالمسؤولية من جانب القادة الفلسطينيين، ولدي الثقة في الرئيس عباس في ذلك الصدد. ومن خلال مواصلة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فإن الحكومة الإسرائيلية تعرض للخطر بشكل مباشر حل الدولتين، السبيل العادل والمنصف الوحيد للتمكن من التوصل إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي هذه السنة الخمسين من الاحتلال الإسرائيلي، فإن الاتجاه في الميدان يبعث على القلق الشديد. ولكن ذلك ليس سببا للاستسلام. بل على العكس من ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يحتشد لتغيير هذه الحالة.

وفي سورية، يجب على جميع أصحاب المصلحة أن يدركوا أن السلام لن يعود إلا إذا نُفذت عملية انتقال سياسي حقيقية وشاملة. وفي هذه السنة السابعة من الصراع، يرتهن الحل السياسي الدائم بالتزام البلدان التي يمكنها ممارسة النفوذ السياسي أو العسكري أو الاقتصادي على الأطراف المتحاربة في سورية. ويجب بذل كل جهد ممكن للتأكد من أن المفاوضات في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة متواصلة وتحرز التقدم. فعملية أستانا لوحدها ليست كافية. وينبغي لنا تحسين وصول المساعدات الإنسانية، وتوسيع نطاق لمناطق تخفيف التوتر وتمديد اتفاقات وقف إطلاق النار المحلية، التي تظل بصيصا من الأمل للسكان المنكوبين.

وفي العراق، تم الإعلان عن تنظيم استفتاء في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في إقليم كردستان. وموقفنا هو دعم وحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية. وينبغي للعراق الموحد والمستقر والديمقراطي أن يضمن مصالح جميع المواطنين. وقد أقمت الحكومة الاتحادية والحكومة الكردية الإقليمية تعاونا ممتازا أثناء الحملة العسكرية المروعة ضد تنظيم داعش. والخلافات التي ما زالت قائمة بينهما يجب أن تُحل عن طريق حوار سلمي وبناء يفضي إلى حل متفق عليه في إطار الدستور العراقي.

ويتعين علينا أن نفعل كل ما في وسعنا من أجل تهدئة الحالة في المنطقة. كما يعني الحفاظ على الاتفاق النووي الإيراني وتنفيذه بدقة، إذ أنه يساعد على الحد من مخاطر انتشار الأسلحة النووية. والاتفاق لم يتم فحسب التوقيع عليه بصورة ثنائية بين الولايات المتحدة وإيران، ولكن وقع عليه أيضا الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، كما أيده قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وذلك أمر مهم أيضا في سياق الاندفاع المتهور لنظام كوريا الشمالية، الذي يزيد من استفزازاته بتسريع برنامجه النووي والتسياري من خلال التجارب النووية وإطلاق القذائف. وذلك أمر غير مقبول، ولكسمبرغ، شأنها شأن بلدان عديدة أخرى، تدين بشدة تلك الأعمال التي تقوم بها بيونغ يانغ. وقد عزز مجلس الأمن للتو نظام الجزاءات، والاتحاد الأوروبي سيحذو نفس الحذو. ولن يعيد النظام إلى رشده، وإلى طاولة المفاوضات كما نأمل، إلا عزم المجتمع الدولي وإصراره. وإذا كنا ندعو إلى إبداء العزم، يجب علينا أيضا أن نتجنب التصعيد الذي من شأنه أن يؤدي إلى كارثة. ولتخفيف التوتر بصورة حقيقية، يجب ألا نغلق الباب أمام الدبلوماسية والحوار. والاتفاق المتعلق بإيران يمكن أن يكون مصدر إلهام في ذلك الصدد. فهو يثبت أن السياسة المناسبة، التي تجمع بين الضغط والحوار، يمكن أن تؤدي إلى تحقيق النتائج.

وما فتئت أفريقيا تستأثر بتعبئة طاقات الجهات الدولية الفاعلة في مجالات التنمية وحفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات ومكافحة الإرهاب. إن الحالات السياسية والإنسانية في جنوب السودان، وحول بحيرة تشاد، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على القلق الشديد. وكما هو الحال في منطقة الساحل ومالي، فإن هذه الحالات غالبا ما تتسبب فيها الأطراف الفاعلة من غير الدول، مما يجعل عددا من الآليات مُعطلة.

ولكسمبرغ ملتزمة بأنشطة شركائها الأفارقة، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي. ولذلك سنؤيد نشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفي ذلك السياق، من الضروري أيضا وضع الصكوك المختلفة للعدالة الجنائية الدولية. ويجب علينا أن نواصل دعم المحكمة الجنائية الدولية، التي ينبغي توسيع نطاقها. وأود أن أعرب هنا عن مدى سرورنا بوقف الاتجاه نحو فك الارتباط من جانب الدول الأفريقية. ومن الواضح أن نطاق المحكمة الجنائية الدولية لا يقتصر على أفريقيا، وأي تصورات من هذا القبيل ينبغي تجنبها.

وقد أيدنا آلية التحقيق الدولية المحايدة المستقلة في أخطر الجرائم المرتكبة في سورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في تمويل الآلية قبل أن يتسنى إدراجه ضمن الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونؤيد أيضا المبادرات المتعلقة بمسؤولية تنظيم داعش عن الجرائم المرتكبة في العراق، والتي أيدها مجلس الأمن اليوم (انظر S/PV.8052).

إن الدورة الحالية للجمعية العامة تركز على الناس وحقهم في السلام والحياة الكريمة. ويجب أن تسترشد بجميع أعمالنا بحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. وجميع الحالات التي ذكرتها للتو تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. ومن الفارقات الصارخة أن تلك الانتهاكات يرتكبها أحيانا آخر من نتوقع أنه سيفعل ذلك. وأهنئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيامه بإحالة التدهور الشديد لحالة الأقليات الإثنية والدينية في ميانمار – أقلية روهينغيا – إلى مجلس الأمن. ويجب على السلطات البورمية أن توقف العمليات العسكرية وتكفل وصول المساعدات الإنسانية. فالتطهير العرقي لا مكان له في القرن الحادي والعشرين، لا في ميانمار ولا في أي مكان آخر.

والاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي في حالات النزاع وانتهاكات حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح كلها آفات من المؤسف أنها لا تزال محتدمة. ويجب ألا نكتفي بالتنديد بها، ولكن أن نكفل دعم وتعزيز قدراتنا المالية والبشرية، بما في ذلك المؤسسات التي تقوم بمكافحة هذه الآفات.

والحق في الكرامة يتجسد أيضا في احترام السلامة البدنية للنساء والفتيات. وفي العقود الأخيرة، تمكنا من خفض معدل الوفيات النفاسية بمقدار النصف تقريبا، ولكن تيسير حصول النساء والفتيات على الحقوق الجنسية والإنجابية في نظام الرعاية الصحية يُعرقَلُ الآن في بعض أنحاء العالم. فكل يوم، تموت أكثر من ٨٠٠ امرأة وفتاة لأسباب تتعلق بالحمل. وتُسجل كل عام أكثر من ٢٢ مليون حالة إجهاض غير آمن. وهذه الإحصاءات مروعة. ولذلك السبب، قامت لكسمبرغ، إلى جانب شركائنا مثل بلجيكا والدانمرك وهولندا، بالانضمام إلى مبادرة ”هي التي تقرر“ من خلال توفير تمويل إضافي بمبلغ مليوني يورو في هذا العام لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وصحة المرأة هي إحدى الأولويات العليا لاستراتيجية لكسمبرغ المتعلقة بالصحة ولأنشطتها التعاونية. وأؤكد للجمعية أن بلدي سيواصل دعم حصول الفتيات والنساء على الحقوق والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية.

في بعض الأحيان، ينتكس الدفاع عن حقوق الإنسان إلى أبسط صوره – لا أكثر أو أقل من ضمان البقاء المادي للسكان. وقد أشرت إلى الحالات الإنسانية الكارثية في العديد من البلدان. ولبت لكسمبرغ نداء الأمم المتحدة المتعلق بأزمات المجاعة في ثلاثة بلدان أفريقية واليمن. وبالنسبة لتلك البلدان الأربعة، الصومال وجنوب السودان ونيجيريا واليمن، تعهد بلدي بتقديم أكثر من ١٠ ملايين يورو في عام ٢٠١٧. كما أننا من الموقعين على ”الصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية“، والتي تتيح المزيد من المرونة والقدرة على التنبؤ والاستمرارية للقائمين على الجهود الإنسانية الدولية.

لقد تكلمت عن منظمتنا والعالم. اسمحوا لي أن أتكلم بإيجاز عن أوروبا. إن أوروبا ليست بمنأى عن التوترات في النظام الدولي، أو هل يجدر بي أن أقول: الاضطرابات الدولية؟ ففي أوكرانيا، شهد العام المنقضي تجدد الأعمال العدائية وحدوث العديد من الانتهاكات لوقف إطلاق النار، على الرغم من الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق الاتصال الثلاثي. وآمل أن يتسنى مواصلة المحادثات بصيغة نورماندي وأن تقود الطرفين إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك من أجل ضمان وحدة أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

كما أن أوروبا ليست بمعزل عن الاضطرابات المصاحبة للعولمة: فهي ضحية للأعمال الإرهابية العشوائية والعبثية بصورة متكررة. كما أنها مكان تؤجج فيه ردود الفعل العنيفة المعادية للمهاجرين أو اللاجئين الحركات ذات النزعة القومية. وعلاوة على ذلك، فإن تقاسم عبء استضافة اللاجئين أبعد ما يكون عن المثالية ليس في بعض المجتمعات المحلية فحسب، بل أيضا في بعض الدول، بما فيها دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. غير أن الحركات الشعبوية، التي تمكنت من تأجيج أسوأ المخاوف قبل عام، آخذة في التراجع في أوروبا رغم أنها تشكل في كثير من الأحيان واقعا انتخابيا. وتجري استضافة مئات الآلاف من اللاجئين سنويا وقد تجددت مشاعر التفاؤل، بما في ذلك آفاق النمو الاقتصادي. إنني أدعو إلى أوروبا ترفض الانسحاب والعزلة، أوروبا خالية من النزاعات ولا تفسح مجالا للتخويف، ولا حتى في جوارها، أوروبا تضع الإنسان في محور جهودها وتلتزم بقوة بالنظام المتعدد الأطراف.

إن التوترات القائمة في النظام الدولي هي نتيجة لاتجاهات كبرى، مثل الفوارق المتزايدة وتدفقات الهجرة وتغير المناخ. وهي تضع رؤيتان في مواجهة إحداهما الأخرى – واحدة تستند إلى القوة وقانون الغاب والنزعة الأحادية والأنانية الوطنية، وحتى القومية؛ والأخرى تقوم على أولوية تعددية الأطراف والتضامن والقيم العالمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وتلتزم لكسمبرغ بالرؤية الأخيرة. والتحديات التي أشرت إليها ينبغي معالجتها في إطار نظام متعدد الأطراف يتألف من مؤسسات قوية، نظام متعدد الأطراف يستلهم ميثاق الأمم المتحدة ويُكرس الكرامة الإنسانية والمساواة في السيادة بين جميع الدول. إن ذلك هو خير ملاذ بالنسبة للغالبية العظمى من الدول في المجتمع الدولي ولشعوب الأمم المتحدة، التي نمثلها هنا. وتشكل تعددية الأطراف في جوهرها الركيزة الأساسية للأمم المتحدة. وسيكون الاعتراض عليها تشكيكا في الأفكار التي ألهمت مؤسسي الأمم المتحدة، متمثلة في إيجاد نظام دولي يستند إلى سيادة القانون ويخدم السلام والحرية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أولا تورنايس، وزيرة التعاون الإنمائي في مملكة الدانمرك.

السيدة تورنايس (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): تبدأ هذه الدورة للجمعية العامة أعمالها خلال فترة من التغيير الذي لم يسبق له مثيل، حيث يتزايد الترابط بصورة مطردة بين تهديدات وتحديات مثل الفقر والإرهاب وتغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم المساواة بين الجنسين والنزاع المسلح والتشرد والهجرة غير النظامية. ويجب أن تجسد استجاباتنا لهذه التحديات مدى تعقيدها. واستجاباتنا ستتطلب تعاونا أفضل وأعمق، ويجب أن تنطوي على إشراك المزيد من أصحاب المصلحة وإيجاد حلول جديدة وزيادة فعالية المؤسسات الدولية.

ويتيح لنا المشهد العالمي المتغير فرصة لتجديد وإعادة تحديد كيفية عملنا معا. ويجب على الأمم المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة. وتهنئ الدانمرك السيد أنطونيو غوتيريش على نجاحه في بداية ولايته بصفته الأمين العام. ويمكنه أن يعول على دعم الدانمرك الكامل في جهوده. إننا بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى القيادة ووحدة الهدف لتوجيه المنظمة في اتجاه جديد. فالبقاء على المسار الحالي ليس خيارا، إذا ما كنا نريد أن نحافظ على شرعية الأمم المتحدة. والإصلاح الطموح والأساسي هو السبيل

الوحيد للمضي قدما. وفي هذا الأسبوع، عرض الأمين العام رؤية قوية بشأن إصلاح الأمم المتحدة ووجه نداء للعمل إلى الجميع – سواء من الحكومات أو من موظفي هذه المنظمة العظيمة، وإلى شركائنا خارج هذا المبنى. ويجب علينا جميعا أن نستثمر في برنامج التغيير وأن نلتزم به. وبوصفنا دولا أعضاء، فإننا نتحمل مسؤولية عن إيجاد حلول مشتركة من شأنها تحويل أهدافنا المشتركة إلى تغيير إيجابي وحماية مبادئ وقيم الأمم المتحدة.

كما يجب أن توجه هذه الروح عملنا في السنوات المقبلة. وتلتزم الدانمرك بالتعاون الدولي من خلال الأمم المتحدة، استنادا إلى القيم المشتركة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وهذا هو أحد أسباب ترشح الدانمرك للحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢١. فالدانمرك لم تحصل على عضوية مجلس حقوق الإنسان مطلقا من قبل. وباعتبارنا من المؤيدين منذ أمد بعيد للأمم المتحدة ومن الداعين دائما إلى حماية كرامة وحقوق جميع الناس، نعتقد أنه يمكننا تقديم إسهام كبير في المجلس، استنادا إلى الالتزام بتعزيز الكرامة والحوار والتنمية.

إن الدانمرك ملتزمة بالمتابعة الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، في الداخل والخارج. وقد ساهمنا بنسبة ٠,٧ في المائة على الأقل من دخلنا القومي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية على مدار الأربعين عاما الماضية وسنواصل القيام بذلك في المستقبل. وندعو جميع البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بنسبة ٠,٧ المستهدفة. وحيث أنه لم يتبق أمامنا سوى ١٣ عاما لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، فليس لدينا وقت نضيعه عندما يتعلق الأمر بإعادة التفكير بشكل أساسي في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ودعمها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد قدم الأمين العام مجموعة من مقترحات الإصلاح الواضحة. وعلينا الآن أن نعمل معا لدعم تنفيذها. إن الأمر لا يتعلق بسيناريو مواجهة بين الجهات المانحة والبلدان النامية، ولا مناقشة يقف فيها الشمال في مواجهة الجنوب.

فلندعم خطة الأمين العام، لأننا نتفق على أن لدينا جميعا مصلحة في أن تكون الأمم المتحدة فعالة من حيث التكلفة وقادرة على التوصل إلى حلول متسقة ومستدامة على أرض الواقع. ولا يتوقع المواطنون في جميع أنحاء العالم أقل من ذلك. ونحن بحاجة إلى إنهاء الوضع الراهن، لا سيما في أربعة مجالات ذات أولوية.

أولا، يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها، تحقيق وعد المشاركة بصورة موحدة على الصعيد القطري بعد أن يصبح التفكير المنغلق والتنافس على الموارد واستراتيجيات الدعم المجزأة من مخلفات الماضي.

ثانيا، عند تصدينا للأزمات المعقدة العديدة في جميع أنحاء العالم، يتعين علينا بناء جسر أقوى بين الإغاثة الفورية والأهداف الإنمائية الطويلة الأجل. ودعمنا للعمل الإنساني للأمم المتحدة قوي مثلما كان دائما. فالدانمرك إحدى أكبر الجهات المانحة في المجال الإنساني، وسنخصص في ميزانيتنا للمعونة لعام ٢٠١٨ مزيدا من الأموال للعمل الإنساني أكثر من أي وقت مضى. ونؤيد تأييدا كاملا دعوة الأمين العام إلى اتباع طريقة جديدة للعمل في الاستجابة للأزمات الإنسانية وحالات التشرد التي طال أمدها. ويجب أن نلبي احتياجات المتضررين، مع العمل أيضا على إعطاء الأمل في مستقبل أفضل. وتعني طريقة العمل الجديدة تعزيز التعاون والتنسيق بدرجة كبيرة بين الشركاء في منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وستواصل الدانمرك الاضطلاع بدور رئيسي في النهوض بهذه الخطة.

ثالثا، يجب أن تقوم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الفرضية الأساسية بأنه ليس لدى الأمم المتحدة أو الحكومات القدرة أو الموارد لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، ستشكل إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمبتكرين أمرا بالغ الأهمية. ويجب على الأمم المتحدة أن تعيد التفكير في كيفية استفادتها من تلك

الموارد فيما نمضي قدما للوفاء بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتأخذ الدانمرك بزمام المبادرة لدعم إقامة شراكات قوية وذات مغزى تقوم على المبادئ. وإلى جانب شركائنا الاستراتيجيين– إثيوبيا وجمهورية كوريا وشيلي وفييت نام وكينيا والمكسيك، أطلقت الحكومة الدانمركية مبادرة جديدة في هذا الأسبوع، دعما لخطة عام ٢٠٣٠، عنوانها ”شراكة من أجل تحقيق النمو الأخضر والأهداف العالمية لعام ٢٠٣٠“. وتجمع هذه المبادرة بين الحكومات والشركات والمدن والمراكز الفكرية والمستثمرين لإقامة وتعزيز شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل غد أكثر مراعاة للبيئة. وسنعمل، من خلال هذه المبادرة، على الاستفادة من الشراكات التي ستساعدنا على رعاية كوكبنا بشكل أفضل.

رابعا، ترحب الدانمرك بالتزام الأمين العام القوي بالمساواة بين الجنسين في جهودنا الإصلاحية. ويجب تمكين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم لكي يسهمن في تقوية المجتمعات المحلية والمجتمعات ككل. وضمان تكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة أمر بالغ الأهمية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وفي رأي الحكومة الدانمركية، تشكل المساواة بين الجنسين أولا وقبل كل شيء مسألة كرامة وضمان حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات، بما في ذلك حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ويتعلق ذلك بشكل أساسي بحق المرء في أن يكون صاحب القرار بخصوص جسده. وبصفتنا أحد الأعضاء المؤسسين لحركة ”هي تقرر“، فإن الدانمرك ملتزمة بمواصلة الضغط من أجل إحراز تقدم وحماية حقوق جميع النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ومؤخرا، أعلنت الدانمرك زيادة كبيرة في مساهمتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويواجه الكثير جدا من الشباب اليوم الفقر وانعدام الفرص. ولدينا أكبر عدد من الشباب في التاريخ، والدانمرك ملتزمة بمساعدة الشباب على اكتساب الوسائل والمهارات المطلوبة لكي يكونوا أحد العوامل المحركة للتنمية.

إذا كنا نريد كفالة مستقبل أكثر استقرارا وسلاما، يجب على الدول الأعضاء التقيد بالقانون الدولي والقواعد المشتركة للتعايش والتعاون. وللأسف، لا نزال نرى دولا أعضاء تضع المصالح الوطنية قبل احترام كرامة وحقوق مواطنيها، أو تتجاهل الشواغل المشروعة للبلدان المجاورة، وكذلك الاستقرار الإقليمي والعالمي. وتشكل التجارب النووية والصاروخية التي قامت بها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجاهلا صارخا لأمننا الجماعي ولمعايير وقواعد عدم الانتشار وللمطالبات المستمرة من قبل مجلس الأمن. والدانمرك تدين بشدة هذا السلوك غير المسؤول وتدعو النظام في بيونغ يانغ إلى وقف تصعيد الحالة الراهنة والالتزام بالتوصل إلى تسوية سلمية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن اندلاع أعمال العنف مؤخرا في ولاية راخين في ميانمار مثير للقلق للغاية. وتدعو الدانمرك حكومة ميانمار إلى تيسير تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها، والالتزام بالمساعدة على العودة الآمنة للمدنيين الفارين من النزاع. ونرحب بالتزام الحكومة بتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، برئاسة الأمين العام الأسبق كوفي عنان، دون تأخير. ويجب أن تتوقف أعمال العنف، ويجب على قوات الأمن ضمان حماية المدنيين. ونحن ندين الهجمات على قوات الأمن وما تلا ذلك من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ونحيي حكومة بنغلاديش على توفيرها الحماية للمدنيين الفارين عبر الحدود. وتقف الدانمرك على أهبة الاستعداد لمساعدة كل من ميانمار وبنغلاديش في السعي إلى التوصل إلى حلول متكاملة في المجالين الإنساني والإنمائي للمناطق المتضررة.

تعبر الدانمرك عن تضامنها مع جميع المتضررين من الإرهاب والتطرف العنيف. ولا نزال شريكا فعالا في مكافحة تلك التهديدات لمجتمعاتنا، بما في ذلك من خلال مساهماتنا العسكرية والمدنية في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم داعش في العراق وسورية. كما أننا شريك رئيسي في مناطق الصراع الأخرى، مثل

أفغانستان والصومال ومالي ومنطقة الساحل. ولإلحاق الهزيمة بالإرهاب، نحتاج إلى تكملة جهود قواتنا العسكرية بمشاركة واسعة النطاق تركز أيضا على قطع تمويل الإرهابيين والتصدي لدعاية المتطرفين على شبكة الإنترنت وخارجها وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من تنظيم داعش وبناء السلام في البلدان المتأثرة بالصراع.

وتقوم الأمم المتحدة بدور محوري في تحقيق استقرار البلدان التي مزقتها الحروب وبناء السلام الدائم، ولكن لا بد من إجراء إصلاحات شاملة. وترحب الدانمرك برؤية الأمين العام المتعلقة بهيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة، والتي ترمي إلى توفير استجابات مُبسطة ومنسقة وفعالة في الميدان. وبوصفنا دولا أعضاء، فإن من واجبنا دعم تلك الإصلاحات الحيوية ولنا مصلحة مشتركة في ذلك، حتى يمكن للأمم المتحدة أن تفي بالغرض من إنشائها وبوعدها للعالم. ومن ثم، فقد آن الأوان لكي تكون لدينا طموحات جريئة.

وإذا لم ندعم الإصلاحات وحرمنا الأجيال من الأمل في مستقبل أكثر ازدهارا ومن فرصة تحقيق ذلك، سنظل نشهد اضطرابات دولية ومستويات غير مسبوقة من النزوح. وسنواصل رؤية إجبار السكان على مغادرة ديارهم والمجازفة بخوض رحلات خطرة. وسنواصل رؤية الكثيرين يقعون في أيدي المهربين والمتجرين القساة القلوب.

تسهم الدانمرك إلى حد كبير في مساعدة السكان المشردين وغيرهم في حالات الطوارئ على العيش حياة كريمة. ففي العام الماضي، ساهمت الدانمرك بأكثر من ٨٠ مليون دولار في الأزمة السورية وحدها. وتركز برامجنا على مساعدة اللاجئين في مناطق سكناهم الأصلية، بحيث يمكننا ذلك من استخدام أموالنا على نحو أكثر كفاءة، وفي نهاية المطاف نساعد عددا أكبر من الناس.

إن الهجرة غير المنظمة تشكل تحديا عالمياً كبيرا. نحن بحاجة إلى تعزيز قدرتنا على التعاون والالتزام بالأطر القانونية الدولية القائمة. وفي هذا الصدد، ترحب الدانمرك بالحوار الجاري للتحضير للاتفاق العالمي المعني بالهجرة.

من خلال القيادة وتجديد الالتزام بإصلاح الأمم المتحدة، والابتكار والاستعداد لتحدي الطرق القديمة في التفكير، وإقامة شراكات قوية عبر طيف القطاعين العام والخاص، والتقسيمات عبر السن ونوع الجنس، وعبر مختلف المنظمات والمؤسسات، فإن الفرصة متاحة لإنشاء مسار جديد للأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للمتكلمين الذين طلبوا الكلام ممارسة لحق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بافليتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتناول الكلمة ممارسة لحق أوكرانيا في الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية الاتحاد الروسي في وقت سابق من اليوم (انظر A/72/PV.12). نظراً لتأخر الوقت، سوف أكون موجزاً جداً في بياني. إن آخر أمر يتعين على الجمعية العامة فعله لوقف البؤس الذي يتسبب به المعتدي الاشتراك معه.

لذلك سأقصر كلامي على حقيقة بسيطة واحدة فقط، وبالتحديد إن الأمم المتحدة، من خلال الجمعية العامة، الهيئة الأكثر تمثيلاً للمنظمة، اعترفت بصوت عال وواضح بأن روسيا دولة محتلة في أوكرانيا، وطرفا في الصراع. ماذا يعني ذلك؟ إنه يعني أن روسيا بوصفها دولة محتلة وطرفا في الصراع، ليس لديها أي حق قانوني أو حق معنوي في الإعراب عن رأيها بشأن أوكرانيا في هذه القاعة، على أضعف الإيمان حتى تعيد روسيا شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا، وتنسحب من منطقة دونباس وتدفع كامل ثمن عدوانها.

السيدة غامبهير (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتناول الكلمة ممارسة لحق الهند في الرد على دفاع باكستان عن الإرهاب. إنه أمر غير عادي أن تكون للدولة التي تحمي أسامة بن لادن وتأوي الملا عمر النباهة للعب دور الضحية. الآن، جميع البلدان المجاورة لباكستان تدرك مع الألم أساليبها لتأليف سرد يرتكز على التشويه والخداع والغش. إن الجمعية العامة، والعالم يعرفان أن المحاولات الرامية إلى خلق حقائق بديلة لا تغير الواقع.

إن باكستان في تاريخها القصير، أصبحت جغرافيا مرادفة للإرهاب. فالبحث عن أرض نقية أسفر فعلا عن أرض خصبة للرعب الخالص. فقد أصبحت باكستان الآن إرهابستان، مع صناعة مزدهرة تنتج وتصدر الإرهاب العالمي. يمكن أن تُعزى حالتها الحالية إلى حقيقة أن حافظ محمد سعيد، زعيم منظمة إرهابية كما عرفتها الأمم المتحدة، ولاشكير الطيبا، يسعى الآن للحصول على الشرعية كزعيم حزب سياسي. إن باكستان بلد لديه سياسة عامة لمكافحة الإرهاب وفي نفس الوقت يصدر ويستورد الإرهابيين ويوفر لهم الحماية، أما بتوفير ملاذات آمنة لقادة الإرهاب العالمي في مدنه العسكرية أو يحميهم بمنحهم وظائف سياسية. ما من شيء من ذلك يمكن أن يبرر تبرير جهود باكستان المحمومة في طمعها في أراضي جيرانها. فيما يتعلق بالهند، يجب أن تفهم باكستان أن ولاية جامو وكشمير ستظل دائماً، جزءا لا يتجزأ من الهند. لكن مهما زادت من الإرهاب عبر الحدود، فإنه لن ينجح في تقويض السلامة الإقليمية للهند.

استمعنا أيضا إلى وفد باكستان يشكون من النتائج المترتبة على ما تبذله من جهود مفترضة لمكافحة الإرهاب. إن باكستان التي حصلت على مليارات الدولارات في شكل مساعدة نظير المساهمة في القوات العسكرية الدولية وفي شكل معونة إنمائية قامت بتحويل هذه الأموال عن مسارها وأقامت هياكل خطيرة للإرهاب في أراضيها، والآن تتكلم باكستان عن التكلفة العالية لصناعتها الإرهابية. في هذا الحالة فإن المدنس يدفع الثمن.

حتى في الوقت الذي يزدهر فيه الإرهابيون في باكستان ويتجولون في الشوارع مع الإفلات من العقاب، نسمعها تحاضر فينا عن حماية حقوق الإنسان في الهند. العالم لا يحتاج إلى دروس في الديمقراطية وحقوق الإنسان من بلد حالته توصف بأنها دولة فاشلة.

إن بلد الإرهاب هو في الواقع أحد الأقاليم التي تسهم في عولمة الإرهاب بشكل لا مثيل له. يمكن فقط إسداء النصح إلى باكستان بالتخلي عن وجهة نظرها لتدمير العالم، وجلبت الحزن للعالم بأسره. إذا أمكن إقناعها بأن تبدي التزاما بالحضارة والنظام والسلام، ربما أنها لا تزال تلقى بعض القبول في مجتمع الأمم.

السيد سالارزاي (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يمارس وفدي حقه في الرد نظراً لادعاء خاطئ من جانب دولة عضو فيما يتعلق بوجود ملاذات آمنة في أفغانستان. إن تلك الإشارة محاولة متعمدة من جانب حكومة باكستان لتحويل الاهتمام الدولي بعيداً عن الفشل في باكستان لفترة طويلة في اتخاذ إجراءات فعّالة ضد الجماعات الإرهابية والملاذات الآمنة على أراضيها. ولا يزال من الواضح للمجتمع العالمي أن انتشار الأنشطة الإرهابية من جانب الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية في باكستان المجاورة مصدر رئيسي لانعدام الأمن في بلدنا، أفغانستان، وفي المنطقة.

إن أفغانستان تسعى بشكل ثابت ومستمر إلى معالجة هذه المسألة المعلقة من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك الآليات الثنائية وغيرها. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية لم تسفر عن أية نتائج على الإطلاق. عند هذا المنعطف، باكستان لديها فرصة أخرى للدخول في حوار شامل لحل القضايا العالقة التي حالت دون اعتماد موقف واضح وحاسم في مكافحة الإرهاب، واتباع نهج بناء للسلام والأمن في أفغانستان وفي المنطقة الأوسع. في سعينا إلى البحث عن صورة واضحة للحالة الراهنة، فلنسأل الأسئلة التالية:

إين قُتل أسامة بن لادن، العقل المدبر للمنظمة الإرهابية الدولية، القاعدة؟ الجواب: بالقرب من العاصمة الباكستانية إسلام آباد. أين مات زعيم حركة طالبان السيئة السمعة، الملا محمد عمر؟ الجواب: في مستشفى في كراتشي، بباكستان أين تم العثور على الملا أختار منصور، خلفا للملا عمر، وقتل على يد القوات الدولية؟ الجواب: في بالوشيستان بباكستان. هل يعرف أحد البلد الذي أصدر جواز السفر الذي كان يستخدمه للسفر إلى مواقع مختلفة؟ مرة أخرى، باكستان. أين تقع قيادة مجلس الشورى كويتا، وشورى بيشاور في هذه اللحظة بالذات؟ إن أسماء تلك المواقع تتحدث عن نفسها. من أي بلد يدخل إلى أفغانستان ويواصل الإرهاب كل عنصر إرهابي تقريبا ومجموعة من العناصر الإرهابية وأكثر من ٢٠ مجموعة إرهابية معترف بها دوليا بأنها إرهابية؟ الجواب: باكستان.

أشرت فحسب إلى بعض الأمثلة على الدعم المتواصل الذي تحظى به الجماعات المتطرفة من باكستان. وعلاوة على ذلك، ليست هذه مجرد أقاويل من أفغانستان؛ بل أكدتها وحققتها مصادر دولية ذات مصداقية. وقبل وقت طويل من التدخل الدولي وما يسمى الحرب الأهلية في أفغانستان، اعتمدت باكستان سياسة استخدام وكلاء عنيفين، سعيا إلى تحقيق أهداف سياسية.

ورغم أنه لا ضرورة لذلك، فإننا نود أن نرفض رفضا قاطعا أي ادعاء بتقديم أي دعم إلى جماعات إرهابية في أفغانستان. إن الحقائق تتحدث عن نفسها. وقد حان الوقت الآن لكي تختار باكستان نهجا بناء في مكافحة الإرهاب وتعزيز السلام في منطقتنا.

وأخيرا، أليس رئيس الوزراء نفسه دولة السيد عباسي، الذي اعترف، في مقابلة صحفية، قبل بضعة أيام، بأن الجناة المسؤولين عن التفجير الإرهابي الذي وقع في كابل في ٢١ أيار/مايو ربما دخلوا أفغانستان قادمين من باكستان؟

وفي المستقبل، سوف نستخدم كل الوسائل الممكنة، بما في ذلك التفاوض والحوار، من أجل ضمان الأمن والاستقرار لشعبنا. وفي هذا السياق، فإن تصميمنا وعزمنا على هزيمة الإرهاب ثابتين، ويتجلى ذلك في تضحية أفراد قوات الأمن الوطنية الأفغانية البواسل كل يوم.

السيد عثمان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): من المؤسف أن الهند قد اختارت انتقاد البيان الذي أدلى به رئيس وزراء باكستان، الذي يعكس مشاعر وتطلعات أهل جامو وكشمير المضطهدين الذين يعانون في وجه الطغيان والقمع والأعمال الوحشية للاحتلال غير القانوني والظالم من جانب الهند. ويجري توثيق محنة الكشميريين على أيدي قوات الاحتلال الهندية، من قبل المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان ذات السمعة الطيبة.

إن شعب إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند، يتطلع إلى المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، للوفاء بالتعهد المتمثل في إجراء استفتاء شعبي حر ونزيه ومحايد تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تمكينه من تقرير مستقبله. واسمحوا لي أن أعيد التأكيد وأن أرفض أي تصورات خاطئة ربما ترغب الهند في إيجادها. إن الهند مسؤولة عن تقويض السلم والاستقرار الإقليميين.

ومن واجبي المحزن إبلاغ الحاضرين بأنه بالأمس فقط، بسبب إطلاق النار والقصف بقذائف الهاون دون سابق استفزاز من قبل القوات الهندية عند خط المراقبة في جامو وكشمير، لقي على الأقل ١٠ من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الكثير من النساء، مصرعهم على الجانب الباكستاني. وتواصل القصف بلا هوادة، وهو تذكير مؤسف بتعنت وعناد الهند. وسيفشل ذلك أيضا.

ولن تنجح استراتيجية الدفاع الهجومي والضغط المزدوج الذي يمارسه بشكل فاضح مستشار الأمن الوطني دوفال، وتعتقد الهند بأنه سيتيح لها الهيمنة على المنطقة. ولن يحقق

ناشرو الفوضى والرعب الهنود، مثل القائد جداف، الذين قبض عليهم متلبسين، وهم يقومون بالتخريب، والإرهاب والتجسس، الأحلام الهندية، التي ستظل مجرد أحلام.

وفيما يتعلق بإخواننا وأخواتنا في بنغلاديش، اسمحوا لي أن أضيف بأن عليهم التخلي عن خطاب الكراهية والتخلص من المفاهيم التاريخية المغلوطة. لا أحد يصدق الحجج التي يسوقونها. لقد تم الاتفاق على مسائل ١٩٧١، وتمت تسويتها بموجب الاتفاق الثلاثي الذي وقعت عليه الهند وباكستان وبنغلاديش في عام ١٩٧٤. ويتعين علينا المضي قدما.

وبدلا من أن توجه أفغانستان اللوم للآخرين على مشاكلها وإخفاقاتها، ينبغي لها التركيز على القضاء على الملاذات الآمنة للإرهابيين في المناطق التي تضعف فيها سلطتها، وأن تعالج مشكلة اقتصادها غير المشروع ودولة المخدرات. يشكل ذلك التهديد الرئيسي للأمن والاستقرار الإقليميين.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٢/٤٥.